



سلطنة عمان
وزارة التراث القومي والثقافة

منهج الطالبين و بلاغ الراغبين

تأليف

ميرزا محمد بن علي بن محمد
الشيخ في الرياض

الجزء السابع عشر

القسم الثاني

اهداءات ١٩٩٨

وزارة التراث القومي والثقافة

سلطنة عمان

سلطنة عمان
وزارة التراث القومي والثقافة

منهج الطالبين وبلاغ الراغبين

تأليف
عيسى بن سعيد بن علي بن سعيد
الشفيعي الرستائي

الجزء السابع عشر
القسم الثاني

تحقيق
هالم بن محمد بن سليمان الحارثي

مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه
• شارع خان جعفر بن سيدنا الحسين

طبع على نفقة
حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد
سلطان عمان والمسلمين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

القسم الثالث

القول الأول

في العبيد وأسمائهم

والرفق بهم

يقال : عبد مملوك . والجمع : ممالك .

ويقال : عبد ، وعبيد ، وعباد ، وعبدون .

ويقال : تعبد فلان فلاناً ، إذا اتخذ عبداً لنفسه .

والعبد : جماعة العبيد ، الذين ولدوا في العبودية .

ويقال : عبد قن . والجمع : الأفتان . وهو إذا ملك هو وأبوه .

والرقيق : الممالك . يقال : عبد مرقوق ، ومُرَّق ومُسْتَعَرَق .

قال ابن الأنباري : جمع الرقيق : أرقاء . والرق : العبودية . يقال : رق فلان

إذا صار عبداً . وفي المثل : المدين رق . فليُنظر إلى من يرق له .

وسمى العبيد رقيقاً ؛ لأنهم يرقون لمواليهم ، أى يذلون ويخضعون .

فصل

قال الله تعالى : « وما مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ » أمر الله بالإحسان إليهم .

وقال الله تعالى : « ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ » .

وقال جابر بن عبد الله : إن نبي الله محمد ﷺ - لما حضرته الوفاة - قال : الصلاة ، والزكاة ، وما ملكت اليمين : (يرددها مرة بعد مرة) . ثم قال : رفيع الدرجات ذا العرش . هل بلغت ؟ ثم لم يتكلم بعدها ، حتى خرج من الدنيا ، صلوات الله وسلامه عليه .

وعن قتادة قال : قال ^(١) رسول الله ﷺ : يا أيها الناس ، إنى أرى ما لا ترون وأسمع ما لا تسمعون . أطأت السماء وحق لها أن تثنى . ليس فيها موضع أربع أصابع ، إلا وعليه جبهة ملك ، أو قدماء . من كان له خول فليحسن . فإن كره فليبع .

الأطيط : صوت الشيء الثقيل . والإطاط : الصياح .

وقال ﷺ : أحسنوا إلى ممالئكم ، فإنه أكتب لعدوكم . وقد وصى النبي ﷺ بالأسيرين خيراً . يعنى الزوجة والمملوك .

وقال ﷺ : ثلاثة خصمهم الله يوم القيامة : آكل مال اليتيم ظلماً ، وظالم المرأة صداقها ، وضارب عبده ، بغير ذنب . وقال : أطعموهم مما تأكلون ، واكسوهم مما تكتسون . ولا تكلفوهم ما لا يطيقون . فإن وافقوكم ، فأحسنوا إليهم . وإن خالفوكم فبيعوهم . ولا تعذبوا من خلق الله ، فإنهم لحوم ودماء ، لم يفتحوا من الصخر ، ولم يقطعوا من الشجر .

وفى خبر عنه - عليه الصلاة والسلام - أشبعوا بطونهم ، واكسوا ظهورهم ، وألينوا لهم القول .

وقال - عليه السلام - : حُسن اللسانة يُمن . وسوء الملكة شؤم .

(١) أخرجه ابن مردويه ، عن أنس .

فصل

وقيل : إذا كان العبيد عاصياً مولاه ، مؤذياً له . فقول : يجوز ضربه ، حتى يطيعه .

وقول : إن ترك ضربه أسلم . وبديعه إن كرهه .
وأدب العبيد مختلف . وذلك على قدر ما يزدجون به . ونحب اعتبار ذلك بالتحرى . فإذا كان يتأدب بعشر ، لم يؤدب بأكثر .

وقول : إلى أربعين . وهو أدب عمر بن الخطاب - رضى الله عنه .
وقول : سبعين . وهو ضرب محمد بن محبوب - رحمه الله - غلامه ، لما اجتمع الناس على الباب . فدفر رجلاً فأغشاه . أظن مائة وعشرين ضربة .
وقال أبو الحسن : لا أعرف لأدب العبيد حداً ، إلا حتى يطيع . وما كان بعد الطاعة ، فهو عقوبة . وإذا عصاه ، جاز له ضربه ، حتى يرجع إلى طاعته ، على قول من أجاز ضرب العبيد .

وقيل : إن جابر بن زيد ، فعل ذلك . ومنهم من لم يجزه .
ويقيده إذا خاف منه الهرب ، حتى يأمن منه .
ولا يصلح ضرب العبيد على سرق ، ولا إباق . وإن كرهوا بيعوا ، ولم يضرورا .

وقال هاشم ، وموسى بن على والأزهر : وإذا عرف من المولى ، الإساءة إلى عبده ، بالضرب والجوع فيتقدم عليه . وأمر بالإحسان إليه . فلم يفعل ، أمر ببديعه .
فإن كره بيعه ، وأسأء إليه حبس .

وقول : إذا أساء بعد المقدمة ، لم يعذر ، إلا أن يبيعه .
ومن ضرب عبد غيره . فنجب له أن يستحله هو وسيده . وأما الأرض فللسيد .
والله أعلم .

فصل

قيل : قال رسول الله ﷺ لفاطمة - عليها السلام - حين أخدمها غلاماً -
لا تكلفوه ما لا يطيق واستوصوا به خيراً . ولا تضربوه ، فإنى أمرت أن لا أضرب
أهل الصلاة .

وفي الخبر : يكتب لك ما عصوك وخانوك . ويكتب عليك ما عاقبتهم به .
فإن كان عقابك إياهم دون ذنوبهم ، كان فضلاً لك . وإن كان بقدر ذنوبهم ،
كان كفافاً ، لا لك ، ولا عليك . وإن كان فوق ذنوبهم ، اقتص منك لهم الفضل
الذي بقي لهم .

قيل : فوضع رجل يديه فوق رأسه . فقال ﷺ : ما له . أما قرأت القرآن :
« ونضعُ الموازينَ القسطَ » .

قال : يا رسول الله ما أجدي شيئاً خيراً من مفارقتهم . أشهدك أنهم أحواز .
ولا أملك بعدهم مملوكاً أبداً .

قيل له : قال رجل : كم يعفو الله عن الخادم ؟ فصمت . ثم أعاد عليه الكلام .
فصمت . فلما كان في الثالثة قال : اعفوا عنه سبعين مرة ، في كل يوم . قال ﷺ :
من لطم وجه عبده ، فإن كفرته عنه .

وقال ﷺ : من قرع مملوكاً أكثر من ثلاث ، اقتص منه يوم القيامة .

وقيل : بعث رسول الله ﷺ وصيفة له فأبطأت . فقال : لولا مخافة القود ، لأوجعتك بهذا السوط .

وقيل : دعا غلاماً ثلاثاً . فأبطأ عليه . فقال : يا غلام لولا القصاص لأوجعتك .
وقال ابن عباس - رضي الله عنه - : من حلف على عهد أن يضربه ، فعفا عنه . فكفارته تركه . وببطل مكان الكفارة حسنة .

وقيل : كان له غلام ، يسمى الأدب ، يتأذى به . فقيل له فيه . فقال : إني أعلم الحلم به .

وقيل : كان له غلام ، يصب على يديه ماء من إبريق . فأصاب أنفه فأدماه .
فرفع بصره إليه مغضباً . فقال : يامولاي والساكظمين الغيظ .
قال : قد كظمنا غيظاً .

قال : والعافين عن الناس .

قال : قد عفونا .

قال : والله يحب المحسنين .

قال : فامض فأنت حر لوجه الله - عز وجل .

ويروى هذا الخبر ، عن الحسن بن علي .

فصل

وجائز أن يأمر الرجل من يضرب عبده ، إذا كان المأمور ثقة .

ولا يجوز أن يعان السيد ، على ضرب عبده .

ومنهم من قال : يعين مثل وليه .

ومن ضرب عبده ضرباً مهلكاً ، حيل بينه وبين ذلك .
وعن أبي علي - رحمه الله - إن ضرب عبده بغير ذنب حبس . فإن مات العبد ،
ولم يسله ، فإننا نحب أن يتصدق بمثل أرشه على الفقراء . ويستغفر الله تعالى .
ومن ربط عبده ، حتى مات ، فعليه عتق رقبة .
وعن عمر : أن رجلاً قتل خادمه . فجلبه مائة جلدة ، ومحا اسمه من الديوان .

فصل

واختلف في السيد . هل يقيم على عبده الحد ، إذا زنا ؟
قال : نعم . لا خبر : إذا زنا أحدكم فليقم عليه حد الله . وبه يقول الشافعي .
وأنكر بعضهم الخبر ؛ لأن إقامة الحدود لا تكون إلا للآثمة .
قيل لأبي مالك : ما تنكر أن يكون معنى الخبر . إنه يرفعه إلى الإمام ،
فيقيم الإمام الحد ؟
قال : لو اتفقنا على ثبوت الخبر ، كان هذا تأويلاً صحيحاً .
قال أبو حنيفة : ليس له ذلك .
وقيل : للرجل في أمته وعبده ، ما للإمام في رعيته ، من الحبس بالثمة ،
والتعزير على الفعل ، والنهي لهم ، على ما يحذر عليهم منه .

فصل

ومن قبح وجه عبده ، وكان مسطحاً لذلك . فقد أجاز ذلك قوم . ولم يجزه
آخرون وقال : إنما يدعو على نفسه ، إذا دعا على ماله . والتبع في اللغة : المشوه بخلقه .
وقال الخليل : الميمد عن الخير .

ومن قال : إن ضرب عبده ، فهو حر . فضربه ضربتين . وصحح أنه مات بهما جميعاً ، إن ذلك شبهة . وفيه الدية .

ومن ضرب غلامه ، فقتله خطأ . لزمه عتق رقبة مؤمنة .

وإن كان عمداً ، لزمته الكفارة والتوبة ، إذا كان العبد مؤمناً . وإن كان مشركاً ، لم يلزمه في الخطأ شيء .

ومن ضرب أمته ، فأسقطت . وكان السقط حياً ، نظر في قيمته . فإن كان يباغ ثمن رقبة ، تصدق بقيمته على الفقراء .

وإن كان السقط ميتاً ، فلم ينظر إلى عشر قيمة أمه ، إن كان ذكراً : وإن كان أنثى ، ف نصف عشر ثمن الأم ، يفعل به ما ذكرنا ، من قيمته ، في صفة المسألة . وقال أبو حنيفة : يضرب العبد على ترك الصلاة والمماكر الكهيرة والأدب ، ولا يضرب على الخدمة .

وقيل : لا يسيد في ماله سكره ما للإمام في رعيته ، من الحبس بالثمة ، والتميز على الفعل ، والنهي لهم عما يحجر عليهم . والله أعلم .

فصل

ومن اشترى عبداً أغتم ، لا يعرف العربية . فإن كان موحداً ، طابت له ملكته . وبأمره بالصلاة ، وبضربه عليها . فإن لم يفعل رجوت أن لا يكون عليه بأس . وإن لم يكن موحداً . فقيل : يبيعه في الأعراب .

والزنجى إذا لم يكن يصلى ، ولا يقر بالله ، فهو مشرك . وما مسه فهو نجس . وإن أمره بالصلاة ، ولم يره يصلى . وهو يقول : إنه يصلى ، فلا بأس عليه .

وقول : إذا لم يصل ، ولم يصم ، فليبعه في الأعراب .
 وإذا غاب عن السيد ، فعل العبد للمعاصي ، من ترك الصلاة ، والسرقة ،
 والزنا ، وشرب النبيذ ، والكذب . فليس يجب عليه ذلك .
 ويكره أن يترك مملوكه غير مختون ، إذا كان بالغاً .
 وإذا ملك المجوسى أمة . وطلبت أن تباع . وقالت : إنها مسلمة ، أخذ
 ببيعها ، كان المالك لها مجوسياً ، أو غيره ، من ملك أهل الشرك .
 وأما الغلام الذكر ، فلا بأس به ، بيسراً كان ، أو عبداً أسود ، إذا كان
 موحداً .

فصل

ومن صلى من عبيد المشركين ، من أهل الحرب ، أو العهد ، فهو حر .
 ومن لم يصل ، دعى إلى الصلاة . فإن أسلم موالهم ، لم يردوا إليهم .
 وإن صلى العبد ، قبل المولى ، فهو حر ، وإن صلى المولى ، قبل العبد ،
 فهو عبده .
 والعبد إذا تزوج أمة اليهودى ، بغير إذن سيده . فولدت أولاداً ، أجبر
 المذمى على بيع أولاده . والله أعلم . وبه التوفيق .

القول الثاني

في نفقة المبيد

وكسوتهم واستخدامهم

روى عن (١) النبي ﷺ أنه قال إخوانكم جعلهم الله في أيديكم . فمن كان أخوه تحت يده ، فليطعمه مما يأكل . وليكسسه مما يكتسى .

قال : ولم تر أحداً من حكام المسلمين ، يحكم بذلك .

قال المؤلف : يخرج عهدي معنى الخبر ، عن النبي ﷺ : أنه أمر بذلك ، على سبيل الترغيب ، في معنى البر ، في الممالك ، والإحسان إليهم . وذلك من التخلق بالأخلاق الحسنة ، لا على سبيل الوجوب ؛ لأن الأمر من الله ومن رسوله ، يأتي على معنى الوجوب ، وعلى معنى الأدب ، وعلى معنى الإباحة .

وقد جاء الأمر منه ﷺ بالإحسان إلى الممالك ، في غير موضع . ولا يخفى ذلك على الفاعل ، في آثار المسلمين .

وقيل : من أطعم عبيده التمر ، وأكل هو البر والتمر . فإن طابت أنفسهم بذلك ، فلا بأس . وإن لم تطب أنفسهم بذلك ، فقد ذكرنا ما جاء عن النبي ﷺ في ذلك .

وقال بشير : له أن يطعم عبده تمرآ ، ولا يطعمه خبزآ . أو يطعمه خبزآ ، ولا يطعمه تمرآ ، إذا كان من أهل تلك القرية ، فمن عادة غذائه ذلك .

(١) متفق عليه ، من حديث أبي ذر .

قال: لا أرى للعبيد فريضة، على مواليتهم ويؤمرون أن يشبعوهم ويكسوهم .
وقيل : نفقة العبد على مولاه ، نفقة شارب ربع صاع حب ذرة ، أو شعير .
ومن تمر ، لكل يوم ، أو يطعمه حتى يشبع .

ويوجد أن عليه نفقته وأدمه وكسوته . ويجهز على نفقته ويؤمر إن لم ينفق
عليه ، أن يبيعه .

وإن أحب العبد أخذ نفقته إلى بيته ، فله ذلك . وله مد حب ، وممّا تمر ،
لكل يوم .

وإن أحب المولى أن لا ينفق عليه في بيته ، فله ذلك ، إذا خاف منه ، أن يزيل
شيئاً من نفقته إلى غيره . ويضعف عن خدمته من الجوع .
ولا بد للمملوك ، من أدم ، على قدره .

وقال أبو الحسن : إذا امتنع العبد عن الخدمة ، وهو يطيقها ، جاز منعه عن
الطعام وينبغي أن لا يكل أمره إلا إلى ثقة .

وقيل : يسأل العبد أيضاً عن شعبه ، إذا خاف عليه الجوع . ويطعمه حتى يشبع
ويستخدمه حتى يقرب فإذا مضى له يوم ، أو يومان ، لم يأخذ نفقة . ثم جاء يطلب
ما لم يكن أخذه ، لم يكن له ذلك . ويعطى بالنداء نصف نفقته ، وبالعشى نصفها .

ويجوز أن يكسى العبد ثوباً واحداً ، إذا كان يكفيه للصلاة .
وحفظ زياد أن الأمة ليس على مواليتها ، أن يفعلوا رأسها . ولم نر بأساً ،
بكشف بعضه .

ومن ولّاه رجل ، على عمله ، ونفقة عبيده . وقال له : من عمل منهم فأعطه ،

ومن لم يعمل ، لا تعطه شيئاً . فلأما مور لا يتعدى فعل الأمر . وإثم ذلك على رب العبيد ، إذا لم يفتق عليهم ، ولم يأمر بفتقتهم ولا ينهى له أن يكل أمر عبيده ، إلا إلى ثقة . وما فضل من نفقة العبد ، من بعد ضربته ، فهو لسيده . وللعبد أن يأكله . واستخدام العبيد : من طلوع الشمس - خ - الفجر ، إلى وقت العشاء الآخرة . فإذا كرهوا خدمة الليل ، لم يستخدموا . فإن طابت أنفسهم بذلك ، فلا بأس . وإن استعملهم سيئهم من ذلك ، فهو أحسن .

وقول : إن الأحوال تختلف ، في استخدام العبيد . فمن كان يستعمل عبيده ، في خدمة ، يريحهم فيها وقتاً ، ويستعملهم وقتاً ، ويفرغهم للمقاتلة . فله أن يستعملهم بالليل ، بقدر ذلك .

وقول : ليس له أن يستعملهم في الليل . وله في الحكم استعمالهم ، من طلوع الفجر ، إلى العتمة ؛ لقول الله تعالى : « وَمِنْ رَحْمَةِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ » فالسكون بالليل ، وابتغاء الطلب بالنهار . وقال بشير : له أن يستعمله بالليل ، ويريقه بالنهار ، إلا أن يكره للعبد ذلك . فلا يستعمله ، إلا من طلوع الفجر إلى العتمة .

وإذا كان للعبد ، صنعة معلومة في النهار ، من صلاة الغداة إلى الليل . مثل نساج ، أو حداد ، أو نحوه ، مما لا يكون فيه راحة . فليس له استعماله في الليل . وليس للعبد فراغ يوم العيد . ولا له أن يذهب بعد العيد ، كما يذهب الزنج ، بلا رأى سيده . ولم أسمع أنه يجب على مولاه ، أن يقبله في النهار . وإن فعل فحسن في الممكة . وإن كانت له صنعة يقال فيها يقال .

وقيل : إن غسان بن عبد الله قال : كل أهل عمان ، قد نالهم العدل ، إلا عبيد أهل الباطنة .

وقيل : إن امرأة من بنى الجلفاء ، لها أمة . يقال لها : رجع الفؤاد ، جاءت إلى موسى . فشكت إليه أنهم يكلفونها الزجر . فكتب لها موسى إلى الوالى : أن لا يستعملها مولاها ، إلا بالطحين والخبز والمكسحة وأشباه ذلك . ولا يحمل عليها الزجر .

وإذا استعمل السيد عبده بعمل ، يرى أنه يقدر عليه . فقال : إنه لا يقدر عليه ، لم يعذر من ذلك . وكان له أن يجبره عليه ، إذا كان لا يخاف فيه ذهاب نفس .

وإن مرض العبد ، فلا يستعمل إلا بعمل ، يقدر عليه .

وكذلك إن كبر ، فلا يستعمله ، إلا بما يقدر عليه . وعليه مؤونته . ولو طلب العتق فأعققه ، فعليه ، مؤونته ، إذا عجز عن ذلك ، من كبر ، أو صغر ، أو مرض ، طلب ، أو لم يطلب . فإن كان العبد بين شركاء . فأبق إلى بعضهم . فاستعمله ، ضمن لشركائه ، بقدر ما لهم فيه .

فإن رضوا أن يستعمله كل واحد منهم وقتاً ، فله ذلك . وإلا فالأجرة والغلة بينهم ، على الإنصاف .

ولا يجوز للعبد أن يؤجر نفسه بالليل لنفسه ، إلا أن يأذن له سيده بذلك . والله أعلم . وبه التوفيق .

القول الثالث

فما يجوز للسيد وغيره

في عبيده وماله

عن الحسن بن أحمد: أن أملاك العبيد على ثلاثة وجوه : فمنها : ما اكتسبه
العبد ، فهو للسيد . ولا أرى في ذلك اختلافًا .

ومنها : ما ورثه العبد ، فهو موقوف عليه ، حتى يباع ، فيشتري به ، أو يعتق ،
فيسلم إليه . فإن مات قبل ذلك ، رجع إلى غيره من الورثة . وليس للسيد في ذلك
شيء . ولا أعلم في ذلك اختلافًا .

ومنها : ما أقر له به ، أو أوصى له به ، أو أعطيه ففي جميعه اختلاف .

فقول : إن ميراثه للعبد . وليس للمولى أخذه .

وقول هاشم : إنه للعبد . ولا يمنع منه المولى ، إن أخذه .

وقول : إن كان قليلا ، دفع إليه . وإن كان كثيرا ، اشترى به .

وقول : إنه للسيد ، دون العبد . والعبد حكم ما في يده لسيد . لأنه وماله له

ولا يجوز للعبد التصرف في ماله ، بنفقة ، ولا غيرها ، إلا بأمر سيده . ولا يجوز

له أن يتخذ منه ، غير الثياب التي كساه إياها . ولا أن يزيد في نفقته ، غير ما بنفقته

عليه ؛ لأن المال للسيد ، ومن ماله يكسوه . ولا خلاق بين المسلمين ، في هذا .

وإنما اختلفوا ، فيما يوهب له ، أو يقصد به عليه ، أو يوصى له به .

وقيل : إن أوصى إليه بوصية ، دفعت إليه ، كانت قابلية ، أو كثيرة .
فإن مات قبل أن تدفع إليه ، فهي سيده .
وإن مات قبل موت الموصى ، فالوصية راجعة ، إلى ورثة الموصى .
ولا يجوز للعبد : أن يتصدق ببعض ماله ، ولا بما يفضل عنده من ضريبة .
ولا يجوز للعبد أن يأكل من تحت يده ، ويسكتعى ويففق على عياله ، إلا
بإذن سيده .

فإن أذن له جاز . وإن منعه ، لم يأخذ إلا بما يجب له وعليه ، من نفقة ،
ونفقة من أمره بتزويجه من النساء . ولا يففق على الأولاد شيئاً . وكسوته كسوة
مثل من العبد . ليس له زيادة ، على ما يجب في الأحكام .

ومن أرسل مملوكه ، في طلب شيء . فوصل إليه به . وقال : إنه أعطاه
فلانا . فجائز للسيد ، أخذ ذلك من مملوكه ، والانتفاع به ، كان العبد بالغاً ، أو
غير بالغ ، ولو طلبه لنفسه .

وليس للمملوك ، إذا كان له مال ، إلا أن يستأذن مولاه ، في الزكاة والحج .
ولكن يجتهد في طلب ذلك ، والبحث عما يلزمه في ملكه .

وإذا كان له مال زكاة ، ولو كره مولاه .

وإن كان له مال ، فله أن يستأذن مولاه في الحج ولمولاه بمعه - إن شاء .
ومن وجد عند عبده مالا ، فله أخذه ، ما لم يرتب له أخذ ما على عبده .
وإن قال العبد : إن الذي عنده لقطعة ، لقطعا ، كان عليه ردها إلى العبد .
وإن أتلها ضمها .

وقال أبو المؤثر : إن كذبه ، فله أخذ ما في يد عبده وإن شاء صدقه ،
ورده عليه .

وإن عمل العبد بالأجرة ، في حال شركة . ثم أسلم ، فجائز لمولاه ، أخذ أجرته
وأكلها ، إذا كانت أجرة حلالاً ، في الأصل .

وأما إن كان من طريق لعب وغناء ، أو عصير خمر . فلا يجوز .

وقيل : إن عبداً لأبي بكر الصديق - رضى الله عنه - كان إذا أتاه بفلته ،
سأله عنها . فأتاه يوماً بفلته ، فلم يسأله عنها ، فقال : كفت نفثت لقوم في الجاهلية ،
فلم يكونوا أعطوني شيئاً ، حتى أعطوني اليوم .

قيل : فأدخل أبو بكر يده ، في فيه . فقاء ما كان أكل من ذلك .
قال أبو عبد الله : هذا على وجه التنزه .

ومن غير الكتاب - من كتاب منهاج العابدين :

ولقد روينا عن أبي بكر الصديق - رضى الله عنه - أن غلاماً أتاه بابن
فسربه . فقال الغلام : كفت إذا جئت بك بشيء ، تسألني عنه . ولم تسألني عن
هذا الابن .

فقال له : وما قصته ؟

فقال : رقيت قوماً رقى الجاهلية ، فأعطوني هذا الابن فقيماً أبو بكر الصديق -
رضى الله عنه - فقال : اللهم إن هذه مقدرتي . فما بقي في العروق فأنت حسبي .
وقيل : جائز للرجل أن يأكل ما وجد عند عبيده . وأن يأخذ ما عليهم
من الثياب .

فإن قال : إنه لفلان ، فليس لإقراره بشيء . وله أخذه حتى يعلم أنه حرام .
وقال أبو المؤثر : ما كان في أيدي أولادكم وعبيدكم ، قل ، أو أكثر ، فجائز
لكم أخذه . ولا يلتفت إلى إقرارهم ، وقولهم : إنه حرام ، أو غيره .
ومن منثورة الشيخ أبي الحسن - رحمه الله - في عبيد أعتقه سيده . نخلا
ما شاء الله من الزمان . فوجد في يد العبد مال . فقال : هذا المال ، أصبحه بعد العتق .
وقال السيد : بل كان ذلك ، قبل أن يعتق . فالتقول قول من المال في يده ، إلا
أن يكون في مدة ، لا يمكن حدوث مثل ذلك للمال فيها . فالتقول قول السيد .
وإن طلب السيد إلى مملوكه : أن يعلمه بـ الله . فعليه أن يعلمه به ولا يكتمه
منه شيئاً .

وإن أُرهن العبد رهناً ، أو ترك عند أحد أمانة . فضاع ذلك الشيء ، من
رهن ، أو أمانة . فأما الأمانة ، إذا وضعها العبد برأيه ، من غير قبض من الأمين ،
فلا ضمان على الأمين .

وأما الرهن . فإن كان المرتهن ، ارتهفه من العبد ، من غير رأى سيده ، فضاع
الرهن . فالمرتهن غارم للرهن ، ودينه في رقبة العبد .

فصل

وليس للعبد أن يبيع ، ولا يشتري ، ولا يهب ، ولا يفتكح ، ولا يطلق ،
ولا يظاهر ، ولا يولي ، إلا برأى مولاه ؛ لأن الله تعالى يقول : « عبدًا مملوكًا
لا يدّر على شيء » فليس للعبد أمر في نفسه ، ولا في ماله ، إلا ما أذن له فيه مولاه .
وإن حلف فحنت . فإن أذن له سيده في الكفارة ، كفر بصيام ، أو إطعام .

وإن لم يأذن له سيده في الكفارة ، وكفر بصيام ، أو إطعام ، من غير إذن سيده ، أجزاه ، إذا أعتق .

وإن أطعم عن الكفارة ، من مال سيده ، من غير إذنه ، لم يجزه ذلك . وعليه الكفارة ، إذا أعتق .

وإن نذر ، فلهؤلاء منه - إن شاء - إلا أن يكون نذر معروف ، ولا يدخل على المولى منه ضرر .

والعبد إذا وهب له شيء فتقبضه ، فهو له دون المولى .

وإن أخذ منه المولى شيئاً ، فهو مكروه ، وليس بحرام

وقيل : لا يجوز أكل طير اصطاده العبد وذبحه ؛ لأنه ذبح مال سيده ، بلا رأيه .

وإذا أوصى لعبده بوصية ، فاشترى ولداً له . فإن كان بأمر مولاه ، فالبيع ثابت . وهو حر - إن شاء المولى .

وإن اشتراه ، بغير أمر المولى ، فالبيع فاسد .

ووصية المملوك ، لا تثبت . ولا تجوز ، إذا كان مملوكاً للوارث . ورفيعة المملوك في الولاية مقبولة . ولا يقبل تعديله .

وقول : يقبل .

وإذا أسكن المولى عبده ، في أرض ونخل ، جاز أن يشتري منه ثمرتها ؛ لأن مولاه قد ائتمنه على ذلك .

وإن أهدي إلى أحد شيئاً ، فلا بأس بأكله ، إذا كان مفوضاً ذلك إليه .

والمملوك بأخذ من وصية الأقربين ، إذا كان منهم . وتجوز له الوصية أيضاً
ومن وكل عبد غيره ، في بيع ، أو شراء ، أو طلاق امرأة ، أو تزويجها .
فما فعل من ذلك ، فهو واقع . وإن كره سيّد العبد ذلك ، فقد وقع الفعل ، والعبد
والآمر عاصيان جميعاً . وعلى الأمر لسيد العبد الأجرة ، بقدر ما استعمل به العبد .
وإن أقر المملوك ، بقتل رجل ، لم يجز إقراره على نفسه . ولا حد على المبيد ،
بالفرية والذف . وعليهم التعزير . والله أعلم .

فصل

وأجمع الفاس على تضمين ، من حل عبد غيره ، على دابته ، بغير إذن مولاه ،
فصرع . فأصابه منها شيء .

ومن أطاع عبد غيره نخلة ، بلا إذن مولاه . فصرع ضمن ، كان العبد صغيراً ،
أو كبيراً .

وكذلك من استعمله في عمل ، كان قليلاً ، أو كثيراً .

ومن أمر عبد غيره ، أن يستقي له من النهر . فاستقى له من الطوى ، أو أمره ،
أن يستقي له من الطوى فاستقى له من النهر . فسقط فمات . ففي الأثر عن أبي
عبد الله : إن عليه الضمان .

وعن أبي الحسن : أنه إذا خالف أمره . فإنما يلزمه ما استعمل به . ولا يلزمه
تلفه ، إن تلف . والله أعلم .

ومن استعمار من رجل غلاماً ، ليطلع له نخلة . فطاع النخلة ، فسقط على رجل
فقتله . فعلى مولى العبد الدية ، بقيمة ثمن العبد .

فإن سقط على رجل ، فأتا جميعاً ، فلا شيء في ذلك ؛ لأنه لم يلزم المولى أكثر من ثمنه ، لو عاش ، فإذا مات ، فلا شيء فيه . فإن كان بغير أمر مولاه ، فدية العبد على المقتصب ودية المسقوط عليه ، على مولى العبد وهو ثمن العبد ، يؤخذ من على المقتصب . ويسلم إلى أولياء المقتول . ولا يلزمه أكثر من ذلك .

ومن رفع على مملوك حملاً ، بمطالبة منه ، فلا ضمان عليه . وما على المحسنين من سبيل . إلا أن يكون الحمل للرافع . فاستعمل العبد بذلك . فيلزمه . ولا بأس أن يؤمر العبد أن يستأذن على مولاه . ويدخل بإذنه . ولا إثم على من فعل ذلك .

ولا بأس بمباشرة العبد ، ومخاطبته ، في الطريق .

ومن كلم عبد قوم وهو مار ، ولم يحبس ، فلا ضمان عليه . وله أن يسلم عليه ، ويمر عنه .

ومن كان حاملاً جنابة . فجاء مملوك ليحملها عنه ، فلا يسلمها إليه . واسكن إذا أخذها المملوك . وصارت في يده ، جاز لهذا أن يدعها في يده ، ويعتزل عنها . ولا يأمره أن يأخذها منه . ولا يمنعه عنها .

وقول : يسلمها إليه . واسكن إذا أخذها المملوك . وصارت في يده ، جاز لهذا أن يدعها في يده . ويعتزل عنها . ولا يأمره أن يأخذها منه ، ولا يمنعه عنها . وقول : يسلمها ، إذا أراد حملها .

ومن استعمل عبداً ، ممن يعمل بيده ، كالخجام ، وما أشبهه . وكان سيده في البلد ، حيث يرى من استعمله . فاستعمله جائز .

فإن كان غائباً ويجوز أنه هارب من سيده ، لم يجز استعماله .
فإن استعمله ، ولم يعلم أنه مملوك . فقال بعد استعماله : إنه عبد ، فاستعمله ،
ضمن سيده أجرته .
ولا تجوز مبايعة العبد الأبق .

فإن أبق إلى من له فيه شركة ، فاستعمله ، ضمن لشركائه ، قدر ما لهم فيه .
وإذا كان العبد مخرجاً للغلة . فله فيه رجل ، فخاذه ، فإنه لا يجوز .

فصل

ويجوز أن يعلم السيد الواجب عليه ، مثل الصلاة والطهارة والصوم ، وأمر
الدين ؛ لأن هذا واجب على المولى تعليمه . وعلى غيره ، وعليه هو تعليم ذلك ؛
لأن النبي ﷺ كان داعياً للحر والعبد . ولم يعذر من الإسلام حر ، ولا عبد ،
إلا فيما لا يجب عليه مثل الجهاد وغيره .

ومن قال لعبد : ادع لي مولاك ، أو رأيت لي دابتي ، أو قف لي ، حتى
أسألك عن شيء ، أو إذا مررت بمنزلي . فقل لأفلاحي : يجيئني ، أو يلقاه في الطريق
فيواقفه يحده . فلا يجوز شيء من هذا .

وأما إن سأله عن مولاه ، وهو في البيت فجاز . ولا يرسله إليه .
وقد أجاز الفقهاء ، استعمال عبيد الفاس ، في الاستئذان ، على مواليتهم ،
والسؤال لهم ، عن أحوال أموالهم ، وفي الطريق ، إذا أقوم ، والمصافحة لهم ، إذا
سلموا عليهم ؛ لأن هذا يعلم من طريق سكون النفس . إن أربابهم لا تخرج نفوسهم
بمثل هذا . وفي غير هذا ، لم يجزوا استعمال عبيدهم ، بالقائل ، ولا بالسكندر .

ولا يجوز استعمال العبيد في الليل، بغير إذن مواليهم .

وقيل عن أبي المؤثر - رحمه الله - : إنه دخل منزله . فسمع فيه صوت رحي، يطحن بها . فقال : من هذا الذي يطحن . فسكتت الرحي وكانت جارية لرجل . فقالت : أنا أمة لفلان فضمن نفسه لسيدها ، نصف دانق . وكان أبو المؤثر ضريراً ولعل ذلك كان من أبي المؤثر ، على الاحتياط .

وأما في مثل هذه السكامة ، وللعباد لها ، فلا يبلغ بها ذلك . ولكن كانوا يحطّطون على أنفسهم .

وإن حبس السلطان مملوكاً ولحقه الضرر ، من الجوع وغيره ، فلا يستعمل بالأجرة ، بغير رأى سيده . ولكن يقصدق عليه ويعلم . وقد كان المسلمون يرسلون مثل هذا يسائل ، إذا كان محبوساً .

وأما استعمال المملوك ، بغير رأى مولاه ، فلا يجوز ذلك . ويضمن من استعمله لأنه مال ، إلا أن يميز ذلك سيده .

ومن كان له عبد يخدمه ، وينفق عليه . ثم استعمله يوماً . ولم ينفق عليه ، فلا يجوز لأحد استعماله ، ذلك اليوم بالسكران .

وإن كان معروفاً ، أن مولاه يستعمله ، إذا احتاج إليه وبتركه ، إذا لم يكن له عمل ، يعمل لنفسه ، فلا يجوز إلا بأمره . وإن تلف ضميمه ، من استعمله .

وقال أبو زناد - في امرأة ، قالت لعبد غيرها - : رد على هذه البقرة . فخرج الغلام يجري . وفي يده رمح ، نصرع عليه . فمات ، إن هلمها الضمان .

ويطعم العبد ، إذا اسقطه أحدًا ، إذا لم يعلم أنه آبق ، أو مقول عن طاعة سيده ، أو بكون ذلك ، مما يعينه ، على عصيان سيده . ومن حوّر على عبد فئات ، فإن كان العرف والمادة : أن التحوير مما يوقف العبد ، ويهلك ولا يمكنه أن يسير ، ولا يرجع ، فإنه يضمن .

ومن صحبه في سفره مملوك ، فحمل له شيئًا ، بغير أمره ، أو كله بلا اعتماد منه لحبسه . فإن كان العبد مأذونًا في السفر ، بما يسمع . ولم يحمله هو شيئًا ، ولم يستعمله بشيء من أمره ، ولم يعنه بكلامه ، عن حال سفره . فلا يبين لى عليه ضمان . وإن كان غير مأذون له فيه ، فهو أشد عقدي . وما لم يحبسه ، أو يستعمله في شيء . فأرجو أنه لا ضمان عليه . والله أعلم . وبه التوفيق .

القول الرابع

في جنایات العبيد وأحكامهم

والجنایة فيهم

وإذا جنى العبد جنایة ، لم يلزم سيده شيء ، إلا أن يطلب إليه . وجنایة العبيد الصغار . كل ذلك في رقابهم ، ليس على مواليتهم ، أكثر من تسليم رقابهم ، كانت جنایاتهم مالا ، أو نفساً ، خطأ أو همداءً ، إلا أنه إن كانت جنایة العبد خطأ . فالتحيز لسيده ، إن شاء سلمه ، وإن شاء فداه بقيمته ، إلا أن يتزايدوا فيه ، إلى أن يبلغ دية الجنایة ثم ليس على مولاه ، زيادة على ذلك .

وذلك مثل عبد ، يساوى مائة درهم ، قتل حراً خطأ . فقال مولاه : أنا أفديه بمائة درهم . فقال ولي المقتول : لم نستوف دية صاحبه . نحن نأخذه بدية صاحبه . فولى العبد بالخيار ، إن شاء سلمه بدينه . وليس عليه أكثر من ذلك . وإن شاء فداه بالدية ، وكان له ذلك .

وإن قال أولياء المقتول : نحن نأخذ به عشرين ألفاً . وإن شئت ، فافده بعشرين ألفاً . وإن شئت ، فسلمه إلينا ، لم يكن ذلك على مولى العبد ، إلا أن يشاء ، أن يزداد منهم ثمانية آلاف . ورضى أولياء المقتول بذلك فذلك جائز .

وإن كره مولى العبد ، أن يسلم غلامه . فليس عليه إلا دية ، ما جنى عبده ، أو يسلم العبد .

وإن كانت جناية العبد ، عمداً في القتل . فأزاد أولياء المقتول ، أن يقبلوا الدية ، فلمهم ذلك .

وإن أرادوا القود ، فعليه القود ، ولو فداه مولاه بمائة ألف درهم ، لم يبطل القود .

وإن أراد أولياء المقتول : أن يأخذوا العبد ، ويستخدموه أو يبيعوه ، أو يعتقه ، أو يهبوه . فإن لمولاه ، أن يفدى عبده بدية الحر ، إن كان قتيلاً . وإن كان حراً ، فبدية ما جني ، من قتل ، أو جرح . وإن شاء . برقبته ، ليس عليه أكثر من ذلك .

قال أبو المؤثر : وحفظت عن الوضاح بن عقبة ، في رجل ، قتل عبداً ، يساوى عشرين ألف درهم فقال له الوضاح بن عقبة : ليس يبلغ به دية الحر . وإنما على قاتله من دية الحر ، ما ينقص منها دينار . فهذا الذي أحفظه عن أبي زياد .

وأما الذي أقول به أنا : إنني أحكم عليه بائني عشر ألفاً ، إذا كان العبد يساوى أكثر من ذلك . فأنقص منها دانقاً ، حتى لا يبلغ دية الحر . ولا ينكسر هذا من عبده كل الانكسار .

وقال أبو المؤثر : كل جناية ، جناها العبد ، قلت ، أو كثرت ، ما لم يحكم فيه بشيء ، فهو لمولاه ، إن أعقه عتق .

وإن باعة ، أو وهبه ، جاز بيعه وهبته .

وإن قضى فيه شيء ، فهو لمن قضى له به .

وإن كانت جناية العبد ، لأناس متفرقين ، فهو بينهم بالخصص ، على قدر حقوقهم . وليس الأول بأحق من الآخر ، ما لم يقض به لأحد . فإذا قضى به للمجنى عليه ، فقد صار عبداً له .

وإن جنى جناية ثمانية ، بما يذهب برقبته ، قضى به للمجنى عليه الثاني ، إلا أن يفديه الذي هو في يده . فهذا الذي حفظنا ، في جناية العبيد .
وإن كانت جناية العبد ، أقل من القتل ، أو أقل من قيمة رقبة العبد فعلى سيده ، أن يؤدي ذلك .

وإن امتنع بيع العبد في الجناية ، ودفع لسيده ما بقي من ثمنه .

فصل

وقيل : إن الفرق بين ما يلزم العبد ، من الحقوق ، في ذمته ، وبين ما يلزمه في رقبته ، أن الذي في رقبته ، محكوم عليه به ، في حال عبوديته . فإن شاء سيده ، سلم ذلك عنه ، وخلصه منه . وإن شاء سلمه به .
وإن امتنع من هذين ، حكم الحاكم ببيعه . وأعطى أهل الحقوق حقوقهم .
وإن فضل من ثمنه شيء من الحقوق ، رد ذلك إلى سيده .
وأما ما يلزمه في ذمته ، فغير مأخوذ به ، في حال عبوديته . ولم يلزم سيده تسليم ذلك ، ولا يسلمه به . ويكون ذلك عليه ، في ذمته ، إلى أن يعتق ، فيؤديه إلى أهله .

وقال أبو عبد الله : سمعنا أنه يلزم العبيد ، في رقابهم ، ما جنوه ، من قتل ، أو جراحة ، إذا قامت عليهم بذلك البيه العادلة .

- وأما في غير ذلك ، فلا يلزمهم ، ولا موانعهم ، ولو قامت بذلك بصفة عدل .
- وقالوا : لو أن امرأة ، وجدت مع عبد ، في منزله . وهي بكر . ودمها يسيل . وادعت أنه اغتصبها ، إنه لا يؤخذ بعقرها ؛ لأنه مملوك . وليس هو بمنزلة الحر .

فصل

- ومن وصل إليه عبد ، برسالة من سيده ، متأكدًا عليه . فأخذ منه شيئًا . فمن أبي مروان : أنها جناية في رقبة .
- وعن أبي مالك : أنه لا يلزم سيده شيء من ذلك ، ولا هذه جناية . فتكون في رقبة العبد . ولكن هو حق على نفسه ، بتضييعه ماله . وضمان ذلك في ذمته .
- ومن قال لعبد : من جاءك ، يريد أخذ شيء من عندك ، فقاتله على نفسك . ففعل العبد ، فلا يلزم العبد ، ولا السيد ، بهذا القول شيء .
- وإن أعار عبد عبدًا ثوبًا . فذهب به العبد ، ولم يردده . فقامت عليه البيعة .
- فإن العبد يبلغ إليه في القول . فإن قدر على الثوب من عبده . وإلا فما نرى على سيده غرمًا . وما يحب أن يحبس غلامه ، على هذا .

فصل

- وقيل في رجل ، وجبت له جناية ، في رقبة عبد لرجل . وامتنع المولى من إنصاف صاحب الحق المجنى عليه . ففي قول بعض المسلمين : يجوز له بيع العبد ، وأخذ حقه من ثمنه ، إن قدر على ذلك ، في قول من أجاز لصاحب الحق الممنوع منه ، أن يأخذ من غير جنس حقه . ويأخذ حقه . وبعض لم يحز له ، إلا ما كان من جنس حقه .

وإن جنى عبد جناية . وهو لا يُعرف له رب ، فإن الحاكم يبيعه ، ويؤدى إلى ذى الحق حقه .

وإن جنى عباً جناية . ثم أعتقه سيده . فإن عليه قيمة العبد . وما بقى ، أتبع به العبد .

وقول : كل ذلك على العبد .

وقول : الجناية كلها على السيد . وذلك إذا أعتقه ، بعد علمه بالجناية . وقيل فى رجل ، له عبدان قتل أحدهما رجلاً . فقتل العبد الآخر ، العبد القاتل . فليس على مولى العبد ، أكثر من ثمنه . فإذا تلف ، لم يكن عليه شيء . ويعمىنى أنه يكون على السيد ، تسليم العبد ؛ لأن عبسده أ تلف على القوم حقهم ، فهو مأخوذ بجنايته .

وإن جرح عبد رجل رجلاً . ورأى من يجب أن يعقل عنه ، جنى جناية ، يجب فيها الأرش ، على العاقلة . ولم يطلب المجنى عليه ، إلى سيد العبد ، أو إلى من يلزمه أن يعقل ، إنه لا يجب عليهما من ذلك شيء ، حتى يطلب إليهما .

فصل

ومن أحدث عبده ، فى طريق المسلمين حدثاً ، فإنه يحتاج عليه . فإن كان معه حجة ، تزيل عنه حجة حدث عبسده . وإلا أخذ بإزالة الحدث . فإن فعل . وإلا حبس ، حتى يزيل الحدث من الطريق ، أو غيرها .

وقال : ما أحدث العبد ، فهو متعلق فى رقبته . فإن كان سيده غائباً . وخيف على العبد ، استوثق منه بالحبس ، إلى أن يحضر سيده .

فإن حضر سيده ، احتج عليه . فلما أن يقديه بما جفى . وإن شاء أذن فيه .
فبياع بجفايته ، وأخرج جفايته من ثمنه .

وإن كان السيد غائباً ، حيث لا تفرقه الحجة ، أقام الحاكم للغائب وكيلاً ،
يدفع عنه ، ويسمع له حجته . وأنفذ الحكم في العبد ، بما صرح عليه . واستثنى للغائب
حجته ، إذا حضر .

وإن جنى العبد ، أو الأمة جنابة ، أكثر من قيمتهما . ولهما مال من كسبهما ،
أو من ميراث فالعبد والأمة ، يؤخذان بما جفياه . ولا سبيل للرجوع عليه ،
في مالهما ، كان المال من كسبهما ، أو من ميراث لهما .

ويوجد في الأثر - في أمة مسلمة ، قتلت أمة ذمية . فكان من قول الشيخ
أبي سعيد - رحمه الله - : إن لموالى الذمية ، أن يستخذموا القاتلة المسلمة . وذلك
إذا كان قيمة الأمة الذمية ألف درهم ، وقيمة الأمة المسلمة ، مائة درهم ، استسموها
بتسعمائة درهم . فإن شاء سيدها ، فأداها بالمائة . وإن شاء ، سلمها بجفائيتها . ولا
يدخل كسبها ، ولا ما ورثته ، فيما يستحق عليها .

وإن فقاً عبد عين رجل حر . فقال سيد العبد : هو حر ، فلا يحرر بذلك .
وهو عبد . وليس عتقه بشيء . وللذى فقتت عيته ، أن يأخذ العبد بعينه ، إلا أن
يكون العبد أكثر ثمناً ، من دية العين . فيؤدى مولى العبد دية العين - إن شاء -
ويأخذ عبده .

وإن كان دون دية العين ، فالغلام لصاحب العين ، التى فقأها .

وإن كان أكثر من ثمن العين . فإذا سلم مولى العبد إلى الرجل ، دية عينه .
وأخذ العبد ، فهو حر .

قال أبو المؤثر : إن كان أعققه . وقد علم بجنايته . فعليه للذي فقئت عينه قيمة
العبد ، يؤديها للذي فقئت عينه .

وإن كان ثمن العبد كفافاً بدية العين . فقد استوفى دية .
وإن كانت قيمة العبد ، أكثر من دية العين ، كان على الذي أعققه ثمنه للذي
فقئت عينه ، وأتبع الذي فقئت عينه العبد ، الذي أعقق ، بفضل دية عينه .
وقيل في عبد ، قتل ابناً لرجل . فلما قيد به . قال الرجل : تصدقت به لوجه الله
فهو للمساكين .

وإيس على مولى العبد ، سوى نفس عبده ، إذا سلمه ، إلا أن يشاء أن يفديه ،
إن كانت جنايته خطأ . ويعطى دية ما جناه .

وقيل في رجل ، وقع بينه وبين عبده غارة . فطعمه واحداً منهم . إنهم إذا
اجتمعوا عليه ، فالدية في رقابهم جميعاً .

وإن كان هذا الرجل ، قصد إلى عبد من العبيد في شيء . فخرجه ذلك العبد ،
فالدية في رقبة العبد وحده .

وإن قتل المملوك حرّاً عبداً . فدفعه سيده إلى أولياء المقتول ، إن لهم
أن يقتلوه .

وإن عفوا عنه ، رجع إلى سيده . وإيس لأولياء المقتول أن يسترقوه .

وقال أبو المؤثر : إذا ذمه إليهم سيد العبد . فإن شاءوا قتلوه . وإن شاءوا
استخدموه . وإن شاءوا باعوه . وإن شاءوا وهبوه . وإن شاءوا أعتقوه ، إلا أن
يقول لهم : إن كنتم تريدون قتله دفعته إليكم . وإن أردتم أن تسترقوه ، فديت
غلامي . فإن لم يقتلوه ، فله أن يفديه .

وإن قتل عبد حرًا فعفا عنه ، فهو محسن . ولا يعتق العبد بعفو المقتول ، ولا
أولائه ، إلا أن يكون المقتول أخذه ، قبل أن يموت . ثم عفا عنه ، هو وأولائه
من بعد أن قضى لهم به ، وبأنه ، فهو حينئذ حر ؛ لأنه وهب له نفسه .
وقال أبو المؤثر : هو مملوك لهم .

وإن قال : قد أحرزتك . وصرت لي ، وقد رددتك إلى مواليك ، وعفوت عنك
فإن هذا أيضا يرجع إلى مواليه الأولين .

فصل

وقيل في رجل ، أوصى لرجل بخدمة غلام ، وآخر برقبته . فجنى الغلام جناية .
قال : إن شاء صاحب الخدمة ، أن يبرأ منه ، كان على صاحب الرقبة الجناية .
وإن شاء أن تكون له الخدمة بحالها ، فعليه جناية العبد .

وقول : إن جناية العبد في رقبته يباع بجفائته ، ويحتج عليهم . فإن فداه
صاحب الخدمة ، من ذات نفسه ، كانت الخدمة له . ولا شيء له في الرقبة ، إلى أن
يموت . وإن امتنع ، وفداه صاحب الرقبة ، كان ذلك له في غلوة .

وإن صار إليه وفاء حقه ، من خدمته ، من جفائته ، رجعت الخدمة إلى من
أوصى له بها . وإن لم يقديها جميعا ، بيع في جفائته

ولا يثبت إقرار العبيد بالجنايات ، إلا باليمين المأداة ؛ لأن إقرارهم بذلك ، راجع على ساداتهم ولا يثبت إقرار أحد على غيره .
 وإذا اغتصب الحر عبداً ، فما جفاه العبد من جنابة قتل ، أو غيره ، فهو ضمان على الفاضب . ولا يكون في رقبة العبد - وهو مسلم - إلى سيده .
 وليس للعبد ، أن يقتل الفاضب ، إلا عند المحاربة منه ، على ما يستحق من بغيه عليه . فإن قتله غيلة ، فقد يوجد في الأثر : أنه لاشيء عليه ولا تعرف تفسير ذلك ، من أى وجه . ولا يبين لى براعة للقاتل ، من ذلك ، إلا بمعنى يبين صوابه ، من أثر ، أو خبر المصر . وإلا فالجناية معلقة على الجاني ، إلا بما يفويه منها .

فصل

وقيل في رجل ، قطع أذن عبده رجل ، إن في بعض القول : إن ثمن العبد ، على القاطع . والعبد له .
 وقول : الثمن على القاطع . والعبد لسيده الأول .
 وكذلك إن عور عينيه ، أو قطع يديه .
 وإن جاء رجل آخر . فقطع أذنيه ، بعد ما عور الأول عينيه . فإن على قاطع أذنيه ، قيمة أعور ، إن كان له ثمن وإلا نظر في ذلك ، بقدر ما يرى له .
 وعن محمد بن محبوب - رحمه الله - في رجل ، له عبد فقتل . فأقر السيد : أنه حر . وبريء من دمه إلى والده الحر ، إن السيد لا يصدق ، إلا أن تصبح يتيمة : أنه أعقته ، قبل أن يقتل فيلزم فيه ما يلزم ، في الحر ، من قود ، أو دية . وإن شهد سيده بتحريره ، فلا تجوز شهادته ، على فعل نفسه .

وإن كان للعبد ، هو الجارح ، أو القاتل ، عبداً ، أو حرّاً . فقال سيده : هو حر . وقد برئت منه . وإن شهد شاهداً عدل : أنه أعتقه ، من قبل أن يجنى هذه الجفاية ، لم يلزمه شيء . وكانت هذه الجفاية ، على الجاني لها ، من قتل ، أو جرح ، من قصاص ، أو دية ، وإن لم يصبح عتقه ، من قبل أن يجنى هذه الجفاية . وإن اختار أولياء المقتول الدية ، لزم المعتق لهم ، قيمة هذا العبد ، في ماله خاصة ؛ لأنه هو أتلفه . فكانت الدية في رقبة العبد . فلما أعتقه ، لزمه قيمته . وإن قتل رجل ، عبداً مدبراً . ففي ذلك اختلاف .

فقول : يلزم القاتل ، أجرة مثل المقتول ، إلى أن يموت المدبر .
وقول : عليه قيمة العبد مدبراً .

فصل

وإذا قتل العبد المسلم ، يهودياً ، أو نصرانياً ، أو مجوسياً ، إنه لا يقتل به العبد . ولكن بباع . ويؤدى من ثمنه ، دية اليهودى ، أو النصرانى ، أو المجوسى .

وإن زادت قيمته ، عن ثمن هؤلاء رد بقيمة ثمنه ، على سيده . والله أعلم .
وعن أبى المؤثر - رحمه الله - فى أمة تساوى ألف درهم ، قتلت عبداً ، يساوى خمسين درهماً . فإنما على سيدها قيمة العبد المقتول ، فى رقبته .
وإن أراد مولى العبد المقتول ، أن يقتل الأمة ، ويرد فضل قيمة الأمة ، فله ذلك .

والعبيد فى القتل والجراحات بالقيمة ، كانوا ذكوراً ، أو إناثاً

— ٣٧ —

وإن باع عبيد رجل ، عبداً الرجل آخر ، فهو ضامن له ، في رقبتة ؛ لأن هذا بمنزلة الجناية .

ولو أن عبداً أقال لعبيد : اجر حتى فجرحه ، فإنه لازم في رقبة العبيد الجارح .
والله أعلم . وبه التوفيق .

القول الخامس

في العبد المخرج للتجارة ودينه

وقيل العبد ، إذا أبرز للتجارة ، جازت مبايعته ، والتبض مدة ، والتسليم له ،
إذا كان مولاه ، قد أذن له في التجارة . ويجوز إقراره ، في تلك الضيقة . وما أخذ
به . ويجوز خطه عند المحاسبة ، في التجارة . ولا تجوز هديته .

وليس لأحد ، أن يداين العبد ، إلا بإذن سيده ، ولو كان سيده ، قد أذن
له في التجارة ، وفي الصنعة . ويصح ذلك عليه . ولا يلزم ذلك السيد ، في رقة
العبد .

وللعبد المأذون له في التجارة ، أن يوكل فيها . ولا تجوز وصايته بعد الموت .
وإذا أذن الرجل لعبد ، في التجارة . فما صح عليه من دين ، فهو في رقبته .
وإن شاء سيده ، فداه بقيمته . وإن شاء سلمه .

وإن أذن له في العمل ، مثل للنسج وغيره . فن قدمه في العمل ، فلا شيء
على سيده . ولا في رقبته .

وإن أذن له أن يتقدم من الناس الكراء ، أو أمره أن يبيع ويشترى .
فهذا على السيد في نفسه ، ليس في العبد .

وإذا كان العبد ، يصوغ للناس . فحضره الموت . فأقر لقوم بصوغهم ، فإنه
إذا أقر بمائة دينار ، أو أقل ، أو أكثر ، مما ليس في يده ، فلا تبعة على الولي ،
فيما تركه العبد .

وإذا أراد أن يخرج عبده لضريبته . فقال : قد تركت عبدي هذا ، برد
على الغلة . فذلك مجزى . وقد أخرج له للضريبة .

ويجوز استعمال العبيد ، إذا أخرجوا لطلب العمل ، في البلد الذي مواليتهم
فيه . وحيث يتصل به خبرهم ، مثل الحجام والفجار والنساج وغيرهم ، من أهل
الصفاعات ، يدفع السكراء إليهم ، بغير علم ، من إطلاق مواليتهم لذلك .
وقيل : من لم يعط الحجام ، المملوك أجرته في يومه ، فليسلها إلى مالكة
دونه .

وقال أبو الخوارى : من استعمل عبداً الرجل ، قد أخرج مولاه فيه ، جاز
استعماله له فلا يسلم إليه الأجرة ، إلا أن يعلم أن السيد هو الذي يقبض الأجرة
ومن أخرج عبده ، يعمل بالأجرة . فاستأجره رجل ، يطلع نخلة . فسقط ،
فلا شيء على من استأجره ، إذا كان ذلك برأى مولاه . وذلك مكسبته .
وإن استأجر العبد نفسه ، من سيده . فجائز أن يشتري من عبده ، على هذه
الصفة . ريباع له بالقد ، وبالنسيئة . ويكون بمنزلة العبد ، المأذون له في التجارة .
وإن أطلق له أن يعمل لنفسه ، ويأكل ، جاز أن يباع له بالقد وأما بالنسيئة
فلا . ولا يستعمل بغير أجرة .

ومن أجر غلامه ، بأجرة يؤديها إليه ، فلا يحجر عليه استعماله ، بغير تلك
الأجرة ؛ لأنه غير ثابت .

وأما في الجائز ، فلا يستحب له ، أن يستعمله . إنما يعطيه عن أداء أجرته ،
وما يقوم به . والله أعلم .

فصل

قال أبو عبد الله : إذا أذن الرجل لعبده في التجارة . واستدان العبد ديناً أكثر من قيمة العبد ، فهو على سيده .

وقول : لا يلحق السيد ، أكثر من مال العبد ورقبته .

وقول : لا يلحقه أكثر من رقبته .

وقول : لا يكون في رقبته ، إلا الجفاية ولو أخرجته للتجارة ، أو في صفاعة حتى يأذن لو أن يدان له ؛ لأن أصل البيوع بالفقد ، فليس لأحد أن يدين عبداً ، إلا بإذن سيده . ولو كان سيده قد أذن له بالتجارة ، أو في الصفاعة ، أو يصح ذلك عليه . ولا يلزم ذلك السيد ، في رقبة العبد .

ومال العبد ورقبته ، لديان العبد . ولا يشاركه ديان السيد .

فإن تلف مال العبد ، أو رقبته ، رجع ديان العبد بالحصصة ، مع غرماء السيد .

وقال الخوارزمي بن محمد - في رجل سئل عن عبده القاجر : هل هو غني ؟

قال : ما أدري . ولا أمرك بمبايعته ، ولا أنهلك ، فمبايعه فصار عليه دين ، وإنه يباع في دينه ؛ لأنه لم ينه عفه .

وإن حجر عليه الدين ، فلا شيء عليه من دينه . وعليه البينة ، متى حجر عليه

الدين ، أو البيع والشراء . وهذا إذا أبرزه للتجارة .

وإن أذن له ، شارك غرماؤه غرماء سيده ، بما فضل عن رقبته ، وما في يده .

وقول : ولو لم يأمره أن يبدن ، إذا كان تاجراً ، يلحق غرماؤه مال سيده .

وإن اشترى مملوك ثوباً بدين ، للربح فيه . فأخذه منه مولاه . أيقضى ذلك

الرجل ؟

قال : لا أرى عليه بأساً . فإن أصاب قدر ذلك الثوب يوماً من الدهر أن يقول : إنك كنت أخذت ذلك الثوب ، فلم أجده ما أقضى عني . فأخذت من مالك ، حيث لا تعلم .

وإذا حد المولى لعبده حداً ، لا يستدين ، إلا إلى ذلك الحد ، لم يلزمه مازاد عبده من الدين ، على ما حد له .

فصل

ومن أخرج عبده للتجارة فأخذ أموال الناس . ثم أعاقه . فعلى السيد ضمان ما أخذ العبد من أموال الناس ؛ لأن هذا غرر منه .

وقال أبو عبد الله - في رجل ، أذن لعبده في التجارة ثم أعاقه سيده ، بعد أن استدان ديناً .

قال : إن كان لسيده مال ، كان الدين في ماله وسجاز عتقه .

وإن لم يكن له مال ، لم يجز عتقه ويبيع ويدفع ثمنه إلى غرماؤه بحقوقهم .

ومن أخرج سيده ، يعمل للنسيج وأعطاه نصف عمله . ثم إن رجلاً طرح إليه ثوباً ، بأجرة معلومة ثم هرب العبد إلى بلد آخر ، فباعه سيده فيه . فإن

— ٤٢ —

كان سيده قال : كان مبرزاً لذلك . فما صح عليه أنه أخذه ، أو أتلفه ، فيما كان مأذوناً له فيه ، فهو مما في يده ورقبته على سيده الذي برزه . فإن فداه وإلا كان في رقبته . وقيل : ما أدانته العبد بغير سبب من سيده ، إنه لا يكون في رقبته . ولكن يكون عليه فإن عتقه لزمه . وإن لم يمتق فهو عليه متى عتق . وإن حضره الموت أقربه . وإن قضى عنه سيده مقطوعاً ، أو غير سيده برى . وإلا فهو بحاله . والله أعلم . وبه التوفيق .

القول السادس

في العتق وأحكامه ومعانيه

- قال الله تعالى : « فلا اقْتَبِمْ الْعُقَبَةَ . وما أدراك ما العقبةُ . فَلَكَ رَقَبَةٌ .
أو إطعامٌ في يومٍ مسْتَقْبَةٍ » .
- وعن النبي ﷺ : من أعتق رقبة ، لوجه الله تعالى ، فهي فداؤه من النار .
كل عضو منها بمضو مغه ، حتى الفرج بالفرج ، والذكر بالذكر .
- ومعنى العتق : التخليّة ، وإزالة الملك ، عن العبد الذي كان محبوساً .
- وعتق الرقبة ، وفك الرقبة واحد . وإنما خصت الرقبة ، دون سائر الأعضاء ؛
لأن الملك بمنزلة الحبيل ، في رقبة الوكاء ، أو كالأغل في عنقه ، كما يحبس الدابة ،
بحبل في عنقها . فإذا أعتق ، فكأنه أطلق من ذلك .
- ومعنى الحر : هو الخالص لنفسه ، ليس لأحد عليه متعلق . قال الله تعالى -
حكاية عن أم مريم بنت مهران - عليها السلام - : « ربِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي
بطني محرّراً » أي عتيقاً خالصاً لله ، مفرغاً لعبادته ، لا يشغله شيء من الدنيا .
- ورجل حر : خالص من العيوب . وطين حر : خالص من الرمل .
- وقال للبراء بن عازب : سألت رسول الله ﷺ عن عمل يدخلني الجنة ،
وينجي من النار ؟

قال : تعتق نسمة ، وتفك رقبة .

قلت : أو ليستا واحدة ؟

قال : لا . إن عتق النسمة : الانفراق بها . وفك الرقبة : أن يعين فيها .

قلت : فإن لم أسقط ذلك ؟

قال : فمذمة ، وتخوف ، وإنفاق على ذى الرحم الظالم .

قلت : فإن لم أسقط ذلك ؟

قال : فأطعم خائفا واسق ظمأنا .

قلت : فإن لم أسقط ذلك يا رسول الله ؟

قال : فكف أذاك عن الناس .

وروى كعب بن مرة^(١) . قال : سميت رسول الله ﷺ يقول : أيما رجل مسلم ، أعتق رجلا مسلما ، كان فسكا كه من النار . يحزى به بكل عضو عضواً . وأيما مسلم أعتق امرأتين مسلمتين ، كانتا فسكا كه من النار . يحزى بكل عظم منهما ، عظماً من عظامه . وأيما^(٢) امرأة أعتقت امرأة مسلمة ، كانت فسكا كه من النار ، بكل عظم عظمها . ولهذا الخبر ، رأى بعض قومه : أن عتق الذكر أفضل . والأنثى مع الأنثى ، مع نقصان رتبتهما ، تقوم مقام رتبة الذكر ، في الكفارة . ولا تنازع في ذلك .

وقال أبو سعيد : - رحمه الله - : يروى عن النبي ﷺ أنه قال : الحرية لله . وليس لله شريك . فمن أعتق حصاة له ، في عبد قوم ، عتق العبد كله ، في قول أصحابنا : لا نعلم بينهم اختلافاً .

وبعض قومه يذهب : أنه لا يعتق ، حتى يجتمع الشركاء على عتقه .

(١) أخرجه الترمذي ، عن أبي أمامة .

(٢) أخرجه أحمد وأبو داود ، من رواية كعب بن مرة ، أو مرة بن كعب السلمي .

وجاء عن النبي ﷺ أنه قال : من أعتق شقصاً له ، في عبد ، عتق كله ،
وغيره لشريكه .

فصل

ومن وجب عليه عتق . فما نحب له أن يشتري رقبة ، يشترط فيها العتق .
ولا يشترط .

وقول : إن وفاهم الثمن ، فمضى أن لا بأس .

ومن اشترى مملوكاً ، على أن يعتقه .

قال قتادة : إن أعتقه . وإلا فليرده ؛ لأن البيع لا يصح إلا بالشرط .

وقال الربيع : يكره أن يحمسه .

ومن وجب عليه عتق فيجزئ له أن يشتري ، ويعتق في غير بلده .

وأفضل الرقاب : أغلاها ثمناً ، وأقدرها على التسكينة أنفسها ، وأفضلها

في دينها .

وقول : أفضلها من أعتق صغيراً ، وأنفق عليه ، حتى يكبر .

وقال بعض الفقهاء - في جارية ، من ولد زنا - : إن عتقها أفضل من بيعها ،

ويجعل ثمنها في سبيل الله .

ومن نوى عتق عبده ، ولم يعتقه فجائز له بيعه ، إذا رجع عن تلك النية .

وأما العتق الذي لا يحل للمعتق ، تزويج من أعتق ، ولا الانتفاع به ، فهو

الرجل ، إذا أعتق مملوكه الله ، ليس لمنزلة كانت عبده ، ولا لمصلحة إياه . فيقول :

إنه حر لوجه الله . فذلك الذي ينبغي ، أن لا ينتفع بشيء منه . وإن كان إنما أعتق

لطول صحبته وقدمه ، مكافأة له بذلك ، فلا بأس بذلك .

واختلف في عتق الغائب . وأما المصوب ، فأظنه يعتق ؛ لأن ملك مولاه
باق عليه .

وفي الضياع :

ومن أعتق عبداً غائباً ، أو أبقا عن عتق عليه فلا يجزى عتق الآبق عنه ،
حتى يعتقه بعد قبضه .

وأما الغائب ، فمختلف فيه . فإن كان غائباً ، على وجه القرب ، أو حيث لا يعلم
أين هو ؟ فلا يجزبه ، حتى يحىء ويعتقه .

وإن كان غائباً بأمره ، أو في حاجة أرسله ، أو بشيء تجوز غيبته فيه ،
ويرجع إليه . فعتقه إياه يجوز ، إلا أن يعلم أنه مات ، قبل عتقه ، فلا يجزؤه عن
ظهار حتى يقدم ، لأنه ليس وطء زوجية ، يصبح له العتق ، لعل العبد للغائب
قد مات .

وإن كان ذلك العتق ، عند الموت . فعلمية أن يوصى ، إن صححت حياته ،
فهو حر .

وإن لم تصح حياته ، فيعتق من ماله عنه عبداً ، إن كان عليه عتق . وأما
كفارة الظهار ، فإنما هي فيما يحل الزوجة . فإذا لم يعتق - وهي في الأربعة - عتقا
صحيحاً ، بانت مدة زوجته .

وإن مات في الأربعة الأشهر ، ولم يف ، سقطت عنه الكفارة . ولا عتق عليه ،
بعد موته . والله أعلم وبه التوفيق .

القول السابع

فيما يقع به العتق من الكلام

وما لا يقع

وقيل في رجل - قال حين حضرته الوفاة - : جاريته - إذا مات - لوجه الله .
ولم يقل : إنها حرة لوجه الله . فما كان لوجه الله ، فهو تحرير . وأجازوا تحريرها .
وذكر محمد بن محبوب - رحمه الله - في رجل قال : كل عبد له فهو حر .
وله أمة ، إنها لا تعتق ؛ لأن اسم الأمة غير العبد .

وإن قال : إن فعل كذا وكذا ، فعلامه حر - إن شاء الله . ثم حدث ، فلم
نر له استثناء .

وإن قال لعبده : أنت حر إن شئت . فقال : لا أشاء ، أو سكت . فبعض
يقول : إنه يعتق .

وبعض يقول : إنه لا يعتق .

وإن قال : لا أشاء . ففي بعض القول : إنه لا يعتق .

وفي بعض القول : إنه يعتق ؛ لأنه لا يجوز له ، أن يشاء المأسكة وهو حر .

وإن قال : كل عبد لي قديم ، فهو حر وله عبيد ، ملك أحدهم قبل الآخر بسنة
أو أكثر ، فهو حر ؛ لقول الله تعالى : « حتى عادَ كالعُرْجون القديم » ومن ملك
قبل انقضاء سنة ، فلا يعتق .

ومن قال لعلامه : إذا كان كذا وكذا ، فأنت حر . فلا يجوز له أن يبيعه ،
ولا يهبه . فإذا جاء ذلك الوقت ، الذي سماه ، فهو حر .

وإن قال: إن نعل كذا . فغلامه هذا وهذا حر . فإن كان أوقع الغيبة ، على عبد ، عطف القول ، فهو كذلك .

وإن لم يوقع الغيبة على أحدهما ، ذهباً كلاهما ، واستسماً في نصف أثمانهما . وكذلك إن كانوا أكثر من اثنين .

قيل لموسى : إن قال : نويت عطف قولى ، أن اختار فى العبيد ، على من أوقعه بعد القول . فإن لم يوقعه عطف اليمين ، فلا تنفعه نيته ، أن يوقعه بعد ذلك .

وإن قال : إذا بلغ ابنى ، فغلامى حر . فمات ابنه ، قبل أن يبلغ ، فإن للغلام لا يعتق .

وقيل فى رجل ، سمع رجلاً ، يخاصم عبداً له فقال: لو كان هذا مملوكاً ، لم يكن يفعل كذا وكذا ، فإنه فى الحكم ، يحكم عليه بما قال . وليس بعد الملكة إلا الحرية .

وأما فى الجائز . فإذا لم يرد بذلك تحريراً ، فلم نر عايه بأساً .

وإن قال لغلامه : يا بنى ؛ أو يا ابنى أو أنت ابنى ، أو أعدك ابنى ، أو عدت ابنى ، أو إنما أراك ولداً ، أو أنت ولدى .

فقال أبو عبد الله : لا أرى فى هذا كله تحريراً ، إلا أن يكون نوى بشىء ، من قوله هذا عتقاً ، فهو ما نوى .

وعن أبى سعيد - رحمه الله - فى رجل ، عتب على غلامه . فقال غلامه لنفسه ، ولم يقصد إلى عتق . وإنما أراد من قلة إنصافه .

قال: إن أقر أن غلامه لنفسه ، فقد أقر بالغلام لنفسه ، صار حرّاً فى الحكم . وأما فيما بينه وبين الله ، فليس عليه ذلك ، إلا أن يريد به عتقه .

ومن خاف على عبده من الجفد . فقال : هذا حر ، أنه إذا حاكه العبد ، أو كان صغيراً . وبلغ وحاكه ، إنه يعتق في الحكم .

وأما في ما بينه وبين الله ، فإذا كان له معنى ، فواسع له استعماله .

وبعض لا يرى له في ذلك سعة ؛ لأنه قد تكلم بالعق .

وقيل في رجل ، له زنجي . فمر عليه رجل ، فقال له : ما هذا الغلام ؟ فقال له : ابن جاري . وامشهد على يافلان : أن هذا الغلام لا يملكه على مالك ، فمات المولى ، وخلف ورثة ، إنه لا يعتق ، على هذه الصفة ، إلا أن يقول : لا يملكه بعدى مالك . فإنه يعتق بذلك .

وعن الشيخ أبي الحسن - من قال : عبده صدقة . وهو يخرج من الثلث ، فإنه يتصدق بقيمته على الفقراء .

وكذلك إن قال : عبده للسبيل .

وقول : إن السبيل مجهول .

قال : أما في سبيل الله ، فتكون قيمته في الجهاد . وهو سبيل الله .

فإن لم يكن إمام ، رفع حتى يوجد جهاد ، أو إمام ، فيدفع إليه في الجهاد ، وابن السبيل . فتكون قيمته في المسافرين الفقراء ، في سفرهم .

وقول : إنه إذا قال : في سبيل الله ، إنه يعتق .

وإن قال : جاري للمساكين ، إن كان كذا وكذا . فحنت ، فله أن يمسخها ،

أو يعطي المساكين قيمتها .

وقول : إن الجارية تعتق .

ومن قال لغلّامه : قم يا أخى فاعمل ، فإنك تزعم أنك حر .

فقول : إمّا تحرر بذلك .

وقول : إنه لا يعتق بهذا ، إلا أن يريد بذلك العتق .

ومن قال لغلّامه : هذا وهدي ، أو صاحبي ، أو أخى ، فلا بأس بذلك -

إن شاء الله .

ومن تكلم بعق عبده . وهو لا يعقل من جنون ، أو إغواء ، أو شدة من

مرض ، أو غير ذلك . فإن العتق لا يلزمه .

وإن اتهم في قوله : إنه لا يعقل ، فعليه اليمين : أن مملوكه هذا ، لم يعتقه ،

وهو يعقل . وهو مملوك له إلى الساعة .

ومن كانت له جارية ، ففارت منها امرأته . خلف لها : إن مسها ، فهي

حرة . ثم ماتت المرأة . إنه إن وطئ الأمة ، عتقت . وله أن يتزوجها ، كغيره

من الخطاب ، بعد العتق .

ومن قال : بعض غلامه حر ، فهو حر كله .

ويوجد عن موسى بن علي - رحمه الله - في رجل قال لرجل : أضرب

عبدى هذا ؟

قال : أضرب هذا النفل . قال له : مولاه يقول له : نفل ، فهو حر .

قال : قد عتق بذلك .

ومن قال لغلّامه : قم يا حر .

قال : يعتق ، إذا سمع حرّاً . وقامت بذلك بيعة ، أو أقر هو بذلك .

وإن كان اسم الغلام حرًا ، في الأصل . فأنكر العبد الاسم . فعل السيد البيعة : أن اسمه حر ، من قبل .

وقال محمد بن خالد : سألت محمد بن محبوب - عن رجل يقول لخادمه : قد وهبت لك نفسك ، أو قد سرحتك ، أو يقول في وصيقه مثل هذا ، إنه لا يعتق ، حتى يقول : قد أعنتك ، أو قد حررتك ، أو فلان حر ، أو عتيق .

ومن أوصى بوصايا . وقال في وصيقه : وفلان حر . يعنى مملوكه ، إنه يعتق من حيفه .

ومن له ممالك . فيقول في مرضه : فلان حر . ولا يسمى أنه غلامه . فإذا كان له غلام اسمه ، كما ذكرنا ، فإنه يعتق .

ومن قال لغلامه : أعنتك الله . فعن أبي الحسن : أنه لا يعتق بذلك .

وإن قال : قد أعنتك الله . نفى بعض ذلك اختلاف .

ومعنى أنه يعتق .

وعن محمد بن محبوب - رحمه الله - في امرأة ، كانت تحت رجل . ثم هلك الرجل . وبين زوجها ، وبين أخيه عبد . فقالت للمرأة : إني كنت أسمع زوجي يقول : إن والده قد حرر هذا العبد . وأنا أبرئه ، من ميراثي منه .

قال : إذا كان هذا العبد ، بين زوجها ، وبين إخوته . وورثوه من والدهم . وأقرت المرأة : أن زوجها كان يقول : إن والدهم قد حرر هذا العبد ، فإني أرى أن العبد ، قد صار حرًا بإقرارها ، عن إقرار زوجها بتحريره . ويستسعى إخوة زوجها العبد بحصصهم .

— ٥٢ —

- وقيل : يعتق العبد ، إذا قصده مولاه إلى عتقه .
- فإن أراد غير ذلك ، فأخطأ بالعتق ، فلا شيء في ذلك .
- وقيل : لا غأت على مسلم ، في طلاق ، ولا عتاق .
- وأما إذا تسكلم المولى بهتق عبده . وحاكمه العبد ، لزمه في الحكم ، ما صح عليه .
- فإذا قال الرجل لعلامه : أنت حر . يريد أنه صلف ، إن ذلك إلى نية . وإن حاكمه العبد ، حكم عليه بالعتق .
- وقول : إذا قصده إلى نفس الكلمة ، عتق بذلك ، ولو لم يرد عتقاً .
- ويروى أن النبي ﷺ قال : ثلاث جدهن جسد ، وعزلهن جد : الطلاق ، والعتاق ، والفكاح .
- ومن قال لعلامه : سريح ، أو سراح ، فلا يعتق ، إلا أن يغوى به العتق .
- وإن قال : سرحتك لوجه الله فإنه يعتق .
- وإن قال : غلامي حر . ونوى : إن دخل دار زيد .
- فقول : إن العبد يعتق .
- وبعض : لم ير عليه العتق .
- ومن قال لسريته : أنت طالق .
- فقول : تعتق .
- وقول : لا تعتق ، حتى يريد العتق .
- وقول : يستخدمها ، ولا يطرؤها . فإذا مات عتقت .

وقول : يستخدمها ويوطؤها . فإذا مات عتقت .

وقول : يبيعها ، ولا يملكها .

وقول : يبيعها ويملكها . وهي أمتة .

قال أبو سعيد - رحمه الله - في رجل ، له عبد ، يقال له : مبارك . فقال : مبارك حر . وصح ذلك القول ، سمع العبد ، أو لم يسمع .

فقول : يعتق بذلك في الحكم .

وقول : لا يعتق .

ومن قال لعبد : يا عبد الله ، أو لأمتة : يا أمة الله ، فلا يكون هذا عتقاً ، حتى يفوى به العتق .

ومن قال لعبد : هذا ليس بمملوك ، ولا هو مملوك .

قال : إن أراد بذلك العتق عتق .

وإن لم يرد به عتقاً . فيخرج في بعض القول : إنه كذب .

وعلى بعض القول : إنه يعتق ؛ لأنه أقر أنه ليس بمملوك . وفي الحكم يلحقه العتق ، إذا صح منه ذلك .

وإن قال : عبده لله ، أو لوجه الله ، عتق بذلك .

وإن كانت له نية في ذلك ، ولم يحاكمه العبد ، لم يعتق ، فيما بينه وبين الله ، إذا أراد بذلك أن كل شيء لله . فإن لم يكن له في ذلك نية ، ففي الحكم : أنه يعتق ، على بعض القول : لأنه ليس لله شريك . وما كان لله ، فليس لأحد فيه شركة .

وعن أبي الحواري - رحمه الله - في عبد مرض . فقال سيده : اللهم عافه .
ولا يملكه على أحد . ثم عوفي العبد . وقال السيد : لم يفو عتقاً . فقال : هو عبده .
وإن أخرجه من ملكه ، فعليه كفارة نذره .

ومن قال - في صدقة ، أو مرضه - : إن حضرنى الموت ، ومعى عتلى ،
سرحت عبيدى ، أو أسرح عذه عبيدى : فلا يبلغ به هذا إلى العتق ، ولا التدبير .
ويذنبى له إتمام قوله .

وقيل فى عبد ، ورثة من هالكهم . فقال أحد الورثة : إن هالكنا أعتق
هذا العبد ، أو قال أحد من غير الورثة ، وصدقه بعضهم . ولم يصدقه الباقرن .
فأما قول أحد الورثة : إنى صدقت فلاناً ، وقد برئت من هذا العبد . فليس هذا
مما يوجب عتق العبد ، حتى يقول : قد صدقت فلاناً ، فيما يقول : والذي لى فى هذا
العبد ، من التحرير ، أو يقول : قد صدقت فلاناً ، أو أعتقت هذا العبد ، أو
صدقت فلاناً ، فى تحرير هذا العبد ، عن هالكى . فإذا قال ذلك ، فقد عتق هذا
العبد . ويتبع بقية الورثة العبد ، يستسقونه ، بقدر نصيبهم ، من ثمنه .

وفى بعض القول : إن الوارث إذا صدق قول القائل من العتق ، يكون بمنزلة
العتق ؛ لأنه إنما عتق ، بسبب تصديقه . ولم تكن الحجة ، قامت بمقتضى إلا منه .

وقيل فى امرأة ، لها جارية تلعب . فقال لها رجل : تزوجينى جاريته ؟

فالت : ما هى أمة . وهى حرة . ثم سكت عنهما . فباعت المرأة الجارية ،
ووطئها المشتري ، إن الجارية تعتق ، بقول المرأة . وعليها أن تشتريها من المشتري ،
وتخلصها بما عز وهان ؛ لأنها باعت حرة . والبائنة لها حقيقة ، بغرم عقرها : عقر
مثلها . والله أعلم .

فصل

وقيل في رجل قال : إن بنت فلاناً يعنى غلامه . فأمته في المساكين .

فقال : إن باعه ، فهى في المساكين .

وقال أبو المؤثر : إن باع غلامه . وكان نوى بقوله ، في أمته : إنها في المساكين ، صدقة عليهم . وكانت مقدار ثلث ماله ، أو أقل ، فهى صدقة ، في المساكين .

وإن قال : إن أمته فلانة ، في المساكين - مرسلًا . ولم تكن له نية : فليس قوله بشيء .

ومن قال لجارية : قد آتاك الله نفسك . وبينى وبينك شرق وغرب . فإن كان نوى بقوله هذا عتقًا . وإلا فلا أرى عليه ، في قوله بأسًا . ولا يبلغ به إلى العتق .

ومن قال لغلامه : اذهب ، فوالله لا ترجع عليك ملكة أبدًا . فهو مدبر ، إذا لم يرد بقوله عتقًا .

وقيل في رجل ، قال لرجل : إن لم أقضك حقًا ، يوم كذا وكذا . فكل شيء لى ، صدقة لوجه الله . ثم حنث وأخلف .

قال : ما كان له من عبيد ، فهم أحرار . ويخرج عشر ماله . ويقوم عليه قيمة عدل . ثم يخرج عشره للمساكين .

وقول : لا يمتع العبيد ، ويعشر المال .

ومن قال : مما ليكي أحرار ، في ذلك ، الذكور والإناث .
 وإن قال : عبيدى أحرار .
 فقول : يدخل في ذلك الإناث والذكور .
 وقول : يدخل فيه الذكور ، دون الإناث .
 وأنا يعجبني : أن يدخل الذكور والإناث .
 وإن قال : غلامى ، فلا يدخل في ذلك إلا الذكور . ولا نعلم في ذلك اختلافا .
 وإن قال : إمائى ، أو جوارى أحرار عتق الإناث ، دون الذكور .
 وقيل فى رجل ، أعطى امرأته ، غلاماً صغيراً . وقبلته منه . ثم قالت : إن
 مت عجماء ، فهو حر ، إنه لا يجوز لها بيعه .
 فإن ماتت عجماء - كما قالت - فهو حر . وإن لم تمت عجماء ، فهو عبد .
 ومن قال لعبده : أنت حر ، أو لأمة أنت حر ، فلا يكون هذا عتقاً ، إلا
 إن أراد به العتق .
 وعن أبى عبد الله - رحمه الله - فى رجل ، قال : غلامى : فلان وفلان أحرار ،
 إلا فلاناً وفلاناً . فإنهم يعتقون جميعاً ، إذا سمى بهم . ثم استثنى من سمى به ، إلا
 أن يستثنى أحداً ، ممن لم يسم به .
 وإن كان له ثلاثة عبيد . فقال : كل عبيدى أحرار ، إلا فلاناً وفلاناً وفلاناً .
 قال : كلهم أحرار . ولا ينفعه الاستثناء .
 وعن أبى عبد الله - رحمه الله - فى من قال : غلامه فلان حر ، قبل أن يقدم
 فلان بشهر ، إنه يقف عن خدمته وبيعه . فإن قدم فلان عتق .

وإن كان استخدمه بشيء ، كان له أجر الذي استخدمه ، قبل قدوم
فلان بشهر .

وإن مات فلان في غيبته ، قبل أن يقدم ، فهو مملوك . ولا عتق فيه .

ومن كان له ماله . فيقول في مرضه : فلان حر . وفي ماله كذا ، اسمه
مثل ما سمي ، فإنه يعتق .

ومن قال في وصيته : جاريته فلانة ، إلى خمسة أشهر حرة . فمات قبل خمسة
أشهر . فميراثها لمواليها ؛ لأنها ماتت ، قبل أن تعتق . وتعتد منذ يوم مات السيد .

وإن قال : أنت حرة إلى خمسة أشهر .

فقول : تعتق من حينها .

وقول : إذا انقضت الخمسة الأشهر .

وإن مات قبل ذلك ، فهي أمة .

ومن أراد غلامه . فدعاه مبارك . فاستجابه ميمون . فقال : أنت حر .

قال : يعتقان جميعا .

ومن قال : إن مت قبل شهر رمضان ، فغلامي حر . فمات بعد شهر رمضان ،

فلا يعتق .

وإن قال لعبد : أنت اليوم حر . فإنه حر أبداً . ويعتق اليوم وبمدها .

وإن قال : إنما أنت حر ، أو إنما أنت عتيق .

فمن قعادة والربيع : أنه حر بذلك .

وإن قال لأمة: هي حرة الأخلاق، أو كسبه الحرة، إنها لا تعتق، حتى يريد بذلك عتقها .

فإن قال : هي كسبه العتقة . ومعناه : خلقتها ، وحسن صنيعها ، فهي حرة ، إلا أن تصدقه الجارية، على ذلك .

وإن قال : ما هي إلا عتقة ، عتقت بذلك .

ومن غضب على عبده . فقال له : أنت حر ، ليس بمملوك . ولو كنت مملوكاً لم تسكن هكذا ، فهو مملوك . ولا يعتق بهذا ، حتى يفوى به عتقا .

ومن كان له عبد ، يستخدمة يوماً ، ويعفيه من الخدمة يوماً . فقال : أنت اليوم عتيق من الخدمة . فقد ألزموه في هذا العتق .

ومن قال لخدمه : أيكم شاء الله عتقه ، فهو حر . فليس بهذا تحرير ، حتى يعتق من شاء منهم .

والعتق والتدبير ، لا يحتاجان إلى قبول العبد ، ويتمان بالسيد دون للعبد .

ومن قال لفلان : أنت سريح ، أو سراح ، فلا يعتق ، إلا أن يفوى به عتقا . وإن قال : سرحتك لوجه الله ، فهو عتق . والله أعلم .

فصل

وقيل : من أراد أن يكتب لعبده كتاباً ، يعتقه . كتب :

هذا كتاب ، كتبه فلان ابن فلان الفلاني ، لعبده فلان ابن فلان : أنه قد أعتقه لله تعالى ، عتقا صحيحاً ، ثابتاً قاطعاً تاماً ، بقضاء ثواب الله ، وهرباً من عقابه ،

ولا فتجاءم العقبة. وما أدراك ما العقبة، فك رقبة، ولأن يعتق الله تعالى، بكل عضو منه، عضواً منه من الفار، يوم القيامة، يوم يجزي الله المحسنين بأعمالهم الصالحة، والمجرمين بأعمالهم السيئة. ولا رجعة له عليه، بعوض، ولا بدل، ولا ثمن، ولا سعاية، إلا حق الولاء، ولأن يستحقه من عبده. وله ما للأحرار، وعليه ما عليهم.

وإن قال: إنه قد أعتق عبده، أو مملوكه: فلان ابن فلان، أو فلانا لوجه الله، كفى. والله أعلم.

فصل

وقيل: لا يقع العتق، إلا من مالك، قادر على التصرف، فيما ملك. وألفاظه: صريح وكفاية.

فالصريح: يقع بغير نية. كقوله: أنت حر. أو محرر، أو حررتك، أو عتقتك، أو معتق، أو أعتقتك، أو يا حر، أو ياعتق، إلا أن يجعل ذلك اسماً له فلا يعتق. وكذلك إضافة الحرية، إلى ما يعبر به عن البدن.

وأما الكفاية، فإنما تحتاج إلى نية، كقوله: لا ملك لي عليك، أو لا سبيل لي عليك، أو لا رِق خرجت عن ماسكي، أو خلعت سبيلك. لا ملك لي عليك، أو لا سلطان لي عليك.

ومن ملك ذا رحم محرم، عتق عليه.

— ٦٠ —

ومن أعتق عبده ، للصنم ، أو الشيطان ، عتق . وكان عاصيا .
ومن أعتق حاملا ، أعتق حملها معها .
وإن أعتق حملها ، عتق الحمل خاصة . والله أعلم . وبه التوفيق .

* * *

القول الثامن

في عتق الرجل عبد غيره

وما لا يملك

فإن قال رجل لملك : ليس هو له . هو حر من مالى ؛ فإن عليه أن يشتريه .
فإن لم يبعه مولاه ، فليفتظر به البيع . وإن مات العبد ، فعليه أن يشتري
شراؤه ويعتقه .

وإن حدث بالرجل الموت ، فعليه أن يوصى ، من يقوم مقامه ، في شرائه
بعد الموت .

وإن لم يبعه سيده ، إلى أن يموت العبد ، رد الثمن إلى ورثة الميت الموصى ،
إلا أن يكون أوصى : أن يعتق عنه بدله . ويكون ذلك من جملة مال الموصى .

وقول : هو مثل التدبير ، إن أوصى به في المرض ، فهو من الثالث .

وإن كان في الصحة ، فهو من رأس المال .

وأما إن قال : هذه النخلة صدقة من مالى . والنخلة لغيره ، وليس عليه في هذا
شئ . وليس هذا بمنزلة العبد .

وفي بعض قول الفقهاء : إذا قال لعبد غيره : أنت حر من مالى ، إنه
لا شئ عليه .

والذى يؤمر به : أن يشتريه . ثم يعتقه . فإن لم يبعه مولاه ، أو طالب له شططا
من الثمن ، أو غاب به ، أو مات العبد ، أو أعتقه سيده ، أن يشتري مثله ويعتقه .

وقول : يقوم العبد ، يوم يموت . ويشترى بقيمته رقبة ويعتقها .

وقول : قيمته يوم قال .

والذى يحتاج أنه لا يلزمه فى هذا شيء . قول النبى ﷺ : لا طلاق ، ولا

عتاق ، فيما لا يملك ابن آدم .

ومن قال - يوم اشترى هذا العبد - : فهو حر من مالى . ثم اشتراه بعد ذلك ،

فلا يعتق بذلك للقول ، حتى يجدد نية صحيحة ، فى عتقه .

فإن قال : يوم أبيع فلاناً ، فهو حر . فقد قالوا : إذا وجب البيع عتق ، قبل أن

يصير إلى المشتري . والله أعلم . وبه التوفيق .

القول التاسع

في عتق العبد المشترك

وشهادة الشركاء في العتق

وانفق أصحابا، على من أعتق شتبعاً له في عتق : أن العتق يسرى فيه كله .
والحرية أولى به .

فإن قصد العتق الضرر ، على شريكه ، كان عاصياً بذلك . وإن أراد القربة
إلى الله تعالى ، ضمن القيمة ، وسلم من الإثم .
واختلفوا في قيمة حصة شريكه .

فقول : يرجع بها الشريك على العبد ، يستسميه بما غرم عنه .
وقال أبو معاوية : لصاحب الحصة الخيار - إن شاء - رجع بحصته ، على المعتوق
وإن شاء - على المعتق ، يأخذ حقه ، من أيهما شاء ، كالمضامين والمضمون عنه .
وإن اختار : أن يأخذ حقه ، من أحدهما . ثم أفلس ، فلا يرجع على الآخر
بشيء ؛ لأنه اختار الأخذ من غيره .

وقول : إن كان المعتق موسراً ، ائتمته القيمة . وإن كان معسراً ، استسمى
العبد ، في حصة شريكه .

وقول : إن كان المعتق معسراً ، أو موسراً ، غرم لصاحبه ، ولم يتبع هو
للعبد بشيء .

وإن كان معسراً ، غرم هو لشريكه . ويقع هو العبد ، بما يأخذ منه شريكه .

وقول: إن الشريك بالخيار ، كان موسراً ، أو معسراً . إن شاء - تبع العبد .
وإن شاء - ضمن لشريكه الذي أعاق . ولحق المعتق العبد ، بما أخذ منه شريكه
كان موسراً أو معسراً .

والذي نختاره ونذهب إليه : أن القيمة على المعتق ، دون المعتق ، لأنه هو
المتلف على شريكه حصته ، لقول النبي ﷺ : من أعاق شقصاً له ، في عبد ،
قوّم عليه .

وفي بعض الرواية : قوّم عليه ، إلا أن يكون معسراً
وقال بعض أصحابنا : الهاء من عليه ، راجعة إلى العبد . يعني قوّم على العبد .
والقول الأول أظهر .

وروى ابن مسعود : أن رجلين ، من جهيفة ، بينهما مملوك . فأعاقه أحدهما .
فضمنه رسول الله ﷺ نصيب^(١) شريكه . وباع فيه غنمه .
وعن أبي المليح : أن رجلاً أعاق شقصاً له ، في عبد قوّم . فأعاقه النبي ﷺ
كله . وقال : ليس لله شريك .

والحكم في الأمة - في هذا - كالحكم في العبد .
واختلف فيمن أعاق شقصاً له ، في عبد ، عند موته .
فقول : يضمن حصّة الشركاء ، من رأس ماله .

وقول : من ثلث ماله .

(١) أخرج معناه الربيع ، عن ابن عباس والجماعة ، إلا النسائي ، عن أبي هريرة .

وأما حصّة من العبد ، فهي من ثلث ماله .

وقول : يقبّع ورثته العبد ، بما بقى . وزاد على الثلث ، مما ضمنه لشركاؤه .

وقول : إنه لا يتبّع بشيء ؛ لأن ذلك ليس من جفائته .

وقال الربيع : إن كان له مال ، يبلّغ ثمنه ، أعقّق من ماله وإلا استمعى

العبد .

وإن كان عبد ، بين شركاء . فقال أحدهم لشركاؤه : إن ضربه أحدكم ،

فهو حر .

فإن ضربه أحدكم ضرباً ، يجوز له فيه ، عتق من مال القائل .

وإن ضربه ضرباً ، لا يجوز له ضربه ، فلا يرجع الضارب على القائل بشيء .

على العبد ، ولا على القائل .

وإن كان عبد ، بين رجلين فقال أحدهما للآخر : إن ضربه أو أمرته ،

أو نهيته ، أو استعملته ، فهو حر .

فإن أمره ، أو ضربه ، أو استعمله ، فهو حر . وعلى الخائف ، قيمة نصف شريكه .

وإن ضربه ، فمات من ساعته ، في أول الضرب عتق . ويسلزم لشريكه ،

قيمة حصّة . ولا شيء عليه للعبد .

وإن مات ، في آخر الضرب ، لزمه أيضاً لورثته الدية : دية حر ، وقيمة

حصّة شريكه .

وقال الشيخ أبو مالك - رحمه الله - : الفرق بينهما : أن الاستخدام له جائز .

والضرب ليس بجائز . فإذا فعل ما له فعله ، فوَقعت الحرية فالمعتق هو الحادث . وهو المثلث على شريكه حصته ، فعليه الضمان . وإذا ضربه ، لم يكن له ذلك .
 وقول : إن مات من أول ضربة ضربه ، فهو حر . ونصف ثمنه على القاتل .
 وإن كان من بعد الضربة الأولى ، فإنه يقتل به . ويرد شريكه نصف قيمة العبد ، على أهله . وهذا إذا ضربه بحق . وأما بغير حق ، فهو الذي أوقع التحرير .
 وقول : إن العبد يعتق ، من مال الخالف يعتقه .

وقول : إن ضربه ، فلا يرجع على شريكه . والعبد حر . يعني أنه فعل بينهما ؛ لأن هذا أوجب المعتق ، على فعل هذا . وفعل هذا ما كان موقفاً للمعتق . وقد أتلف على نفسه . وأتلف الأول على نفسه .

فصل

ومن أعطق من عبده له ثلثه ، أو جزءاً منه ، فإنه يعتق كله . وليس له أن يمسسه بشيء ؛ لأنه هو الذي أدخل ذلك على نفسه .
 وإن قال لغيره : يدك ؛ أو رجلك حرة ، أو شيء من أعضائك ، عطق العبد كله .

ومن دبر شيئاً من عبده ، صار العبد كله مدبراً . والله أعلم .

فصل

وإذا كان عبد بين اثنين ، فشهد كل واحد منهما على الآخر : أنه أعطق نصيبه . ففى الآخر : أنه يعتق ، من حصته كل واحد منهما النصف . ويسعى لهما بالنصف .

وقول أبي الحسن: إنه يعتق كله. ولا يسمى لها بشيء .

وإن كان بين ثلاثة، شهد منهم اثنان ، على الثالث: أنه أعتق حصته منه ، فلا تجوز شهادتهما على شريكهما ؛ لأنهما يتعجلان بذلك ، قبض ثمة . وينفع الشاهدان عن استخدامه ؛ لأنهما قد اعترفا بحريته .

وفي بعض القول: إنه يستسعى العبد ، بقيمة حصة المشهود عليه .

وإذا شهد رجل لعبد أن سيده أعتقه ولم يكن معه شاهد غيره ، أو ردت شهادته ، ورث ذلك الشاهد العبد ، أو اشتراه ، إنه يعتق ؛ لأنه أقر له بالعتق . ومن ترك عبيدين ووارثين فأقر أحدهما: أنه أعتق العبدين بينهما . قال: يسمى كل واحد منهما، للذي أقر له ، في ثلث نصيبه منه . ويسمى للذي لم يقر ، في نصف قيمته .

وقول: إنه يضمن للوارث حصته، إن أراد أن يضمنه. ويلحق هو العبدان، بما يستحق عليهما الآخر .

وعلى هذا القول ، فإنما يستسعى المقر العبدان ، بثلاثي قيمتهما . ويضمن هو للوارث حصته، كأنه نصف قيمة للعبدان. وذلك في المرض .

ولو أقر أحدهما أنه أعتق أحد العبدان ، في مرضه . ولا يدرى أيهما . فإن القول كذلك . والاختلاف فيه واحد . ولو شهدا جميعاً أنه أعتق هذا بيمينه . وقال أحدهما : أعتق هذا أيضاً، فإنه يعتق الذي شهدا له . ويسمى في الثلث بينهما ويعتق الآخر، ويسمى في قيمته لهما . والذي شهدوا له ، أولى بالثلث من الآخر . قال غيره : أما الذي شهدوا له بذلك، فسكاً قال . ولا نعلم في ذلك اختلافاً .

وأما الذى أقر بعتقه أحدهما . وأنكر الآخر ، فإنه يسعى للذى أنكر بنصف قيمته . ويسعى للذى أقر بثلاث نصيبه .
وقول : بثلاثى نصيبه .
وكذلك فى المسألة الأولى .

فصل

ومن كان فى بلده ثلاثة أعبد ، خلفهم أبوه عليه . فأقر أن والده أعقب هذا العبد ، بل هذا الآخر ، بل هذا الثالث . فإنهم يعتقدون جميعاً .
فإن قال : أعقب هذا ثم بعد سكتة قال : أو هذا . فإن الأول يكون حراً . ويعقب نصف الثانى ، وثالث الثالث .
قال أبو الحسن : إذا قال : أعقب أبى هذا . ثم هذا . لا بل هذا ، إنهم يعتقدون جميعاً . ولا يسعون لهم بشئ .
وقول : يعقب من كل واحد ثلثه . ويسعون بثانئ قيمتهم .
وقول : يعقب الأول كله ، ونصف الثانى ، وثالث الثالث . فانظر فيه .
وقيل : إن رجلاً مات فقال أحد ورثته : إنه أعقب عبده ، وأنكر بقية الورثة .

فرأى بعض الفقهاء الضمان ، على من أقر للورثة ووصل موسى ، فسألوه . فقال : ويحكم الرجل يقر ، وأنتم تلزمونه الضمان ، كأنه لم ير عليه ضماناً . ويعقب العبد ، ويسعى لبقية الورثة ، بالذى لهم . وإن طلبوا يميغه ، لزمه لهم الميّن . أن ميّتهم قد أعقبه .

— ٦٩ —

وقيل في رجلين، ورثا من أبيهما عبداً . فأقر أحدهما : أن أباه أعقبه ، وهو صحيح . وقال الآخر : إن أباه حرره ، وهو مريض .
فقول : يعتق من رأس المال ، إلا أن يحضر المدعى البيعة . أن أباه أعقبه ، وهو مريض . فيكون من الثلث .

فصل

وقيل في رجل ، ورث من أخيه مالا ، ورقبته . فأعتق الرقيق . وشهد منهم اثنين . أن أخاه المالك ، أقر أن أحد الوصفاء ، الذين أعتقهم هذا الوارث ، كان أخوه يقر أنه ولد .

فأجاز أبو عبد الله شهادتهما على أنفسهما : أن هذا ولد المالك . وأبطل ميراث الأخ منهما ، وعقبه لهما . وهما مملوكان ، لهذا الذي شهدا له . ولا تجوز شهادتهما ، فيما بقي من المال والرقيق . والله أعلم .

فصل

ومن أقر بتقدير جارية له ، بعد أن باعها ، وصارت ملكا لغيره ، فإنها تلزمه في ماله . ويحاول في خلاصها من المشتري . فإن أدركها ، فهي أولى بالتقدير . وإن لم يدركها ، فليوص في ماله ، بفكائها . والله أعلم . وبه القوفيق .

* * *

القول العاشر

في عبيد المشركين

وملكهم ويومهم

وقيل من اشترى عبداً أغتم ، لا يعرف العربية .

فإن كان موحداً طابت له ملكته . ويأمره بالصلاة ، ويضربه عليها . فإن لم يفعل ، رجوت أن لا يكون عليه بأس .
وإن لم يكن موحداً .

فقيل : يبيعة في الأعراب .

وإن لم يكن يصلى ولا يقر بالله ، فهو مشرك . وما مسه ، فهو نجس . وإن أمره بالصلاة ، ولم يره يصلى . وهو يقول : إنه يضلى ، فلا بأس عليه .

وقول : إذا لم يصل ، ولم يصم ، بيع في الأعراب .

وإن غاب عن السيد ، فعل العبد المعاصي ، من ترك الصلاة ، والسرقه ، والزنا ، وشرب النبيذ ، والكذب . فليس يجب عليه ذلك .

ويكره أن يترك مملوكه ، غير مخفون ، إذا كان بالغاً .

وإذا كان مجوسى ، أو غيره ، من ملك أهل الشرك ، عذبه أمسه مسله . فطلبت أن يبيعها المسلمين فلها ذلك .

وأما الغلام الذكر ، فلا بأس على المشرك ، في إمساكه ، كان بيسراً ، أو عبداً أسود .

ومن صلى من عبيد المشركين ، من أهل الحرب ، أو العهد ، فهو حر .
ومن لم يصل ، دعى إلى الصلاة . فإن أسلم مواليتهم ، لم يردوا إليهم . وإن
صلى العبد ، قبل المولى ، فهو حر . وإن صلى المولى ، قبل العبد ، فهو عبد .
وإن تزوج عبد مسلم ، بغير إذن سيده ، أمة يهودى . فولدت أولاداً ، جبر
الذى على بيعهم ، فيمن يزيد من المسلمين .

ومن كان من أهل الحرب ، أسلم له بملوك ، فى دار الحرب . فباعه مولاة ،
فى دار الحرب ، قبل أن يخرج المملوك . فأسلم المشتري ، وباعه لرجل مشرك .
وخرج المملوك ، من دار الحرب ، قبل أن يسلم مولاة ، إنه يكون حراً ، بخروجه
من دار الشرك ، إلى دار الإسلام . فإن كان اشتراه ، رجل من المسلمين ، فشرأه
جائز .

وإن أسلم المملوك ، فى دار الحرب . وأسلم مولاة ، بعده ، قبل خروج العبد ،
إلى دار الإسلام ، فهو مردود على مولاة .
وإن خرج من دار الحرب ، إلى دار الإسلام ، من قبل أن يسلم مولاة . ثم
أسلم للمولى .

فعن أبى عبد الله : إنه يترك فى بلاد الإسلام . ولا يرد إليه .
وإن طلبه سيده ، أمر ببيعه ، إذا كان مشركاً . فإن أسلم ، قبل البيع ، فهو
عبد . وإن أسلم جميعاً معاً ، فهو عبد .
وقيل : إذا أعتق المسلم عبداً يهودياً ، أو نصرانياً ، فلا حرية عليه .
وقيل فى حربى ، دخل دار الإسلام . فاشتري عبداً مملوكاً مسلماً . وخرج

— ٧٢ —

به إلى دار الحرب : إنه يعتق منه . وللعبد أن يملك مولاه ، ويسيطر ويفتله .
وسئل بعض الفقهاء ، عن عبيد المشركين ، من أهل الحرب ، إذا أسلموا ،
ولحقوا بالمسلمين . ما منزلتهم ؟
قال : هم أحرار ، ما لم يسلموا مواليتهم . فإن أسلموا ، ردوا إليهم .
وإن لم يخرج العبيد ، من دار الحرب ، وسبوا مع مال مواليتهم المشركين ،
فهم غنيمة ، كسائر مالههم . والله أعلم . وبه القوفيق .

* * *

القول الجادى عشر

فى أم الولد

وفىما يلزم من يعتق بسبب ميراثه

روى عن النبى ﷺ : أنه أمر بعتق أمهات الأولاد . وقال : لا يبعن فى دين . ولا يجهلان فى وصية .

وقال بعض الفقهاء : إن أم الولد أمة ، حتى يعتقها صاحبها .

ومعنى : أن أم الولد ، إذا كان الولد من سيدها ، فإنها تعتق ، إذا ملكها ولدها ، أو ملك شيئاً منها .

وأما إذا استفرقها للدين ولم يملك منها أحد من أرحامها شيئاً ، فإنها تباع فى الدين ؛ لأنها لو أعتقها سيدها فى الأرض . وعليه دين يحيط بهـاله ، لم تعتق ؛ لأنه أعتق ما لا يملك . كذلك لا يرث ولدها منها ، إلا ما بقى من الدين ؛ تقول الله تعالى : « من بعد وصية يوصى بها أو دين » .

وإن كانت الأمة ، حاملاً من سيدها ، فلا تباع فى الدين ، إلا أن يستفرقها والمال الدين . ولا ميراث لو ارث منها ، إذا لم يفضل شيء ، من مال الهالك ، بعد دينه .

وإن ولدت ولدًا حياً ، يستحق الميراث عتقت .

وإن وادت ولدًا ميتاً ، فهى أمة .

وقال محمد بن محبوب - رحمه الله - تباع أم الولد ، في دين المالك . وإن كان الدين ، لا يحيط بشئها ، عتقت بحصة . أعنى حصة ولدها منه . ولبقية الورثة حصتهم ، على ولدها ، إن كان ورث من أبيه مالا . وإن لم يكن ورث من أبيه مالا ، استسماها الورثة بحصصهم ، من قيمتها . وذلك في الأم وحدها . وليس ذلك في الأب ، ولا غيره ، ممن يعتق بسببه .

ومن أقر بأم ولد له . سرقها من رجل .

فمن هاشم ومسيح : أن الجارية ، ترد إلى سيدها وتؤخذ أثمان ولد الرجل من رأس ماله .

ومن وطئ جاريته . فولدت له أولاداً أحياء وماتوا قبله : إنها أمة مالم يمتقها لأن أولادها لم يرثوا منها شيئاً .

فصل

عن أبي المؤثر : في الأمة التي يطؤها سيدها فيموت ، وهي حامل . فإن نفقتها على الورثة .

فإن ولدت ولداً حياً . فترد عليهم من النفقة ، بقدر ميراث ولدها منها . ويردون على ولدها ، حصة من غلتها وخدمتها .

فإن لم يكن لسيدها مال وانفقوا ، وحسبت نفقتها وخدمتها وغلتها . فإن ولدت ولداً حياً ، أعتقت . وجعلت نفقتها في خدمتها . وغلتها ؛ لأنه يحسب قيمة خدمتها وتحسب نفقتها وغلتها .

فإن فضلت خدمتها ، كان لولدها حصته من ذلك . ويحسب لها من ثمنها الذي تسعى به ، لسائر الورثة .

وإن فضلت نفقتها ، عن خدمتها وغلتها ، سمت للورثة ، بقدر حصه ولدها ، من فضل نفقتها ، عن غلتها وخدمتها ، مع ما تسعى به لهم ، من قيمة حصتهم ، من رقبتهما .

وإن ولدت ولدا ذكرا ، لم يرث معه أحد الورثة الذين أنفقوا عليها ، ولم يترك الهالك مالا غيرها . وقد أنفق عليها الورثة ، من أموالهم ، إن عليها أن ترد عليهم ما استنفقت للورثة أن يستخدموها ، ما دامت حاملا .

وإن أغلّت غلة ، أو وهب لها مال ، أو أوصى لها بوصية فالوصية ، لها ، والهبة ، بمنزلة مال سيدها . ويوقف كما يوقف مال سيدها ، حتى تلد .

فإن ولدت ولداً حياً ، عتقت . وكانت غلتها ومالها جزيماً ، لورثة سيدها . وتعتق من ميراث ولدها . ويرفع إلى سائر الورثة ، مما ورث من أبيه حصتهم من قيمتها .

وإن لم يترك أبوه مالا غيرها ، سمت للورثة في حصتهم ، من قيمتها .

وإن أسقطت ولداً ميتاً ، فهي أمة ومالها لورثة سيدها .

وإن لم يكن للهالك مال غيرها ، وكانت لها غلة ، أنفق عليها من غلتها .

وإن فضل من غلتها شيء ، وقف إلى أن تضع .

وإن كان كفافاً ، فلا شيء على الورثة .

وإن تقصت غلتها عن نفقتها ، أنفق عليها الورثة ، تمام ما نقص من غلتها .

وإن قذفت أحداً ، في حال حملها ، أو قذفها أحد . فولدت ولداً حياً ، إنه لا حدَّ عليها ؛ ولا يحد قذفها .

وإن شربت خمرًا ، ثم ولدت فعليها نصف الحد .

وإن جرحت ، فلا قصاص لها . ودية جرحها ، دية أمة . وهو لورثة سيدها .

وإن زاد الجرح ؛ بمسما ولدت فدية الزيادة ، دية حرة . وهي لها دون

الورثة .

وإن كاتبها أحد من الورثة . وهي حامل ، عتقت ووقف الثمن ، كما يوقف

مال سيدها .

وإن أدت بمض الثمن ، ثم عتقت ، بسبب الولد ، بطل عنها ما بقي من الثمن .

فإن لم تؤد شيئاً من الثمن ، حتى ولدت ، فلا شيء عليها من الثمن .

وإن أسقطت ولداً ميّتا ، فهي مكاتبة . وعليها الثمن تؤديه إلى الورثة .

وإن أدت الثمن ، أو بمضه . ثم ولدت ، رد عليها حصّة ولدها ، مما أدت .

ويكون لسائر الورثة حصصهم ، مما أدت .

وإن كان الذي أدت ، أقل من حصص الورثة ، زادتهم تمام حصصهم ، من

ميراث ولدها ، من أبيه .

وليس على ولدها ، أن يرد عليها ، ما أدت من مكائبتها ، قبل أن تلده ، ولو

ورث من أبيه مالا .

وإن مات سيدها . وهي حامل منه . وقد كان سيدها ، يقصر الصلاة ، في

القرية التي مات فيها . وفيها بعض ورثة المالك ، يتم الصلاة . أتقصر ؟ أم تتم ؟

قال : إذا كانت في قرية ، يتم فيها بعض الورثة . ويتقصر فيها بعضهم ، فهي تتم .

فإن لم يكن أحد من الورثة ، في تلك القرية ، يتم الصلاة ، فإنها تقصر . وتصلى صلاة الورثة ؛ حتى تضع حملها .

فإن ولدت ولدا حياً ، صلت صلاة نفسها .

وإن أسقطت ، ولم تعتق ، فإنها تصلى بصلاة الورثة .

وإن كان بعض الورثة ، يتم الصلاة ، ويتقصر بعضهم . فالتمام أولى .

وإن أعققتها بعض عن كفارة ، فلا يجزيه ، ولو أسقطت .

وإن لم تكن بين شركاء ، فأعققتها الوارث كفارة ، في حال حملها . وأسقطت ولدا ميئاً ، أجزأته عن الكفارة .

وإن ولدت ولدا حياً ، لم يجزى عن الكفارة . انتفى الذي عن أبي الموثور - رحمه الله .

وعن محمد بن محبوب - رحمه الله - وعن رجل له أم ولد . فضر بها ، وقذفها بالزنا . فأقامت شاهدي عدل : أنها حرة ، في الأصل ، أو عتيقة . فإذا شهد بهذا شاهدا عدل ، فرق بينهما . ولها عليه صداق مثلها . ويرجع هو على من باعها له بالثمن ، الذي اشتراها منه به . ولا حد عليه بقذفه إياها ، إذا كان قذفها ، وهي في ملكه . ويدراً عنه الحد بذلك .

ومن زوج أم ولده فولد لها أولاد ، فإنهم رقيق له ، يبيع منهم ما يشاء ويهب ما يشاء ويعتق . وهي بمنزلتهم . روى ذلك عن علي وابن عباس و ج . ر .

فصل

واختلاف في بيع أم الولد .

فأجاز قوم بيعها ، ولو كان لسيدها منها أولاد وأكثر أهل عمان ، على هذا القول .

وحرّم آخرون بيعها .

وكره آخرون بيعها بلا تحریم .

وقال بعض الفقهاء . بيعها جائز حتى ولدها ، أو مات . كان سيدها غنيًا ، أو معسرًا ؛ لأن الدلالة لم تقم على حرمتها بالولادة . ولو كانت الولادة توجب زوال رقتها ، لم يجوز سيدها أن يطأها ، إلا بنكاح جديد .

وفي موضع : وأجمعوا على جواز بيع الأمة ، قبل أن تحمل من سيدها . ثم أجمعوا أنها لا تباع ، إذا حملت منه . وقد مضى الاختلاف في بيعها إذا ولدت . وعند أكثر أهل عمان : أنه جائز بيعها ، إذا لم يكن على ولدها ضرر في بيعها .

وروى بعض مخالفينا : أن بعض الصحابة أو التابعين ، أجاز بيع الحامل ، إذا استثنى السيد ، ما في بطنها من ولد .

وأجمع الناس ، على جواز وطء أم الولد لسيدها ، بعد وضع حملها منه . وعلى أن له أن يزوجها ، ممن شاء . وعلى أن الزكاة لا تجب لها . وأن زكاة الفطر تجب عنها . ووصيتها لا تجوز ، إلا بإذن سيدها . وإن أعتقها عتقت . ولها أن تصلي مكشوفة الرأس . وله أن يزوجها بمن شاء ؛ لأنها أمة .

ومن تزوج أمة . وولدت منه أولاداً ، ثم اشتراها . فله بيعها . وأولاده منها لمولى الأمة ، إذا كانوا ولدوا قبل الشراء .

وإذا وطئ رجل أمة من نساء الغنيمة ، قبل قسمها وهو من أهل الغنيمة . وحملت منه كانت أم ولده ، لتعلق حقه في الغنيمة . ولو أنه أعققها عتقت . وكانت قيمتها في حصته . وإن لم يكن من أهل الغنيمة ، لم تعتق . ويلزمه الحد ، من وطئها . والله أعلم .

فصل

قال أبو سعيد - في أم الولد - : إذا مات سيدها ، وله ورثة غير ولدها .
فقول: إذا خلف الهالك مالا ، لحقه الورثة ، بمقدار حصصهم من أمه . وتذهب حصته بميراثه ، وتكون حرة .
وإن لم يخلف مالا ، لم يلحقوه بشيء ؛ لأنه لا حرم له في العتق ؛ لأن سبب العتق من غيره .

وقول: إنهم لا يلحقونه . كان له مال ، أو لم يكن له مال ، خلف الوالد مالا ، أو لم يخلف مالا . وتعتق أمه بسببه . وميراثه منها ؛ لأنه لا يستقيم أن يعتق بعضها ويسترق بعضها . ولا يلزمه هو شيء ؛ لأنه هو لم يدخل عليهم ضرراً من فعله . وإنما كان ذلك من فعل سيدها بها ، ولو أن الهالك ، أعققها في حياته ، لعتقت .
وقول : إنه ليس على ولدها ، أكثر من ميراثه ، من أبيه ، ولسائر الورثة ، أن يأخذوا ، بقدر حصصهم ، من ثمنها ، من مال ولدها الذي ورثه من أبيه ، فإن

نقص ذلك عن وفائهم، استسعوها في بقية ثمنها . وليس عليه تحليلها ، بعد مهراته من أبيه .

ومن جواب عمر بن المفضل - في رجل، ورث أمه وإخوته لأمه . وله إخوة يوارثونه في أبيه . فنرى أنه تحسب عليه أمه وإخوته في حصته ، حتى لا يبقى له ميراث . ويستسعوهم الورثة، بقدر الذي يبقى من القيمة .

وكذلك قال هاشم : إن على الولد أن يحسب عليه أمه وإخوته من حصته . وقول : لا تحسب عليه إلا أمه .

وقيل في رجل، كانت له جارية، فأصاب منها ولدا ، وكان له من غيرها ولد . ثم هلك ، وترك مالا ، ثم لم يطلب إليه ولده ، من غير الجارية ، قيمة الجارية إلى أن هلك أخوه ، وهلك الجارية ، وتركت شيئا ، وطلب من بعد موتها ، وقال : أعطوني ميراثي ، من قيمة الجارية ، وليس لها وارث ، إلا جنسها ، إنه ليس له اليوم قيمة ، ولا فيما كان لها ؛ لأنه لم يطلب ذلك حتى ماتت . والله أعلم . وبه التوفيق .

القول الثانى عشر فى إقرار الأمة بالملكة ولها أولاد

قال أبو الحوارى - رحمه الله - فى زنجية سوداء ، أقرت على نفسها : أنها مملوكة . ولها أولاد بالفون ، أو غير بالفين . وقالوا : هذه تقرر على نفسها ، حتى نكون نحن ممالك . وليس كما تقول هى : إن إقرارها على نفسها بالعبودية ، لا يجوز إلا عليها . ولا يجوز على أولادها ، الذين ولدتهم ، قبل إقرارها بالعبودية . وهم أحرار ، حتى تصح البيعة للمادة : أنها أمة . وهؤلاء الأولاد أولادها . ولدتهم فى ملك الذين شهدت لهم البيعة بالأمة ، كانوا بالفين ، أو غير بالفين . والميراث - إذا لم تصح العبودية ، على الأولاد - لهم . وميراث من مات منهم لهم . ويحبس الحاكم ، ميراثها من ولدها ، إلى أن تعق ، أو تموت ، أو تشتري به ، إذا بيعت .

وقول : إذا أقرت الأمة : أنها مملوكة لفلان . ولها أولاد بالفون ، مقرون : أنها هى أمهم . ويقولون : إنها حرة . فهم ممالك ، لمن أقرت هى أنها مملوكة له . وليس نرى أن يكون أولادها ممالك . وهم بالفون ، إلا أن يقرؤا بذلك ، أو يصح عليهم .

وأكثر القول : أنهم أحرار ، ولو أقروا أنها أمهم .

وقول : إن أولادها الصغار ، القول قولها فيهم ، إذا كانوا في يدها وهم
ماليك لمولاهما فإن بلغوا . وادعوا أنهم أحرار . وأنكروا أنها ليست بأمرهم ،
كان القول قولهم في ذلك ، حتى يقيم المدعى لهم ، بيضة : أنهم عبيده .
وقول : إذا بلغوا ، وأنكروا العبودية ، لم يثبت عليهم ، ولو أقروا : أنها
أمرهم . ويعجبنى هذا القول .

وعن أبي علي - رحمه الله - في رجل أعتق أمة له غائبة . فجاءت بعد سنين
بأولاد فأراد الممتق أخذهم . فقالت أمهم : ولدتهم ، بعد أن أعتقني إن القول
فيهم قولهم ، إلا أن تصح للمعتق بيضة : أنها ولدتهم ، قبل العتق . إلا فهم أحرار .
والله أعلم . وبه التوفيق .

القول الثالث عشر

في الشهادة في العتق

والغية فيه

وقيل إذا شهد الشهود : أن فلاناً أعتق أحد عبده ، في وصيته . وسماه لنا .
ونسيدناه ، أو لم يسمه . وعبده ثلاثة ، فإنه يعتق من كل واحد ثلثه . ويسمى
في ثلثي قيمته .

وإن كانوا أربعة : عتق من كل واحد ربعه . ويسمى في ثلاثة أرباع قيمته ،
إن كانت قيمتهم سواء .

وإن اخلفت قيمتهم ، أخذ من أقلهم قيمة ، بقدر قيمته . وأكثرم قيمة ،
بقدر قيمته . فيقسم بينهم ، على قدر قيمتهم .

وإن كان له عبدان . فشهد الشهود : أنه قال : إن هذا حر ، أو هذا . فإن
شهادتهم جائزة . ويعتق من كل واحد ثلثه ، إن لم يكن له مال غيرها .

وإن كان له مال غيرها . فخرج أحدهما من الثلث ، عتق من كل واحد منهما
نصفه . وليس للورثة أن يعتقوا أحدهما ، ويمسكوا الآخر .

ولو شهد الشهود : أنه قال لفلان : عبي هذا ، أو هذا . وهما يخرجان من
الثلث ، كان للورثة أن يخطوا أيهما شاءوا . وليس هذا كالمعتق ؛ لأن المعتق وقع
فيهما جميعاً .

وقال محمد بن محبوب ، وأبو مروان : إن كان أحدهما أكثر ثمنًا من الآخر .
فالورثة والموصى له ، شركاء في العبدین .

وقول : لا يثبت هذا في الوصية ، حتى يسمى بأحدهما بعينه ، أو تشهد البيعة ،
بعق أحدهما بعينه . ولم يعرفوا ذلك الساعة . فقول : له الأقل .

وقول : له نصف هذا . ونصف هذا . فإذا شهد شاهدان : أنه أوصى بعق
سالم وقيمة ألف درهم . وهو الثلث وشهد الورثة : أنه رجع عن ذلك . وأوصى
بعق آخر . وقيمته خمسمائة ، أجزع عتق الأول . ولا يصدق الورثة في سالم . ويعتق
الآخر أيضاً بإقرار الورثة . ويكون من الثلث بالحصص .

وإن لم يكن للموصى مال غيرهما . فالثلث يقسم بينهما ، على ثلاثة . فيعتق
من صاحب الألف ثلثه . ويسعى في ثلثيه . ويعتق من صاحب الخمسمائة ثلثه .
ويسعى في ثلثيه .

وكذلك لو شهدوا : أنه أعتق فلاناً ، إن حدث به حدث ، في مرضه ، أو
في سفره هذا . وشهدوا : أنه مات ، في ذلك السفر . وشهد آخرون : أنه رجع من
ذلك السفر . فمات في أهله . فلا يبيح أجزع شهادة العتق .

فصل

ومن أراد أن يعتق عبداً له ، نوى أنه يعتقه عن كفارة قتل ، أو صوم ، أو
صلاة ، أو اعتكاف ، أو يمين ، أو ظهار ، أو إيلاء ، أو قربة إلى الله تعالى .
قيل : ومن كان له عبيد . فقال : أنت حر . فالقول قرله ، إذا قال : نويت
فلاناً .

وإن قال : فلان حر . واسم غلامه كذلك . ثم قال : نريت غيره . فالتقول
قوله . سمعه العبد ، أو لم يسمعه . ولا يهتق غلامه .
وإن قال لجارية : إن ولدت فولدك حر . ثم قال : نويت ما في بطنها ذلك ،
فله نية .

فإن مات ، ولم يعلم له نية . وأرسل القول إرسالا . فمتخاف أن يتحرر كل
ولد تله .

ومن قال لغلامه : اذهب نازع فلاناً إلى الحاكم . فإذا خفت أن يحكم عليك .
فقل : إني حر ، فإنه لا يهتق الساعة ، إلا أن يغازع ويقول .
فإن احتج العبد . فقال : عفيت أن أقول : إني حر . أي أنا ليس لك أنت ،
فهو إلى قوله مع يمينه .

ومن كان مريضاً . فقال في مرضه : إذا مت فغلامي حر . ثم عوفي .
فإن قال : إذا مت من مرضي هذا . فقوله ذلك تام ، إلى أن يموت . ولا ينفذ
بنيته . والله أعلم . وبه التوفيق .

القول الرابع عشر

في الدعاوى في العتق

وغير ذلك من ضروب العتق

وقيل في رجل ، قال لفلان له : أنت حر ، إن مات في رمضان . وقال لآخر غيره : أنت حر ، إن مات في شعبان فجاء هذا بشاهدين ، شهدا : أنه مات في شعبان . وجاء هذا بشاهدين ، شهدا : أنه مات في رمضان .

فقول : يكون حكمه ميّقا في شعبان ؛ لأنه قد صح موته . ولا تجوز حياته ، بعد صحته موته . ويعتق الذي أحضر البيّنة : أنه مات في شعبان . ولا يعتق الذي أحضر البيّنة : أنه مات في رمضان .

وقول : إنه لا يعتق أحدهما ؛ لأن الشهادة متهاجرة ، لا تقبل . ويحكم بموت الرجل على حال ؛ لأنه قد صح موته .

وإن شهد شاهدان : أنه قد أعتق فلانا ، إن حدث به حدث موت ، في مرضه هذا ، أو سفره هذا . وشهدا : أنه مات في ذلك السفر . وشهد آخران : أنه رجع من ذلك السفر . فمات في أهله . فشهادة العتق جائزة .

وإذا قال الرجل لعبده : إن مات من مرضي هذا ، فأنت حر . وشهد على ذلك شاهدان . وقالا : لا ندرى . أمات من ذلك المرض ، أم لا ؟

فقال العبد : مات من ذلك المرض .

وقال الورثة : بل صح وبرى .

فالقول قول الورثة ، مع يمينهم .

وإن قامت بيعة للعبد . وبيعة للورثة ، على دعاويهم . فبيعة العبد أولى .

وإن قال : إن مت من مرضى هذا ، ففلان حر . وإن برئت منه ، ففلان آخر حر .

فقال العبد : قد مات معه .

وقال الآخر : قد برىء منه .

فالقول في هذا ، قول الورثة ، مع أيمانهم .

وقيل عن أبي سعيد - رحمه الله - في رجل شهد عليه شاهدان : أنه أعرق عبده . فخلف بعتق عبده له آخر : لقد شهدا علىّ بباطل . فيخلف في عتق عبده ، وحلّاه زوجته . فإن حلف : أنه ما أعرق عبده هذا الذي شهدا عليه بعتقه . فلا يعتق عبده بذلك ، في الحكم . ولا أعلم في ذلك اختلافاً .

وعنه - رحمه الله - في امرأة سوداء ، حضرت مع الحاكم . فقالت : إنها كانت مملوكة . وأعتقت .

قال : هي في الحكم مملوكة ؛ لأنها مقرة بالملك ، مدعية بالعتق .

وقيل في عبد ، ادعى الحرية . فكلف البيعة على دعواه . فأبى بشاهد واحد . ثم إن العبد ، ضرب عين شاهده . فنزعها . فإن ديتما في رقبة العبد . وهو عبد ، لا تثبت له الحرية .

وكذلك إذا شهد رجل ، على مال رجل : أنه منسوب . ثم ورث الشاهد ، ذلك الرجل ؛ فإنه ليس له أن يأكل ذلك المال .

ومن شهد على مملوك : أنه حر . ثم انتقل ذلك المملوك للشاهد من المشهود عليه بإثبات ، أو غيره : فإنه لا يجوز له أن يتملكه وهو حر ، حين استحققه .
وقيل : من شهد عليه رجلان عدلان : أنه أعقب غلامه فلاناً . خلف بطلاق امرأته ، وعقب عبيده : لقد شهدوا عليه بباطل . فخاكمة المرأة والعبيد . ففي ذلك اختلاف . وما نقوى على إخراجهم منه .

قال أبو الخواري : عندي يعتق عبيده ، وتطابق نساؤه .

وقيل رجل أشهد غلامه : أنه يخدمه . فإن احتاج إلى بيعه باعه . وإن لم يحتج إلى بيعه ، فإنه حر ، إذا مات ، أو قتل . فله ما اشترط لنفسه وللغلام ما اشترط له .

وإن شهد شاهد ، على رجل : أنه دبر غلامه وشهد آخر : أنه أعقبه ، فهو مدبر ، يعتق ، إذا مات السيد . والله أعلم .

فصل

ومن قال : كل مملوكة له حرة ، إلا أمهات أولاده ، عتقن كلهن ، إلا أمهات أولاده .

فإن قال : هذه أم والدي ، لم يصدق في ذلك .

فإن كان عند كل واحدة ولد فقال : ولد هذه مني ، وولد هذه مني ، فإن الجواري يمتقن . ولا يصدق ، على أمهات أولاده . ولا يصرن إماء ، بعد أن صح عتقهن . ويثبت نسب أولاده منه . ويعتقن ، حتى يعلم أنه كان يدعي أولاده ، قبلي يمينه .

وإن قال : كل مملوكة له حرة ، إلا خراسانية . ثم قال : إلا اثنتيْن منهن ،
أو أكثر خراسانيات ، فهي مثل الأولى .

وقول : إن القول قوله . ونحب أن يكون هو المدعى . ويعتقن كلهن ، حتى
يصح دعواه .

وإن قال : كل جارية له حرة ، إلا جارية بكرا . ثم قال : كلهن أبكار .
فالقول قوله ؛ لأن الجوارى فى الأصل أبكار ، حتى يصح انتقاهن عن حالهن .
فإن وجدن ثيبات ، فقد أصابهن هذا ، بعد يمينه . فalcول قوله ؛ لأن
الجوارى أبكار ، حتى يعلم غير ذلك .

وإن قال : كل جارية لى ، لم تلد منى ، فهي حرة . ثم قال : ولدن منى ، لم
يصدق . وعليه البينة .

وإن قال : كل جارية ، لم أطأها البارحة ، غير خياره ، فهي حرة . ثم قال :
قد وطأت هذه . وهذه خياره ، لم يصدق ، إلا بصحة . والقول قولهن .

وإن قال للامنة : إن لم أضربك الليلة فأنت حر . فقال : إنه ضربه .
وقال الغلام : لم يضربنى . فalcول قول الغلام . والبينة على المولى بالضرب .

وقول : إن البينة على العبد : أنه لم يضربه . ثم يعق .

— ٩٠ —

فإن أعجز البيعة، استعاض بها الله : أنه قد ضربه . وإن كان بعد انتضاء البيعة .
فالقول قول العبد ، مع يمينه .
وإن قال : كل جارية لى حرة ، إلا جارية اشتريتها من فلان ، عتق كلهن .
ولا يصدق إلا بالبيعة . والله أعلم . وبه التوفيق .

* * *

-- ٩١ --

القول الخامس عشر

فى عتق الوالد عبد ولده

وإقرار الولد أن أباه أعتق أحد ممالئكه

والانتفاع بالمعتق

قال محمد بن محبوب - رحمه الله - : إن عتق الوالد أعبداً الولد ، يجوز ، ولو لم يفتزعه ؛ لأن فى ذلك شبهة . فإذا وقعت شبهة ، فالخبرية أولى .

وقول : إنه لا يجوز عتقه ، حتى يفتزعه وهو قول أبى المؤثر - رحمه الله - .

وقول : انتزعه ، أو لم يفتزعه . فلا يجوز عتقه ؛ لأن الانتزاع غير مزيل لمسأل الولد ، إلى والده ، حتى يتلافاه .

وقول : لا يجوز عتقه ، إلا فى لازم على الوالد . ولا يقدر عليه ، من غير مال الولد . وهو قول موسى بن على - رحمه الله - .

وقول : يجوز فيما يلزم الوالد ، إذا لم يرد به ضرراً للولد . ولو وجد الوالد ذلك ، من ماله .

ويؤمر الوالد أن يعطى ابنه ، من ماله ، بقدر ثمن عبده .

وإن لم يكن للوالد مال ، سعى العبد للولد بثمنه ، وعتقه تام .

وعن أبى على - رحمه الله - فى رجل ، أعطى ابنه عبداً بحق . واستغنى خدمته ،

حتى يموت . فلما حضره الموت ، أعتق العبد ، إنه لا يجوز عتقه ، إلا أن يكون أعتقه بحق . وكان محتاجاً إليه .

— ٩٢ —

وأما إن أعرق عبد ولده ، إنه لا يعتق .

وفي الأثر - عن جابر بن زيد - رحمه الله - في رجل . قال : غلامه لابنه
ما عاش . فإذا مات ابنه ، فهو حر ، فلما مات ابنه . فيظن أنه حر . فتزوج
امراه حرة .

قال جابر : هو عبد لورثة الابن . وامراته بالخيار - إن شاءت ، قوت معه .
وإن شاءت فارقه .

وفي جامع ابن جعفر :

ومن أعرق عبد ابنه ، عرق . وقد أتلفه .

وإن نزع من ابنه . ثم أعرقه الابن والاب ، عرق أيضاً .

فصل

وقيل : من أعرق مملوكاً ، لوجه الله تعالى ، فلا يستخدمة بأجرة ، ولا بفير
أجرة ، ولا ينتفع منه بقليل ، ولا بكثير ، من أمر الدنيا ، إذا كان قد أراد به
وجه الله تعالى .

وقول : إنه إذا كان في استخدامه ، له مصلحة للمعتق ، وجر مفعة له ، لمعنى
الأجرة ، أو غيرها . فلا بأس .

وإن عمل العبد برأيه ، من غير أن يأمره ، ولا يستعمله ، فلا بأس .

- ٩٣ -

وإن كان العبد ، يعمل بالأجرة فعمل له - كما عمل غيره ، وأوفاه الأجرة ،
فلا بأس .

وقال أبو زياد : من أعتق غلاماً ، لوجه الله تعالى ، يريد به الآخرة ، فلا
الآخرة ، فلا يشرب من يده ، قدحاً من ماء . والله أعلم . وبه التوفيق .

* * *

القول السادس عشر

في من يعتق^(١) بالملك والنسب

واختلف في من يعتق على الرجل ، إذا ملكه من أرحامه .
 نقول : يعتق عليه كل من يحرم عليه نسكاه بالنسب . ولا يعتق عليه ، من
 يحرم نسكاه عليه بالصهر وله بيعه واستخدمه .
 واختلفوا فيمن يحرم عليه نسكاه بالرضاعة .
 فقال بعض الفقهاء : من ملك أخاه من الرضاعة ، عتق عليه ولا يملكه .
 وقول : لا يعتق بملكه . ولكن يستخدمه ، ولا يبيعه . فإن باعه تم بيعه .
 وقول : يجوز بيع الأخ من الرضاعة في الدين .
 وقول الوضاح بن عقبة - في من ملك إخوته من الرضاعة : إنه يستخدمهم .
 ولا يبيعهم ، ولو كان عليه دين .
 وقال عبيد المقدر : ومن ملك ابن عمه وابن خاله ، استخدموا ، ولم يباعوا .
 ونسولهم مثلهم .
 وأجمعوا أن الرجل إذا ملك والديه ، أو ولده ، عتق عليه . ولا يملكه وهو
 حر . لا اختلاف في ذلك .
 وقول : إذا ملك والديه وأجداده ، ما كانوا وعلوا ، وولده وولد ولده ولو
 سفلوا ، عتقوا عليه .

(١) أخرج الخمسة إلا النسائي عن سمرة : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من ملك
 ذا رحم محرم ، فهو حر وفي رواية لأحمد : فهو عتيق .

واختلفوا في الذي يملكه . فيعق عليه ، وله فيه شريك .
فقول : يضمن لشركائه حصتهم ، من أى وجه كان ملكهم ، من ميراث ،
أو هبة ، أو شراء ، أو وصية .

وقول : ليس عليه في ذلك ضمان ، من أى وجه كان ملكه لهم .
وقول : إن كان ملكه لهم ، بن الشراء ، أو وصية ، ضمن ؛ لأنه يملكه
أن لا يقبل الشراء والهبة والوصية . وإن كان من ميراث ، لم يضمن .
وقول : يضمن في الشراء . ولا يضمن في الوصية والهبة والميراث ؛ لأن الميراث
والهبة والوصية ، من فعل غيره . والشراء من فعل نفسه .
وقول : لا يعق عليه أحد من أرحامه ، إذا ملكهم بالميراث ، إلا الأم . فإنها
تعق ، ويضمن لشركائه حصصهم منها .

وذكر الوضاح بن عقبة ، عن عبيد المقداد أنه قال : من ملك ، من يحرم عليه
نسكاحه من النسب ، مثل الولد والأخ والعم والخال وابن الأخ ، فإنه يعق .
ومن ملك ، من يحل له نسكاحه من النسب ، مثل ابن العم وابن الخال ، فإنه
يستخدم ولا يباع . ومن ملك من يحرم عليه نسكاحه من الرضاع ، استخدمهم
ولم يبيعهم .

وقيل في عبيد ، بين ثلاثة نفر . ولذلك العبد أم حرة . فأعطى أحدهم حصه من
العبد ، أم العبد .

قال : قد عاق العبد ، أما ملكت أمه منه طائفة . ويقبض الشركاء المعطى ؛
بحصصهم من العبد . ولا يقبضون أم العبد . وإنما عاق لما ملكته .

وروى الربيع ، عن أبي عبيدة ، عن جابر بن زيد أنه قال : من ملك ذا محرم منه ، فهو حر . وهكذا يوجد ، عن همر بن الخطاب - رحمه الله .

وقال : من اشترى ولده ، أو ولد ولده ، أو عمه ، أو أباه ، أو أمه ، أو أخاه ، أو أخته ، أو ابنة أخيه ، أو ابنة أخته ، أو عمته ، أو خالته . فهم أحرار ، ساعة يشتريهم ويمسكهم ليس له أن يرجع عن ذلك .

فإن اشترى بنى عمته أو بنى خالته ، أو من يحمل له نسكاحه ، فهم خدمة وهو قول جابر بن زيد - رحمه الله - .

ويكره له بيع قوابله ، إلا في دين عليه ، أو لازم .

ومن كان في يده مال ، بمضاربة لغيره . فاشترى من مال المضاربة عبداً ، من ذوى المحارم ، لب المال ، فإنه يعتق .

وقال الفضل بن الحواري : من اشترى أباه ، أو من يعتق ، إذا ملكه بيعاً فاسداً ، من قبل عيب ، لم يعلم به ، فإنه لا يعتق ، إذا رد البيع .
وقال أبو الحواري - رحمه الله - : الأخ من النسب لا يقسم ويعتق من حينه ، بحصة أخيه .

وقال بعض الفقهاء : من ملك ابني عمه ، وهما وارثاه . ولا مال له غيرهما . فلما حضره الموت أعقتهما ، فإنهما يعتقان .

وإن وهب أحدهما لأخيه عتق ، إذا ملكه أخوه . وإن مات السيد من مرضه ، فقد عتقا جميعاً . ولا سبيل عليهما ، إلا أنهما عطية عتد الموت ، فلا تجوز .

وقد ورثاه ، ولا مال له غيرهما . فإن كان قيمة أحدهما ، أكثر من الآخر .
فمترادان في زيادة القيمة ، حتى تكون بينهما نصفين .

ومن اشترى ابنه ، وهو يعلم أنه ابنه ، عتق الابن ويضمن الأب ، الثمن للبائع .
وإن كان لا يعلم أنه ابنه ، فلا ضمان على الأب . وعلى الابن أن يسمى
للرجل بقيمته .

وإن كان البائع قد علم أن المشتري هو أبو العبد . ثم باعه له ، فقد عتق .
ولا شيء للبائع . والله أعلم . وبه التوفيق .

* * *

القول السابع عشر

فما يمتق به العبد

من إحداث سيده فيه

قال أبو الحواري - رحمه الله : من خصى عبده ، فقد عتق العبد . وإن جبه
فقد عتق . وإن شوه به ، أو قعا عينه ، أو كواه ، بغير رأيه ، فقد عتق .
وذكر له : أن امرأة أمرت ، أن يضرب غلام لها . فأخطأ الضارب ، فعور
عينه .

فستل محبوب عن ذلك .

فقال : إنه لا يمتق ؛ لأنه خطأ .

والذي يحفظ عن المسلمين : أنه من مثل بعلامه . فعور منه عينا ، أو قطع
أذنا ، أو أعمى من أنامله عمداً ، فإنه يمتق . ومن فعل ذلك خطأ ، فإنه لا يمتق .
وأما إن مثل به مثله ، تجتمع فيه الدية ، فإنه يمتق .

وذلك مثل أن يقطع أذنيه ، أو أنفه ، أو شيئاً من جوارحه ، التي تم فيها
الدية في الحر . فإذا فعل ذلك عمداً ، أو خطأ ، عتق العبد .

ومن وطئ أمته فخطأها عتقت .

وقال سعيد بن قريش : لم تعتق .

وإن مات من وطئه عتقت .

ومن وطىء غلامه ، ولم يضر الغلام ، فلا أعلم أن أحداً قال : إنه يعق .
ومن ثقب أمته ، أو عبده الصغيرين ، في أذنيهما . يريد بذلك تزيينها . فليس
هذا يخرجهما من مملكته . وليس هذا من المثلة .
وقال موسى بن علي : وأما الذي خرم أنف غلامه وأذنه .
فقول : إنه يعق ، إذا مثل به . ولا ينبغي لأحد ، أن يكموى عبده بالفار .
وإن فعل ذلك ، برأى العبد ، لعله فيه . وهو بالغ يعقل .
فقول : إنه لا يعق .
وقول : إنه يعق .
وإن فعل ذلك ، بنير أمر العبد ، فإنه يعق .
وعن أبي سعيد - رحمه الله - إن من ضرب غلامه بالفار عمداً ، إنه قيل :
يعق إذا أثرت قليلاً ، أو كثيراً .
وإن ضربه خطأ ، فأثرت فيه ، فلا يعق ، حتى تكون الضربة ، بقدر
ما لو كانت في حر ، لوجبت له بها الدية الكاملة . مثل أن يقطع يديه ، أو رجليه
أو يقطع أنفه ، أو أذنه ، أو ما أشبه ذلك ، فإنه يعق .
ومن أطعم عبده الفار ، يريد بذلك نفعا له ، إنه لا يعق ، إذا لم يكن ذلك
مُثْلَةً له .
وذكر أن هاشمًا قال : من ضرب عبده ، بشعلة نار ، فقد عتق .
وقال الأزهر ، وموسى : حتى تؤثر الفار .

ومن كان بفلامه علة . فشاوره غيره ، أن يكويه بالفار ، فلم يمنع من ذلك .
وسامح في القول ، ولم يصرح ، لأنه لا يسعهما ذلك .
وقيل : إن الرسم والكي ، لا يجوز .
وأما (١) الرشن فقد اختلف فيه .
فقول : إن العبد ، إذا رشن بالفار يعتق .
وقول : إذا كان ذلك من علة عرضت له ، وطلب هو ذلك . فأرجو أنه قيل
لأنه لا يعتق .

وقال أبو الحواري - رحمه الله - : من خصى عبده ، فقد عتق عبده . وإن
جَبَّه ، فقد عتق وإن كواه بالفار ، أو شوهه ، أو فقأ عينه ، فقد عتق .
وإن كواه من علة فيه ، فإنه يعتق ، إلا أن يكون برأيه ، وهو بالغ عاقل .
وإن كوى غلام أخيه ، أو زوجته ، فإنه لا يعتق .
وقال : من كوى عبده ، يريد به شفاؤه من ضرره ، فأخطأ ، فلا بأس عليه .
وكذلك إن جرحه ، أو ضربه خطأ فجرحه ، فلا بأس عليه . ويرضيه بشيء
من المال .

وإذا شوه به ، أو عرقبه ، فإنه يعتق .
وقال أبو سعيد - رحمه الله - : من أخطأ على عبده ، فأحرق شيئاً من بدنه
بالفار . وكان ما أصابه ، يبلغ الدية ، فإنه يعتق .
وإن كان خطأ السيد على عبده ، في مقامات شتى . فإذا اجتمع ذلك ، وبلغ
الدية ، فلا يعتق .

(١) كذا في الأصول التي بأيدينا . وله اصطلاح عمان ، في علاج بعض الأمراض بالنار .

وأما قى قطع الأعضاء ، فإنه يعتق ، إذا اجتمعت الدية ، فى مثل ذلك القطع .
 وذلك مثل أن يقطع يده خطأ ، فى مقام . ويقطع رجله ، فى مقام آخر .
 وأما إن جرحه اليوم موضعاً ، وغداً موضعاً ، وأشبه ذلك ، حتى اجتمع فيه
 الدية ، لم يعجبني أن يعتق بهذا ، إذا كان على الخطأ .
 قال أبو سعيد - رحمه الله - : من مثل بعبدته عتق . ولو قطع منه أئمة ، فقد
 مثل به ، إذا كان على العمد .

وكذلك لو عور عيفه ، ولم يبصر بها إلى سنة ، فقد عتق .
 ومن جعل عتق عبده بيده . فلبث شهراً ، ثم أعتق نفسه ، إن عتقه جائز .
 ومن أمر غيره : أن يعتق له غلامه ، أو يطلق له زوجته . ثم رجع عن ذلك .
 ولم يعلم للمأمور برجوعه فأعتق الغلام ، أو طلق المرأة . فعتقه وطلaque جائز ،
 إذا فعل المأمور ، قبل علمه بالرجعة من الأمر .
 وقول : لا يقع عتق ، ولا طلاق ، إذا صح انتزاعه لذلك ، قبل الطلاق
 والعتق .

فصل

وسئل بعض الفقهاء ، عن رجل مثل بعبدته مُثْلَةً ، عتق بها . هل يلزم السيد
 أرش ، إذا عتق العبد ؟
 قال : لا أعلم أن له على سيده أرشاً ، فى الحكم ، إلا أن يزداد الحدث ، من
 بعد العتق ، فإنه يلزمه ما زاد من تأكل الدواء ، أو شئ من ذلك فيلزم فى ذلك
 مثل دية الحر .

قيل : فما المثلثة التي يعتق بها العبد ؟

قال : أما على العمدة ، فلو قطع منه ، ولو أنملة منه واحدة ، أو راجبة ، فإنه يعتق بها .

وأما على الخطأ ، فحتى يمثل به ، ما تجتمع له به الدية . مثل اليدين ، أو الرجلين أو العيدين ، أو الأنف ، أو يد ورجل ، أو ما أشبه ذلك .

وإن كانت أمة ، فحاق رأسها . وكانت من ذوات الشعور . مثل الهند والحباش والبيضان ، وغيرهم من ذوات الشعور النشيطة . إن ذلك مُثْلَةٌ .

وإن مَثَّلَ به مُثْلَةٌ ، عتق بها . ثم زادت عليه ، بعد العتق إلى أن مات ، فعليه الدية ، دية الحر .

وإن مات قبل ثلاثة أيام ، فلا قود في ذلك .

وإن كان الحدث خطأ ، فهو على العاقلة . وإن كان عمداً ، فهو على الجاني وحده .

وعن أبي عبد الله محمد بن الحسن السري : أن من وطئ عبده ، لا يعتق بوطئه . وإن عقره في وطئه إياه ، فعليه القوبة والإصلاح .

ومن كسر سن عبده عمداً عتق .

وقيل في رجل ، قال لعبده : إذا أردت فأعتق نفسك في هذا الشهر . فمات القاتل ، قبل أن يحول الشهر . وأعتق فيه العبد نفسه . وقال الورثة : لم يفعل ذلك في حياته . فتقوله جائز ؛ لأنه أعتق نفسه ، فيما يجعل له فيه وقتاً .

ومن كسر أنف عبده ، ففخشي عتقه ، لأنه مُثْلَةٌ وتجمع الدية في ذلك كاملة .

وإن شتر جفن عينه ولم يلقه ، فإنه يعتق .
 وإن كسر إحدى يديه ، أو رجله . فحبر على شين ، أو غير شين . فلا عتق ،
 حتى تشل يده ، أو رجله .
 وقال سعيد بن قريش : إن لم يقدر أن يمشي على رجله عتق .
 وإن ضرب غلامه ، حتى ذهب منه الجماع . فأكثر للقول : أنه يعتق ، لأنه
 تجب في ذلك الدية الكاملة .
 وإن ضربه ، حتى ذهب شعره كله من رأسه ، أو من حاجبه ، أو من أشعار
 هينيه ، ولم يثبت إلى سفة عتق .
 وإن تألم العبد من ضرسه . وطلب أن تفلح له ، وأذن لمولاه أن يقلعها له .
 فذلك جائز - إن شاء الله .

فصل

وعن أبي عبد الله : إذا جعل السيد العتق ، على أفعال العبد ، فليس له بيعه .
 وإن جعل عتقه على أفعاله ، أعفى السيد . فله أن يزيله ، يبيع ، أو هبة ،
 أو ما شاء .
 وقول : له أن يبيعه ، على فعل السيد ، أو فعل العبد ، إذا قال : إن فعلت كذا
 وكذا ، بشيء لا يكون على وجه المكاتبة ، إلا أن يقول له : إن لم تفعل هذا ،
 أو يقول : إن لم تفعل هو . فعلى هذا لا يبيعه على حال ؛ لأن إن لم ، غير إن . وإن
 لا يقع بها إيلاء . وكذلك لا يقع بها حبر بيع ، ولا حبر وطء ، إلا في قوله :
 إن وطئتكم ، فأنت طالق . فإنه يحجر الوطء عليه . وتبين بالإيلاء .

وحفظنا - فيمن قال لعبده - : إن فعات كذا وكذا ، إن ذلك يقع موقع
 اليمين . وله بيعة ، قبل أن يفعل ، وقبل الحدث .
 وقول : إن ذلك يقع موقع التدبير . ولا يجوز بيعة ، وهو بمنزلة التدبير .
 والمدير على ذلك الفعل ، متى فعله ، وقع العتق .
 ومن قال لقوم : أنتم أحرار . وفيهم له غلام ، إنه يعتق .

فصل

وقيل : من خرم أنف عبده ، أو أذنه ، أو طعمه بمخاط ، أو بما هو أدنى من
 ذلك فأنفذ أذنه ، أو شفتيه ، أو كفه ، أو بطنه ، أو شيئاً من جوارحه .
 فأما الذي خرم أنفه ، أو أذنه ، فإنه يعتق .
 وأما إن طعمه بمخاط ، فأنفذه فالتأم ، فلا أراه يعتق ؛ لأن هذا ليس بمُثْلَة .
 فإن لم تلتئم الدافذة عتق . والله أعلم . وبه للتونيق .

القول الثامن عشر

في العتق بالبيع والشراء

وشرط العتق عند البيع

وقيل في رجل ، باع عبد ولده ، بغير إذنه . ثم مات الوالد ، وورثه الولد .
والمشتري قد أعتق العبد ، فإنه لا رجعة لولد البائع ، في العبد ، بعد عتقه ، وله
الرجعة فيه ، قبل العتق .

ومن اشترى عبداً ، أو أمة للعتق . فأخذ من العبد ، أو الأمة شيئاً . فلا
يجوز ذلك ، ولا يحل .

وإن عجزا ذلك ، قبل أى يشترىها ، وعلم مولاها الأول ، فلا بأس بذلك .
ومن اشترى مملوكاً ، على أن يعتقه ، فلم يعتقه .

قال قتادة : إن لم يعتقه . وإلا فليرده . ويكره له أن يحبس .

وإن كان عليه عتق رقبة ، كره له أن يشتريه برضيمة من ثمنه .

ومن اشترى جارية ليعتقها . فأحسن إليه البائع في ثمنها . ثم بدله ، أن يمسكها
أو يدبرها . فللبائع أن يرجع عليه - إن شاء يعتقها ، أو يردها عليه ، ويأخذ ما سلم .
وقول : يؤخذ بعقدها .

وقيل في رجل ، اشترى عبداً من رجل . ثم أعتقه . ثم علم المشتري : أن
العبد مدبر ، دبره البائع . فإنه إن كان المشتري ، أعتقه متغفلاً به ، من غير لازم
عليه ، فقد جاز عتقه .

وإن أعتقه في رقبة واجبة عليه ، فقد جاز عتقه . وينظر في مدبر وسليم مثله .
ثم ينظر في فضل الثمن . فإن أصيبت به نسمة ، كائنة بما كانت ، أعتقت . وإن لم
يصب به نسمة ، جعل في نسمة تعتق . كذلك إذا لم يصب بذلك الفضل ، الذي
لأنصاب به نسمة لقلبة .

وقال محبوب — رحمه الله — : إذا قال الرجل : إذا بهت غلامى ، فهو حر ،
إنه إن ساوم به . فقام على ثمن ، يرضى أن يبيعه به ، فهو حر من ماله .

وقول : لا يعتق ، حتى يبيعه ، بثمن مسمى .

فإن قال : قد بعته غلامى ، بكذا وكذا . فقد وقع العتق . ولو قال له : قد
بعته غلامى . ولم يسم ثمنا عتق . هكذا عن محمد بن محبوب ، وغيره من الفقهاء .
وعن العلاء ابن أبى حذيفة — فيمن قال : إذا اشتريت فلاناً ، فهو حر لوجه
الله . فإذا اشتراه ، فهو حر لوجه الله .

وقول : لا يعتق ؛ لأنه قال ذلك ، وهو لا يملكه .

وإن قال : إن باع مملوكه فلاناً ، فهو حر . فقد قالوا : إذا وجب البيع عتق ،
قبل أن يصل إلى المشتري .

وقول : لا يعتق ؛ لأنه صار المشتري . والقول الأول أحب إلينا .

وإن كان غلام ، بين اثنين . باع أحدهما نصيبه ، على أبى الغلام . فإذا كان
البائع ، يلم أن المشتري أبو الغلام ، ضمن لشريكه ، قيمة حصته من الغلام . ويقع
هو الغلام ، بحصة الشريك .

وإن لم يعلم البائع ، أن المشتري أبو الغلام ، فإن الوالد بضمن للشريك ، قيمة حصته ، برأى المدول .

ومن كان عليه عتق : قبة ، كره له أن يشتريها ، على شرط أن يعتقها ، وإن كان الشرط ، بعد البيع ، فلا يضر ذلك .

وأما إذا كان العتق ، لغير لازم ، فلا يضر ذلك .

وإن قال عبد لرجل : اشتري ، وأنا أعطيك نصف ثمنى ، وتمتقي على شرط . فاشتراه وأعطى البائع ، نصف ثمنه . فلم يعلم البائع ، بما أعطاه العبد . فأعتقه المشتري . ثم علم البائع بما صنعما .

فأقول : إن العبد حر . وعلى المشتري ، أن يرد على البائع الذى أعطى العبد . ويرجع المشتري على العبد ، بذلك النصف ، الذى تبعه به البائع . فيسكون للبائع ثمن العبد تاماً . وله ما أعطاه العبد ، من ثمنه . وهو فى ملكه ؛ لأن ذلك له . وأما إن اشتراه ، وأعطاه بعد ما صار فى ملكه . فذلك مال العبد ، ما لم يعلم ، أن ذلك كان مستتراً فى يده . وهو فى ملك الأول ، أو يعلم أنه أخذه ، من مال الأول .

وإن رجع البائع ، فى البيع ، قبل العتق . وقد ضمن العبد للمشتري ، بنصف ثمنه . ولم يعلم بذلك البائع . ويكون ذلك برضاه ، بعد البيع ، أو قبل البيع ، فله الرجعة .

فإن لم يرجع حتى وقع للعتق ، فأقول فيه ، على ما مضى .

وقيل في رجل ، باع جارية . ولها ولدان ، يبيع أحدهما مع أمه . فجاء أبو البائع . فادعى أنهما ولداه . فأكذبه البائع والمشتري . قال : هو ولده . ولا يؤخذ من سيده . ويعتق أخوه الذي في ملك أبيه . ويضمن الولد ، قيمة والدته المبيعة .

ومن اشترى عبداً بعبدين ، إلى أجل . فأعتق المشتري العبد ، فلا يجوز عتقه ؛ لأن هذا من الربا الذي لا يجوز .

وقول : يعتق العبد ، بسبب البيع . ويكون عليه قيمته ؛ لأن الداس يجهلون في هذا ، ويتعاملون به . وقد أذن له في العبد . والعق ليس كغيره . وقول : إنه لا يعتق .

وإن اشترى عبداً ؛ بمائة درهم وزق خمر ، أو بزق من خمر . ثم أعتقه المشتري . فأما شراؤه بزق من خمر ، فليس بشيء .

وأما الذي اشتراه بمائة درهم ، وزق من خمر ، فإن العبد يعتق . ويرجع عليه البائع ، بفضل قيمة العبد ، على المائة . وفي هذا اختلاف أيضاً .

وإن باع رجل جارية ، بيعاً فاسداً . فأعتقها المشتري ، فعتقها جائز . وعلى المشتري رد ثمنها . وليس هذا مثل الغصب والسرقة .

وإن كانت قيمة الجارية ، أكثر مما سميا من الثمن ، كانت القيمة على المعتق .

وإن أمر رجل رجلاً ، يشتري له أخاه ، بألف درهم . فقال المأمور : اشتريته بألف وخمسمائة درهم .

وقال البائع : بعته بألف درهم . إن القول قول البائع . ويعتق العبد ، حين صار في ملك أخيه .

ومن أوصى : أن يبيعوا غلامه لفلان . فإن لم يشتريه ، فهو حُر . فيعرض الغلام على فلان . فإن اشتراه بما شاء من الثمن ، من ساعته . وإلا صار حرًا . ومن اشترى ابنه . وقد علم المشتري ، أنه ابنه ، عتق . وضمن ثمنه للبائع . وإن كان لم يعلم ، فلا ضمان على الأب . وعلى العبد أن يسعى للرجل . وإن كان البائع ، قد علم أن المشتري هو أبو العبد . ثم باعه له ، فقد عتق . ولا يدركه بشيء . وإن دفع رجل ، إلى رجل مالا . وأمره أن يشتري له جارية . فاشترى المأمور أخت الأم ، أو أمة ، أو من لا يجوز له نكاحه من النسب . فالمأمور ضامن للدرهم والجارية حرة .

فصل

وقيل في رجل ، اشترى خمسة عبيد . وأدى الثمن . فلما وصل بهم منزله ، وجدهم ستة . فقال لهم . من كان مفككم لم أشتريه ، فليصرف . فقال واحد منهم : أنا حر . وقال الآخرون كلهم : إنا أحرار . فإنه إن لم يعرف العبيد ، الذين اشترى ، لم يكن له ملك أحد منهم ، إلا أن يصبح بالبيعة ، أو إقرار من بالفيهم ، إذ قد غاب عنه ، أعيان العبيد الذين اشترى . ولم يعرف عبيده من سواهم . فإن عرف عبيده الذين اشترى ، وادعوا هذه الدعوى . فإذا لم يصح من أمرهم ، إلا أنه اشترى . فالقول قولهم . وعليه البيعة .

فإن صحت له البينة : أنه اشتراهم من زيد . وهم في يد زيد . وقالوا : إنهم أحرار ، فهم أحرار . وللقول قولهم . وايس هذا ، مما يصح عليهم .

وإن صحت البينة : أنهم كانوا في يد زيد . وهو يدعيهم . وهم لا يغيرون ، ولا يفسكون ، إلى أن باعهم لهذا الرجل ، فهم عبيد ، على هذا ، إلا أن يصح أنهم أحرار .

وقول : إنهم أحرار . والدعوى لا تنبت على العبيد ، في أنفسهم ، من مدعيهم على أنفسهم .

ومن أمر رجلا : أن يشتري له عبداً . فاشتري المأمور أباه . وهو لا يدرى أنه أبوه ، إن الشراء جائز . وهو عهد للآمر ؛ لأن المأمور ليس له شيء .

ومن اشتري عبداً ، وأعتقه . ثم صح أنه لغير البائع ، إنه لا يعتق بذلك . وإن اشتري من ربه ، ببيع ربا ، أو بيع فاسد ، أو مفتقض . ثم أعتقه عتق العبد بذلك . وكان عليه له الثمن ، الذي وقع عليه البيع .

وقول : قيمته يوم اشتراه منه ؛ لأن البيع معلول . وقد أتلفه هذا بسبب ، فليس عليه إلا القيمة .

وإنما يكون عليه أفضل القيمتين ، إذا كان مقتصباً .

وأما الداخل بسبب ، فإنما عليه القيمة .

فإن أغل العبد غلة ، قبل عتقه ، أو مات ، قبل أن يعتقه . فالغلة للمشتري بالضمحان ، على قول من يقول : عليه الثمن .

وقول : الغلة للبائع ؛ لأنه يرى عليه القيمة . ويرافع بقدر ما أنفق عليه .

وعن محمد بن جعفر - في رجل ، باع لرجل خادماً . واشترط عليه : إن باعه ، فهو حر ، من ماله .

وإن كان البائع هو الذي قال عند عقدة البيع : إنه حر ، إن باعه المشتري . فباعه المشتري ، فهو حر ، من مال من أعتقه ، إن كان المشتري هو الذي أخذه ، على أنه حر ، إن باعه المشتري ، فهو حر من ماله .

وفي كتاب غداة بن زيد ، في رجل قال : إن اشترى هذا العبد ، أو يوم يشتري هذا العبد ، فكل عبد يملكه ، فهو حر . ثم اشترى ذلك العبد ، فإنه يعتق كل عبد في ملكه . ولا يعتق العبد الذي اشتراه .

وكذلك لو قال : إن اشتريت هذه الفخلة . فكل ماله في المساكين صدقة . ثم اشتراها ، فإنه يعثر جميع ماله . ولا تعثر تلك الفخلة التي اشتراها .

وإن قال : رجل أو غلام اشتريته ، فهو حر . فاشترى اثنين ، في صفقة واحدة ، فإنه يعتق أحدهما .

وإن قال : أول عبد اشتريته ، أو أملكه ، فهو حر . فاشترى نصف عبد ، أو مملكه ، بوجه غير الشراء ؛ لأنه لا يعتق ، لأنه حلف على عبد وهذا نصف عبد . وإن قال البائع : لا أبيع غلامي إلا بألف درهم . وإن وضعت من ثمنه شيئاً ، فهو حر . فباعه بألف درهم . ثم وضع للمشتري بعد البيع ، إن الغلام لا يعتق ، لأنه قد صار للمشتري .

وإن ورث رجل ، من بعض أهله وليدة ، أو عبداً . وله شركاء . فأراد أن يشتريه ويعتقه ، أو يعتق نصيبه . فليس له أن يعتق نصيبه إلا برضى شركائه .

وقول : يجوز ذلك ، إذا كان موسراً بما لهم . ويرجع له الثواب ، في ذلك .
وقيل في وليدة ، أراد رجل أن يبتاعها للعقيق ، فأرادها بشمن . وكره مولاهما
الذى يبيعها له . وكره الذى يريد لها للعقيق أن يزيد . فقالت الوليد لمولاهما : أنا
أزيدك - على ما أعطاك - ستين درهما ، أو أقل ، أو أكثر من ذلك . فرضى
بذلك مولاهما ، أن يزيده ، ويستسعيها بها . ولا يطالع على ذلك المشتري ، فلا
يصلح ذلك . وإن اطاع على ذلك المشتري فرضى ، فلا بأس .

ويوجد عن جابر بن زيد - رحمه الله - في رجل ، أراد أن يشتري عبدا .
فقال : إنه حر - فقال : لا يشتريه . فإن سكنت ، حتى اشتراه . ثم زعم أنه حر ،
لم يصدق ، إلا أن يصح بالبينة .

ولو أقر أنه مملوك . ثم قامت بينة : أنه حر ، إن الحرية أولى به . ويضمن
المشتري ، بالثمن الذى اشتراه به . وإن لم يقر ، ولم يغير ، ولم يفكر ، حتى اشتراه
المشتري . ثم صح أنه حر ، فلا غرم عليه .

وقيل : عليه الضمان ؛ لأنه غره بنفسه .

وقول : لا تجوز الدعوى في العبد ، إلا الإقرار من العبد ، أو البينة . وليست
الدعوى على العبد ، كالدعوى في المال .

وسئل الفضل بن الخوارى ، عمى اشتري أها ، أو من يعتق عليه ، إذا ملكه
يبيعا فاسدا . هل يمتق ؟

قال : إذا كان من قبل عيب لم يعلم ، فلا يعتق .

قيل له : فإن اشتراه بمائة دينار ، على أن يأخذ منه ألف درهم ؛ بمائة الدينار .

قال : قد قيل عن عبد المقتدر . ولم نعلم أن غيره قال بمثل قوله ، على أن من
باع شيئاً ، بمائة درهم ، على أن يأخذ بمائة الدرهم حباً ، إن ذلك جائز . وليس
هذا من الشرطين في بيع ، إلا أن يقول : آخذ منك هذا الحب ، مكوّين بدرهم .
فذلك لا يجوز . والله أعلم . وبه التوفيق .

* * *

القول التاسع عشر

في العتق بالخدمة والحال

والدخول والخروج والتقدم

وقيل : من قال لعبده : إذا خدمتني سنة ، فأنت حر . فمات قبل انقضاء السنة ، فإنه يخدم الورثة ، بغية السنة . ثم يعتق .

وقول : إنه لا يعتق ، إذا مات السيد ، قبل أن يخدمه سنة كاملة - كما قال . وإن قال : إن خدمتني سنة ، فأنت حر . فمات السيد ، قبل تمام السنة ، فإنه لا يعتق .

وإن قال له : عليك خدمة سنة . ثم أنت حر . ومات السيد ، قبل تمام السنة تلك ، فإنه يخدم الورثة ، تمام تلك السنة عتق ؛ لأنه ما كان له ، على أحد من الناس ، من حق ، انتقل بعد موته إلى الورثة . وإن قال : اخدمني سنة ، وأنت حر .

فقال قتادة : له شرطه .

وقال الربيع كذلك .

وقال قتادة : إذا قال : أنت حر ، واخدمني سنة . فهو حر ، من حينه .

وقال الربيع : هو على شرطه ، يقدم الكلام ، أو أخره . فهما سواء ، إلا

أن يكون فصل بين الكلام ، بسكوت ساعة .

وقال أبو عبد الله : إنما نأخذ بقول قتادة .

وإن قال : إن خدمتني سنة ، فأنت حر . فخدمته سنة . ثم مات سيده .

قال : يخدم الورثة سنة أخرى . ثم هو حر .

وقول : لا يعتق ؛ لأنه لم يخدمه سنتين ، إلا أن يقول : إن خدمتك لي سنتين .

ثم أنت حر ، فهو كذلك ؛ لأنه إذا مات ، لم يخدمه سنتين .

قال أبو الحواري - رحمه الله - : نأخذ بقول من قال : يخدم الورثة سنة ،

ثم هو حر .

وإن قال لغلامه : إن خدمتني أكثر الأيام ، فأنت حر .

قال : يخدمه أربعة أيام ، ثم يعتق .

وإن قال : إن خدمتني آخر أول الشهر ، فأنت حر .

قال : يخدمه ستة عشر يوماً . ثم يعتق .

وكذلك إن قال : إن خدمتني أول آخر الشهر .

قال : يخدمه خمسة عشر يوماً . ثم يعتق .

وقيل : إن أول آخر الشهر ، هو آخر ساعة ، من يوم خمسة عشر يوماً وأول

يوم من آخر الشهر . وإلى أول ساعة ، من يوم خمسة عشر يوماً .

وإن قال لغلامه : أنت حر ، على أن تخدمني سنة . فمات السيد ، قبل حلول

السنة ، فهو حر . والشرط باطل .

ولو قال : إذا خدمتني سنة ، فأنت حر . فمات البفون ، قبل تمام السنة ،

فإنه يخدم ورثتهم ، تمام السنة . ثم هو حر .

وقول : إذا مات بفوه ، قبل أن يخدمهم سنة ، فهو مملوك .

وإن قال : إن خدمتني ، فأنت حر . فخدمة العبد برأيه ، أو برأى سيده ،
فإنه يعتق .

وإن قال له : أنت حر ، إن استخديمتك فخدمة العبد ، برأى نفسه ، لم
يعتق فإن أمره المولى عتق ، ولو عمل له غير ما أمره به ؛ لأنه أمره .
ولو قال له : أن يأبى له بطعام . فأنا بما ، فهو مخالف لما أمره . ويعتق ؛
لأنه قد أمره .

وإن قال لعبده : خدمتك لى سنين . ثم أنت حر ، عتق العبد ، بعد السنتين .
مات السيد ، أو لم يمت .

وإن قال : اخدمني سنة ، وأنت حر . واخدمني سنة .

قال الربيع : له شرطه ، قدم الكلام أو آخره .

وإن قال : أنت حر . واخدمني سنة . فهو حر . وليس له شرطه . والله أعلم .

فصل

وقال أبو عبد الله - في رجل قال : عبده حر ، إن خرج فلان ، من هذه الدار ،
إلا أن آذن له . فأذن له . فلم يخرج ، حتى نهاه . ثم خرج ، أو قال : إلا بإذنى .
فأذن له . فلم يخرج ، حتى نهاه . ثم خرج . قال : قد آذن له . ولا يعتق العبد وهما
سواء . قال : إلا بإذنى ، أو قال : إلا أن آذن له .

وإن كان عبد ، بين رجلين . فقال أحدهما : إن لم يدخل إبراهيم غدا ،
هذه الدار ، فعمدى حر .

وقال الآخر : إن دخل إبراهيم غداً ، هذه الدار ، فهو حر . فمضى غداً ، ولم يعلم دخل ، أو لم يدخل . فالقول - في هذا - قول الذى قال : إن لم يدخل الدار . ولا بد من عتق العبد .

وإن قال العبد : إنه قد فعل ذلك ، كانت عليه البينة .

وإن قال : إن دخلت دار فلان ، فمبدي حر . ثم إنه دخل . وقال : قد نويت ألباً . وقد انقضت ، فإن العبد يعتق . إلا أن يكون أظهر النية ، حين حلف .

ومن قال العبد : إن دخلت دار فلان ، فأنت حر . فباع السيد العبد . قبل دخوله . وباعه المشتري ، على آخر . ثم رجع العبد ، للرجل الذى قال أولاً : يبيع ، أو هبة ، أو ، ميراث . ودخل تلك الدار . وهو فى ملك القائل عتق .

وإن قال : إن دخل دارى هذه أحد ، فغلامه حر ، أو إن دخل هذه الدار أحد ، فغلامه حر . فدخلها الخائف . ولم تسكن له فى ذلك نية ، فإنه يعمت ، بدخول كل من دخلها ، من البشر ، أو غيرهم ، من ذوات الأرواح .

وإن قال لجاريته : إن لم أخرج إلى مكة ، فأنت حرة ، فلم يخرج . أو قال : لا أخرج ، فإنه يستعدها ، حتى يموت . ثم تعتق . وفى وطئها له اختلاف .

وإن قال لجاريته : إن كان أول ولد تلديه غلاماً فأنت حرة . فولدت غلاماً وجارية . ولم يعلم أيهما أولاً ، فالبينة - فى ذلك - على الجارية ، إذا ادعت أن الغلام أول وهى مدعية .

والذى معنا : أنه أراد فى هذا أنه قال : إن كان قال : أول ولد تلديه غلاما ، فأنت حرة . ففى ولدت غلاما عقت ؛ لأنه أول ولد ولدته غلاما ، هو ذلك ، مذهب .

وإن قال لغلامه : إن دخلت دار فلان اليوم ، فأنت حر . فقال العبد فى اليوم الذى حمله : إنه قد دخل دار فلان .

فإن غاب عن سيده بقدر ما يمكن دخوله دار فلان ، فى اليوم الذى حمله . وقال فى ذلك اليوم : إنه قد دخل دار فلان ، فإنه مصدق فى ذلك ، ويعتق . والله أعلم .

فصل

وقيل : من قال لغلامه : أياكم حمل هذا الحمل ، فهو حر . فحملهم ، فأنهم يعتقون . وبسبعون بقيمة أثمانهم . ويطرح عنهم كلهم ، قيمة واحد .

وقول : إنهم يعتقون جميعا ولا سماية عليهم .

وإن قال : إذا حفرت هذه البئر ، فأنت حر ، أو إذا بلغت هذا السككاب إلى فلان ، فأنت حر ، ثم مات للسيد ، قبل ذلك . فإن العبد ، إذا قبل ذلك ، من بعده عتق . وإن لم يفعله ، لم يعتق .

ومن قيد غلامه بقيد . ثم قال : إن فطحلك ، فأنت حر . فإنه يفطحه غيره ، أو يبيعه متهدا ، ليفطحه الذى اشتراه .

فصل

وقيل: إذا قال: إذا قدم أخى من غيبته، فعلاعى حر. فليس له أن يبيع الغلام والأخ غائب.

وإن قدم الأخ، وسيد الغلام مريض. ثم توفي. فإن العبد يذهب من رأس المال في قول هاشم ومسيح.

وقال أبو المؤثر: إن كان دبره على قدوم أخيه فليس له بيعه. وإن كان أقسم قسما. فله بيعه، قبل قدوم أخيه، كقوله: إن قدم أخوه، يوم كذا وكذا، فعلامه حر. وله بيعه، قبل أن يقدم أخوه. وإن قدم أخوه، وهو في ملكه عتق.

وإن قال: إن فعل كذا وكذا، فعلامه حر. فلا يعتق غلامه، حتى يفعل.

وإن باعه، قبل أن يفعل، فله ذلك. وكذلك العتاق.

وإن قال: غلامه فلان حر، قبل أن يقبل فلان بشهر.

قال: يقف عن خدمته وبيعه. فإن قدم فلان، فقد عتق.

وإن كان استخذه بشيء، كان له أجر ذلك الذي استخذه به، قبل قدوم

فلان بشهر.

وإن مات فلان في غيبته، قبل أن يقدم، فهو مملوك. ولا عتق فيه والله أعلم.

وبه التوفيق.

القول العشرون

في المتق بالقضاء والمرض والموت

وقيل : إذا قال رجل لرجل : إن لم أقضك حقتك ، إلى وقت كذا وكذا ،
فعلما أنه أحرار . فتوفي قبل ذلك اليوم . فإنهم لا يعتقدون . وعلى ورثته أن يقضوا
عن صاحبهم .

وقول : إذا مات ، ولم يقض . فقد عتق العبيد .

ومن اشترى جارية إلى أجل . فحلف المشتري بعتقها ، إن لم يوف ثمنها إلى
الأجل . فباعها قبل محل الأجل ولم يدفع الثمن ، عند حلول الأجل ، فلا يعتق ؛
لأنه حنث والجارية في ملكه .

وقول : لا يجوز له بيعها . وهي بمنزلة المدبرة . فإذا حنث عتقت .

وإن أتى المشتري إلى البائع بحقه ، فوجده قد مات .

فقال الغلام : الغلام مملوك ، إذا جاء بالحق إلى الأجل .

وقال ابن حذيفة مثل ذلك .

وقال مسيح أيضا : إذا جاء بالحق إلى الأجل ، فالغلام مملوك .

وقد اختلف أيضا في الحنث بعد الموت .

فقول : يحنث .

وقول : لا يحنث .

وإن قال : إن لم أوفك إلى شهر ، فمبيدى أحرار . فمات الذى له الحق ،
قبل الشهر .

فقول : يمتعون ؛ لأنه لم يوفه - كما قال .

وقول : يوفى ورثته . ولا عتق ؛ لأن هذا من التعارف ، أنه لم يخلف على الموت
وإنما خلف الفاس على الحياة .

ومن قال لغريمه : إن لم أفضك حقتك ، إلى يوم كذا وكذا ، فكل شيء له
صدقة لوجه الله . ثم أخلف وحنث ، فمبيده أحرار . ويقوم ماله قيمة عدل . ويخرج
عشره للمساكين .

وقول : لا يمتع العبيد ، ويعشر المال .

وإن قال لغريمه : إن لم أعطك إلى وقت كذا ، فغلبانى أحرار . فمات الغريم
قبل مجيء الوقت .

فمن محمد بن محبوب - رحمه الله - أنهم لا يمتعون . وغيره رأى العتق .

فصل

عن أبى الحواري - رحمه الله - فى من قال : غلامه حر ، إن مات من مرضه
هذا . فقام من مرضه ، بقدر ما يحيى ، ويذهب . ولم يبرأ من مرضه ذلك . ثم زاد
عليه المرض ، حتى مات . فإذا كان هذا قد ارتفع من مرضه . وكان ذلك للمرض ،
مما يخاف منه الموت . فقام من ذلك المرض ، إلا أن فيه أثر ذلك للمرض . فالعبد
مملوك وقد بطل ذلك التقدير .

وإن كان المرض الذى يحى فيه صاحبه ويذهب، مثل السمل والبطن، وأشباه ذلك . فرة يخف، ومرة يشهد عليه . فإذا كان كذلك ، فالتدبير على ما قال ، على حاله ، حتى يبرأ ، من تلك العلة . ويصير بمنزلة الصحيح .

فإذا لم يكن كذلك . وكان على تلك العلة التى وصفت ، حتى مات فى زيادة منها ، أو فى نقصان ، عتق العبد . ويكون من رأس المال .

وإذا مات فى مرض الموت، للذى دبر العبد فيه ، عتق العبد من الثلث .

وإن قال الورثة : إنه قد برى من علقه ، فعليه البينة بذلك .

وعن أبى سعيد - رحمه الله - أن من أقر فى مرضه : أنه كان أعق عبده هذا فى صحته، فإنه يكون من ثلث ماله، لأنه لو أعاقه فى مرضه، كان من الثلث ولا يجوز إقراره فى مرضه . إنما يجوز فيه فعله .

واختلف فى العتق ، فى المرض .

فقول : إنه من الثلث .

وقول : إنه من رأس المال . وما عفاه المريض فى مرضه، يكون من رأس المال .

ومن قال لعبده : إذا مت ، فأنت حر فجرح الغلام رجلاً جرحاً، يباغ منه .

قال جابر بن زيد - رحمه الله - : إن الجروح يأخذ العبد . فإذا مات الذى

سمى بالعتق ، فالعبد حر . وإن شاء الجروح اقتص منه . وإن شاء أخذ الدية ،

وقاصصه بعمله . فما فضل عن الجرح استسمى فيه

ومن أعاق غلامه فى مرضه، وهو يخرج من الثلث . فذلك ثلثا المال، قبل موته .

فإن العبد يستسمى بثلاث قيمته .

وإن لم يهلك المال . فقال بعض الفقهاء : يستسعى بثلاث قيمته . ويعطى أقارب المعطى .

وقول : لا يدخل الأقارب ، على العتق ولا على الوصية بالعتق .

وإن قال الغلام : إذا مت فأنت حر . ثم قال : إنما عقيت إذا مت أنت يا غلام ، ولم يفسر في كلامه الأول ، فإن العبد مدبر . ولا يقبل قول السيد - فيما قال . وعن أبي معاوية - رحمه الله - إن قال : إذا مت ، فغلامي حر ، إنه يجوز له أن يبايع الغلام نفسه في حياته . وإن مات السيد ، عتق للعبد . وبرىء مما بقى عليه من الثمن .

وقول : إن هذا بمنزلة المكاتبية .

وكل من قال في مرضه : إذا مت ، فغلامي عتيق ، فإنه يعتق - إذا مات - من ثلث ماله .

وإن دبره في صحته ، فهو من رأس ماله .

ومن أعتق شقيقاً له من عبد ، عند موته . فما ضمنه لشركائه ، فهو في رأس ماله . وحصته من العبد ، من ثلث ماله . ويقبض وراثته العبد ، بما زاد على الثلث ، مما ضمنه لشركائه .

ومن قال : رقيقه أحرار ، إذا مات ثم صح بعد ذلك . واستفاد رقيقاً غيرهم ، ولم يغير وصيته .

فقول : يعتق رقيقه ، يوم مات .

وقول : يمتع رقيقه الذين كانوا معه ، يوم أوصى . والقول في ذلك قولهم :
إنهم كانوا له ، يوم أوصى ، حتى يصبح أنه استفادهم ، من بعد . وهذا الرأي
أحب إلى .

وإن قال : إن مت ، فغلامي فلان حر . وله ألف درهم وصية من . إلى .
قال : إن كان قال ذلك ، في مرضه ، فهو من الثلث . والوصية له ، في الثلث .
وإن قال ذلك في الصحة ، فالغلام مدبر ، من رأس المال . والوصية له ،
في الثلث .

ومن قال في صحته : إذا مات ، فغلامي حر ، لرقبة عليه . ثم توفي السيد .

قال مسيح : هو مدبر من الثلث

وقال هاشم : هو من رأس المال ولا يجزيه عما عليه ، إذا كان ذلك بدموته
وعن أبي علي إلى أبي مروان - في امرأة أوصت : أن أمتها حرة ، عند الموت .
ثم رجعت عن تلك الوصية . وأوصت غيرها . وقالت : جاري لا تخم من بعدى ،
فإنها تعتق .

ومن قال - وهو صحيح - : إذا كان يوم كذا ، فعبدى حر . فجاء ذلك
الوقت ، وهو مريض . ومات من مرضه ذلك ، فإنه يكون من الثلث .

وقول : إنه يكون من رأس المال ؛ لأنه تدبير في الصحة .

وأما إن قال - وهو صحيح - : إذا كان كذا ، فامرأته طالق ثلاثاً فوق
ذلك ، وهو مريض . لم ترثه ؛ لأن أصل الطلاق ، كان وهو صحيح .

وإن قال - وهو مريض - : أنت طالق ثلاثاً ، إذا كان كذا وكذا . فإن وقع ، وهو صحيح فمات ورثته ؛ لأن أصله كان وهو مريض . وهو قار من الميراث . وقول : إنها لا ترثه ، على هذا ، في المسألة الأولى ، ولا الثانية ؛ لأنه طلقها ، وهو صحيح .

وكذلك لو طلقها ، وهو مريض ثلاثاً . فصيح ثم مرض . فمات .
فقول : ترثه .

وقول : لا ترثه . وهو أحب إلينا ، أنها لا ترثه .
وإن قال - وهو مريض - : إذا كان كذا وكذا ، فأنت حر . فوقع ذلك ، وهو صحيح . ثم مات ، فهو حر ، من رأس المال ؛ لأن التدبير في المرض ، لا ينتقض . وهذا عقق في المرض .

فإن مات في المرض ، كان من الثلث .
وإن صح ، ثم مرض أيضاً ، ثم عاد مرض . فوقع العتق ، وهو مريض ، فإن ذلك يكون من رأس المال .
وكذلك إن صح ، ثم وقع العتق في الصحة ، ثم مرض فمات ، كان ذلك من رأس المال .

وإن قال - وهو صحيح - : إذا كان كذا وكذا ، فأنت حر . فليس له أن يرجع . وليس له بيعه ، قبل الأجل الذي وقَّته . ويستخدمه إلى الوقت .
وإن قال : إن مات من مرضى هذا ، ففلان حر . فإن شاء أن يبيعه بأعه . وإن لم يبيعه ، حتى مات ، من مرضه ، فهو حر . وإن صح فلا شيء .

وقول : إذا قال . فما دام مريضاً بعدُ . قيل : ليس له أن يبيعه فإن صح ،
فله ذلك .

وإن قال : إن مات من مرضى هذا ، فأنت حر . فشهد على ذلك شاهدان .
وقالا : لا ندرى أنه مات ، من ذلك المرض ؟ أم غيره ؟

فقال العبد : مات من ذلك المرض .

وقال الورثة : بل صح منه .

فالتقول قول الورثة ، مع يمينهم .

وإن قامت لهم جميعاً بيعة . فبيعة العبد أولى .

وإن قال : إن مات من مرضى هذا ، ففلان حر . وإن برئت منه ، ففلان
آخر حر .

فقال العبد : قد مات منه .

فالتقول قول الورثة ، مع أيمانهم .

وإن أقام الآخر البيعة ، على ما يدهى ، عتيق أيضاً ؛ لأنها كلاهما مدع .
والورثة خصماء لها جميعاً .

وإن قال : أنت حر ، إذا جاء الليل ، وإلى غد . فهو كما قال . وليس له بيعه ،
ولا هبته .

ومن أعتق غلامه ، وهو ربيض . وعليه دين للناس . ومات ، فلا يجوز عتق
الغلام . ويباع للديان .

وإن قال في مرضه : إن مت من مرضى هذا ، أو من سفرى هذا ، فغلامى حر . ثم صح من مرضه ذلك ، فالغلام مملوك - إن شاء أمسكه . وإن شاء باعه . ومن قال : يوم أموت ، فغلامى حر ، عتق بن حقيقه ؛ لأن اليوم الذى يموت فيه مجهول .

وقول : يستخدمه ، ولا يبيعه . فإذا مات عتق ، وله أجر استعماله ، فى ذلك اليوم ، إن كان قد عمل فيه شيئاً .

وعن سليمان بن عثمان - فى امرأة مرضت . وكانت لها جارية ، وولدان لها . فأوصت : إن مت من هذه المريضة ، فهم عتقاء . ولم يكن لها مال غيرهم ، إلا حلى لها ، وشىء يسير ، وعليها شىء من ذلك . وإن قومًا قالوا لها : قد أجحفت بورثتك . ووعظوها . فأشهدت : أنى قد رجعت عن عتق بعضهم ، وأنمت عتق بعضهم . فما نرى لها رجعة ، إن كانت ماتت من مرضها ذلك . ويفظّر فى قيمتهم ، وجميع ما تركت . ويستسمون بما لحقهم من الثلثين . ويجوز لهم الثلث ، من جميع ما تركت ، ومن أنفسهم . والله أعلم . وبه التوفيق .

القول الحادى والعشرون

فى اليمين بالعقيق

والعقيق بالوطء والضرب والمطية

عن أبى سعيد - رحمه الله - فى رجل ، أهدى إلى رجل جارية ، أو عبداً . ثم حلف بمد ذلك بالعقيق : أنه ليس له عبيد . فلما وصلت الهدية إلى المهدى إليه ، لم يقبلها . وردّها على الذى أهداها إليه . وعفده أنه حين حلف له ، ليس له عبيد . فإنه يخلف فى هذا .

فقول : يقع العقيق على الجارية ؛ لأنها رجعت إليه بالملك الأول .

وقول : لا يلحق العقيق . والقول الأول أحب إلينا .

وإن باع رجل عبده . ثم حلف بالعقيق . ثم إن المشتري رد العبد بعيب ، فإنه إن كان باع العبد . وهو لا يعلم ، بما فيه من العيب . ثم حلف بعقيق عبيده . ثم رجع إليه ، فإنه لا يلحقه العقيق . وإن كان عالماً بالعيب ، لحقه العقيق .

وإن قال رجل لامرأته . عبيد فلان حر ، إن رددت الدراهم التى عندك . فردتها .

فمن أبى محمد - رحمه الله - : إن الاستثناء فى الفعل المستقبل جائز ، إلا أنى ضعفت عن معنى قوله : إنه استثناء ، أو غير استثناء . ولا أراه استثناء . ولو قال : إن لم تردى الدراهم ، لكان هذا استثناء يصح .

فصل

وقيل في رجل ، له أربع جوار . فقال : كلما وطئ جارية منهم ، فجارية منهم حرة فوطئ واحدة وثانية وثالثة . ولم يطأ الرابعة . فإن الأولى والثانية ، والتي لم يطأها ، قد عتقن . ونبقى الثالثة التي وطئها آخرًا .

فإن وطئ الرابعة ، فلها الصداق ، في رأى أبي حنيفة .

وقال أصحابنا : إذا وطئ الأولى ، خرجن البواقي بالعهرير .

وقال بعض : ويستسعين بثلاث أثمانهن للسيد .

وقال آخرون غير ذلك . وهذا إذا قال إذا وطئ : كلما وطئ واحدة منهم ، فالأخرى حرة . فإذا وطئ واحدة منهم ، عتقن الثلاث ، ولم تعتق التي وطئ . ولا يستسعين بشيء ويعتقن .

وأما إذا قال : إذا وطئت واحدة منهم ، فواحدة منهم حرة . فإن العتق عليهن كلهن ، التي وطئ ، والتي لم يطأ .

وقول : يستسعين بثلاثة أرباع أثمانهن . فإن مضى الوطء بعد اللقاء الختاني ، وجب لها الصداق وحرمت عليه أبدأ .

وقول : لا يسمى عليهن ، إلا أن يكون قال : فهذه حرة . وعرفها بيمينها ، حين أوقع العتق عليها . فلما وطئ إحداهن ، لم يعرف التي أوقع عليها العتق . فعلى هذا يستسعين بثلاثة أرباع أثمانهن . ويعتقن على كل حال ، إذا لم يعرف التي

أوقع عليها التحرير ، إلا أن يقول : إن وطئت فلانة ، ففلانة حرة ، غير التي
وطيء . فإذا وطيء فلانة ، ولم يعرف التي قال : إنها حرة ، أو إن وطيء هذه ،
فإنه يعتقد على هذا الحال الثلاث . ويستدعى كل واحدة منهن ، بثلاثي ثمنها .

وعن أبي عبد الله إلى الفضل بن الحواري - في رجل ، حلف بعق جاريته
التي يطؤها ، إن لم يغازع فلاناً إلى الإمام ، أو القاضي : إن هذا من الإيلاء .
وليس له أن يطأها ، حتى يغازع الرجل إلى الإمام ، أو القاضي - كما ذكر .
ولا وقت عليه .

وإن لم يغازعه إلى أحدهما ، حتى وطئها . فليس له وطؤها ، فيما يستأنف .
وهي أمته يستخدمها .

فإن مات ، من قبل أن يغازعه ، أو مات المحلوف عليه ، فإنها تعتق .
وإن قال لجاريته : إن وطئتك ، فأنت حرة . ثم وطئها مرتين ، فلا بأس
عليه في الوطأة الأولى . ويعتق الجارية بها . وأما الوطأة الثانية ، فحرام عليه .
ويقام عليه الحد .

وقول : إنه إذا وطئها ، بقدر ما يلتقي الختانان في الوطأة الأولى ، فقد
عتقت . وحرم عليه وطؤها . فإن نزع من حيفه ، فلا شيء عليه .
وإن أمضى الوطء فعليه العقر . ولاحد عليه في الشبهة .
فإن وطيء ثانية ، فهو بمنزلة الزاني وعليه الحد . ولا عقر لها هي ، إلا في
الأول ؛ لأن في الأول شبهة .

وإذا طأوعته في الثاني ، وهي عالة ، فعليها الحد .

وإن لم تعلم ، فلا حد عليها . وعليه هو صدق مثلها ، من الحرائر ولا حد عليها هي وعليه هو الحد بالوطء الثاني .
وإن قال : كل جارية له يتسراها ، فهي حرة . فما يقصرى ، مما يملك من الجوارى ، يوم حلف ، فهي حرة . وما يتسرى ، مما يشتري ، من بعد ، لم يعتق .

فصل

ومن قال لعلامه : إن لم أخصك غداً ، فأنت حر . فنرى أن يعتقه . ولا يخصيه .

ولو باعه ، أو وهبه ، قبل غد ، جاز له ذلك . ولم يعتق .
وقول : إنه لا يجوز له بيعه ، في قوله : إن لم أخصك ؛ لأنه إن أحضاه عتق وإن لم يخصه عتق .

وإن مات العبد من قبل غد ، كان من مال السيد .
وإن قال إن أخصيتك غداً ، فأنت حر . فله أن يبيعه .
وكذلك في قوله : إن ضربتك ، فهو واحد . والاختلاف فيه واحد .
ومعنى : أنه لا يعتق ، إذا لم يخصه ، ولم يضربه .
ومن قال لجاريته : إن نسكتك ، فأنت حرة . فإن هذا يقع على الجاع ، في تعارف الناس .

وإن قال لجاريته - وهي بكر - : إن افتضضتك ، فأنت حرة . فافتضضاها بأصبعه ، لم تعتق ؛ لأن ذلك عقر ، وليس بافتضاض ، في تعارف الناس .

فصل

وقيل في عبيد ، بين رجلين ، أراد أحدهما أن يضربه . فقال الآخر : إن ضربه ، فهو حر . فضربه ، حتى قتله . فإنه إن مات ، من أول ضربة فهو حر . ونصف ثمنه للقاتل .

وإن مات ، من بعد الضربة الأولى ، فإن القاتل يقتل به ويرد شريكه نصف قيمة العبد ، على أهله . وهذا إذا ضربه بحق .

وإن ضربه ، بغير حق ، فهو الذي أوقع عليه التحرير .

وقول : إنه يعتق من مال الخالف بعقه .

وقول : إن ضربه ، فلا يرجع على شريكه بشيء . والعبد حر ؛ لأنه هو الذي فعل به .

وعلى معنى قوله : إنه فعل بينهما جميعاً ، لأن هذا أوجب العتق ، على فعل هذا ، كان موقعاً للعتق . وقد أتلفا على نفسيهما .

ومن قال لغلامه : إن لم أضربك ، فأنت حر . فمات السيد ، قبل أن يضربه . فوقع الحنث ، والموت جميعاً ، إنه حين مات السيد ، وقع الحنث والعتق .

فقول : يحسب من الثلث .

وقول : من رأس المال .

وإن قال لغلامه : إن ضربتك الليلة ، فأنت حر . فقال الغلام : إنه لم يضربه .

فالقول قول العبد ، إن لم يضربه . وعليه البينة ، إذا قال : إنه قد ضربه .

وقول : إذا قال : إن ضربتك الليلة : فأنت حر . فقال العبد : إنه ضربه ، فهو مدع .

وإن قال : إن لم أضربك ، فأنت حر . فقال السيد : إنه ضربه ، فهو مدع . وعليه البيعة .

وفي الأثر - في رجلين بينهما عبد . فقال أحدهما لصاحبه : إن ضربته ، أو استخدمته ، فهو حر .

قال : إن ضربه ، فهو حر . ولا يرجع على شريكه للحالف بشيء . وإن استخدمه ، فهو حر . ويرجع على شريكه بقيمة حصته ، لأنه جائز له أن يستخدمه . ولا يجوز له ضربه .

وعن أبي معاوية - رحمه الله - في رجل قال لعلامه : أنت حر ، إن لم أضربك سوطين ، في غير دار زيد ، لم يبر حتى يضربه ، في غير دار زيد سوطين .

وإن ضربه ، في غير دار زيد ، سوطين بر .

وإن ضربه ، في دار زيد ، سوطين ، لم يبر .

وإن ضربه في دار زيد . ثم ضربه في غير دار زيد ، سوطين بر .

وروى أبو المؤثر ، عن أبي عبد الله - في رجل قال لعبده : إن لم أضربك ، فأنت حر . فليس له أن يبيعه ، ولا يهبه .

وإن مات السيد ، قبل أن يضربه ، فالعبد حر .

وإن مات العبد ، من قبل أن يضربه السيد . فعلى السيد أن يعق مناله .

وقول : ليس عليه عقی .

— ١٣٤ —

وقيل : من ضرب غلامه ، فبلغ به حداً .

قال : إن عبد الله بن عمر ، ضرب غلاماً له . فبلغ به حداً . ثم دعا به فقال له :

أوجعتك ؟

فقال : نعم . والله .

قال : فاذهب فأنت حر .

فقال جلساؤه : لقد آتيت إليه معروفاً .

فقال : ليت أني أنقلب لالي ولا على .

ثم قال : إن النبي ^(١) ﷺ ، قال : من بلغ بعبد حداً ، فكفارتة عتقه .

وقول : لا يعتق .

ومن حلف بعق غلامه ، ليضربه . ثم لم يضربه ، إنه لا يعتق ، حتى يحىء

حال ، لا يقدر على ضربه . والله أعلم .

فصل

وقيل في عهد بين رجلين . فقال أحدهما : أنت حر .

وقال أحدهما : إذا أعطيتني مائة درهم ، فأنت حر . فإياه إن كان الذي بدأ

بالعتق مومراً ، فهو حر من ماله . وعليه نصف ثمنه لشريكه

وإن كان مومراً ، فنصفه عتيق . ويستسمى الآخر بالنصف .

(١) أخرج ابن الأثير ، عن سمرة بن جندب : من مثل بعبد ، عتق عليه . وفي مسلم

وإني داود : عن ابن عمر : من لعن مملوكه ، أو ضربه . فكفارتة أن يعتقه .

وإن كان نصف قيمة الغلام ، لا يبلغ مائة . فليس له إلا نصف قيمته .

وإن كان نصف قيمة الغلام ، يبلغ أكثر من المائتين ، لم يكن عليه للسيد ، إلا المائة ، التي شرط عقده عليها ، إذا كان أعتقه ، وهو مملوك .

وإن كان الآخر قد بدأ بالعق ففقد عتق ، كان موسراً ، أو معسراً . والخيار للسيد — إن شاء — أخذ المعتق ، بنصف قيمته . ورجع المعتق على العبد ، فاستقامه بما أخذ منه شريكه . وهو حر من حينه .

ولو قال أحد الشريكين للعبد : إذا أعطيتني مائة درهم ، فأنت حر ، كان هذا يميناً . ولم يكن مكانة .

فإن سلم إليه مائة الدرهم ، قبل أن يعتق العبد شريكه . فن ماله يعتق . ويعتق العبد بالقيمة ، من مال المعتق . ويكون لشركائه نصف المائة ؛ لأنه ماله يسلمه إليه وهما شريكان في المائة . ويعتق العبد . ولا شيء عليه للذي أعتقه . والشريك الآخر ، له نصف قيمة العبد . وهو بالخيار بين الشريك والعبد . ولا يحاسب السيد بنصف المائة التي استحقها ، من مال العبد ، لأن تلك للسيد ؛ لأن مال العبد لسيد .

ولو كاتبه أحد الشريكين ، كان للعبد حراً . وكانت المائة التي سلمها إليه ، من مكانته للسيد جيماً ، كان للعبد حراً . وكانت المائة التي سلمها إليه من السيد جيماً ويعتق العبد ، من مال المكاتب له . وهو ضامن لشريكه ، نصف قيمة العبد ، والشريك بالخيار .

— ١٣٦ —

ومن قال افلامه : أنت حر وعليك ألف درهم . إن الفلام حر ، ولا شيء عليه . إلا أن يقول : أنت حر ، على أن عليك ألف درهم . فله شرطه .
وقول : ليس على للفلام ، في هذا شيء . وهو حر . أو يقول : أنت حر ، إذا أعطيتني ألف درهم . فتي ما جاءه بالألف درهم ، وأعطاه إياه ، عتق ، قبل المولى الألف ، أو لم يقبلها . والله أعلم وبه التوفيق .

* * *

القول الثانى والعشرون

فى العتق بفعل المولى أو العبد

ومن أعتق غلامًا ، إن لم يفعل كذا وكذا ، فهو عبده ، ما كان للمولى مقدرة ، على فعل ذلك الشيء ، حتى نجىء منزلة يعلم أنه لا يقدر ، على ما أعتق عليه العبد . فعند ذلك يقع العتق . وليس عفدنا ، فى ذلك ، وقت محدود . قال أبو الحرارى : وليس له أن يبيعه ، أو يخرج من ملكه ، حتى يفعل الذى حلف بعتقه عليه .

وإن قال : إن لم تفعل كذا ، فأنت حر . فقال العبد : لا أفعل . فهو مملوك ، حتى يموت السيد . ثم هو حر . أو يعلم الشيء الذى قاله ، قد فات فعله ، فإنه يعتق بذلك أيضًا ، قبل موت السيد .

وفى الضياع : - فيمن قال : إنه إن لم يفعل كذا ، فعلامه حر . فلا يجوز له بيعه . والخدمة جائزة له .

وإن قال لغلامه : أنت حر ، إن لم أتزوج . فليس له بيعه ، حتى يتزوج . فإن مات ، قبل أن يتزوج ، فهو حر .

وإن باعه . ثم مات السيد ، قبل أن يتزوج ، كان العبد حرًا . ويرد على المشتري الثمن

وكذلك لو كاتبه ، رد ما أخذ منه ، ما كان له عليه من شيء ، فى مكاتبة ، رده على أهله ، إن عرفهم . وإن لم يعرفهم ، وضعه فى المكاتبين .

وإن قال لجاريقه : إن لم أخرج إلى مكة ، فأنت حرة . ثم لم يخرج . أو قال : لا أخرج .

قال : يستخدمها حتى يموت . ثم يعتق . وليس له وطؤها .

فصل

ومن حلف ، بعتق عبده ، إن فعل العبد كذا وكذا ، فليس له بيعه .
وقول : له بيعه . فإن باعه ، ففعل العبد الذي حلف المولى عن فعله . ففي
عقده اختلاف .

بعض أوقع عليه العتق ، بمنزلة التدبير . ولم يجز بيعه .
وبعض أجاز البيع ، ولم يوجب العتق ، إذا فعل . وهو في ملك غير القائل .
وإن قال لعبده : إن أتيتني بكذا وكذا ، فأنت حر . فمات السيد ، قبل أن
يأتيه العبد بذلك . فأتى الورثة بذلك الذي جعل عتقه ، إن أتاه ، فإنه لا يعتق .
وإن قال له : إن حفرت هذه البئر ، فأنت حر . فمات السيد ، قبل أن يأتيه
العبد بذلك . فأتى الورثة بذلك الذي جعل عتقه ، إن أتاه ، فإنه لا يعتق .
وإن قال له : إذا حفرت هذه البئر ، فأنت حر ، أو إذا بلغت هذا الكتاب
إلى ملان ، فأنت حر . فمات السيد ، قبل ذلك . فإن العبد ، إذا فعل ذلك ،
من بعد عتق . وإن لم يفعله ، لم يعتق . فإن فعل ذلك ، جاز له بيعه .
وإذا فعل ذلك ، في ملك غيره ، لم يدركه عتقه .

قال أبو الخوارى : إذا جعل السيد ، عتق العبد ، على فعل العبد . فمضى فعل
العبد عتق ، ولو كان في ملك غيره .

وإذا جعله ، في فعل نفسه . فحش . والعبد في ملك غيره ، لم يعتق .
 وإن قال : إن أكلت هذا الرغيف ، فأنت حر . فأكل الرغيف عتق
 وإن أكل المولى الرغيف ، أو ألقه ، لم يعتق .
 وإن قال : إذا ضربتك ، فأنت حر . فضربه بما يسمى به ضرباً ، عتق . وإن
 أمر من ضربه عتق .
 وإن قال لغلامه : إن أكلت هذه الخبزة ، فأنت حر . فله أن يبيعه .
 وإن أكل الخبزة وهو في ملك غيره ، لم يعتق ، من مال أحدهما ؛ لأنه لا يعتق
 ما لا يملك .
 وإن قال لرجل : إن بعثك غلامى هذا ، فهو حر . فقال الآخر : إن اشتريته ،
 فهو حر . فباعه واشتراه الآخر . فكان أبو عبيدة يقول : إذ عرضه للبيع .
 وقام على ثمن . ورضى بذلك الثمن ، فهو حر ، من مال الأول ، الذى باعه ولا شيء
 على المشتري .
 وقال أبو عبد الله في من قال : غلامه حر ، إن باعه فإذا قال الآخر : قد
 بعثك إياه ، بكذا وكذا . فقال الآخر : قد قبلت ، أو لم يقبل شيئاً ، فإنه يعتق ؛
 لأنه إذا قال : قد بعثك إياه ، بكذا بكذا فقد عتق أيضاً ؛ لأنه بيع منه . وليس
 هو شراء من الآخر .
 وقال محمد بن محبوب - رحمه الله - في امرأة ، أوصت : إن تزوج زوجى
 - بعد موتى - امرأة ، فعبيدى أحرار . فتزوج بعد موتها ، قبل القسم ، أو بعده .
 فلا يجوز الحفث ، بعد موتها .

وقال أبو عبد الله : من قال : عبده فلان حر ، إن خرج فلان ، من هذه الدار ، إلا أن آذن له . فلم يخرج ، حتى نهاه ثم خرج قال : قد آذن له . ولا يعتق العبد . وهما سواء . قال : إلا بإذنى ، أو قال : إلا أن آذن له .

وإن قال : إن دخل دارى هذه أحد ، ففلاعى حر . فدخلها الخالف أو صاحب الدار . أو قال : دارك هذه ، لمن يخاطبه . فدخلها صاحب الدار .

قال : إذا قال : دارى ، أو هذه الدار ، أو دار فلان ، أو دارك . وهو يخاطبه . فدخلها الغلام ، أو الخالف ، أو صاحب الدار ، أو أحد من ذوى الأزواج فإنه يحمت فى كل ذلك .

وإن قال : أنت حر ، إن مت ، من مرضى هذا ، أو من مرضى .

قال أبو سعيد : ليس له أن يبيعه ، فى مرضه ، حتى يموت . فيكون حراً ، أو يصح . فيكون مملوكا . والله أعلم . وبه التوفيق .

القول الثالث والعشرون

فى العتق بشرط التزويج

وبالتزويج والطلاق

وقيل : من أعتق جاريته ، واشترط نكاحها ، فأبى ذلك .

قال أبو الوليد - رحمه الله - : إنها لا ترجع إلى الرق . وإن رضيت أن يتزوجها ، فلها عليه صداق .

وإن لم ترض أن يتزوجها ، فلا سبيل له عليها .

وقال أبو المؤثر : لا ترد الجارية إلى الرق . وللعتق شرطه .

وقال أبو عبد الله : لا تعتق الجارية . وله شرطه .

فعلى قول من يرى له شرطه ، لا يحرمها عليه ، إن جاز بها ، من غير صداق .

وعلى قول من يرى عتقها ، لا يحيزله الدخول عليها إلا بصداق ، ورضى منها .

وقول : إن أعتقها من ذات نفسه ، على أن يتزوج بها . فلا يثبت ذلك عليها إلا أن تنشاء . إلا أن تكون طلبت إلية : أن يعتقها ، على أن يتزوجها . فأعتقها على ذلك ، فهذه مكانة مجبولة .

فإن تزوجته ، على ذلك ، ورضيت بالتزويج . فلا بد من من الصداق .

وإن لم ترض به . فعليها له قيمتها ، برأى المدول .

وإن كان أعتقها ، على أن يتزوجها . وعلى أن عتقها صداقها . فإذا رضيت بذلك ، فلها ذلك . وتلك مكاتبة .

وإن لم يتفقا على ذلك وتزوجته ، ولم يسم لها صداقاً فلها صداق مثلها . وعليها قيمتها ، برأى المال .

وإن تقامما ، على أن عتقها صداقها ، ثبت ذلك . وهو بمنزلة المسكاتبة ، إذا رضيت . وضعت له بذلك .

ومن أوصى لفلانة بفلامه هذا ، ما لم تتزوج فهو لها ولورثتها . تزوجت ، أو لم تتزوج ؛ لأنه قد ملكها إياه . وشرطه باطل .

وقول : إن الوصية يهدمها الاستثناء .

وقول : لا يهدمها .

وفي جواب محمد بن محبوب - رحمه الله - في امرأة ، أرصت عند وفاتها ولها عبيد . فقالت : إن تزوج زوجي - بعد موتي - امرأة . فعبيدي أحرار . فتزوج زوجها بعد موتها ، فلا يلحقه حقها ، بعد موتها . وله نصيبه من العبيد ، قسموا أو لم يقسموا .

وقول : إنهم يعتقدون . ويكون ذلك بمنزلة التدبير .

ومن أوصى بعتق أمته ، على أن لا تتزوج . ثم مات . فقالت : لا أتزوج ، فإنها تعتق من ثلث ماله . ولها أن تتزوج .

وإن قال : هي حرة ، على أن تثبت على الإسلام ، أو هي حرة ، على أن لا ترجع عن الإسلام فإن أقامت على الإسلام ساعة ، فهي حرة من ثلثه .

وإن ارتدت بعد ذلك ، لم يبطل ذلك ، عتقها ولا وصيتها .

وإذا أوصى لأُم ولده ، بألف درهم ، على أن لا تنزوج ، أو قال : إن لم تنزوج ، أو قال : على أن تثبت مع ولدى ففعلت ما شرط عليها بعد موته ، يومًا ، أو أقل ، أو أكثر ، فإن الوصية لها من ثلثه . فإن تزوجت بعد ذلك ، لم يبطل ذلك وصيتها .

وإن أوصى الرجل بخادقته : أن تقيم مع ابنه ، ومع ابنته ، حتى يستغنيا ، وهي حرة . ولا وارث له غيرها وهي تخرج من الثلث .

فإن كانا كبيرين ، فإنها تخدمهما ، حتى تنزوج الجارية ، أو يصيب الغلام خادمًا ، أو ما لا يبلغه خادمًا ، يستغنى عن خدمتها .

وإن كانا صغيرين ، فإنها تخدمهما ، حتى يدركا . فإذا أدركا ، عتقت من ثلثه .

وإن لم يكن لهما مال غيرها ، عتقت بعد الخدمة . وسعت في ثلثي قيمتها للوارثين .

وإن مات أحدهما ، أو ماتا جميعًا ، قبل أن يستغنيا ، فالجارية لا تعتق . وتبطل الوصية .

وإن أوصى نصراني ، بخادم له بالعتق ، إن ثبت على النصرانية ، بعد موته ، أو على الإسلام . فثبت على ذلك ، بعد موته ، ساعة ، أو يومًا ، فإنه يعتق من ثلثه .

وإن أسلم النصراني ، بعد ذلك ، لم يضره الإسلام . والوصية له جائزة . والعق ما مضى .

وإن أسلم قبل موته ، فإنه لا يعتق . والنبوت يكون ساعة بعد الموت .
 وإن أوصى الرجل لأم ولده ، بوصية ألف درهم ، إن لم تزوج أبداً .
 وأقامت شهراً ، أو سنة . فإن تزوجت قبل ذلك الوقت ، فوصيتها باطلة .
 وقول : إن أوصى لها بوصية ، إن أقامت مع بنيه أبداً ، ولم تزوج أبداً .
 فإن الوصية لا تسقطها ، حتى تموت ، ولم تنزوج . فإذا ماتت ، استحققت الوصية .
 وكذلك إن سمي سنة ، أو شهراً ، أو يوماً ، أو ما حده من الوقت .
 وكذلك إن قال : أعتقوا أمتي ، إن لم تخرج من عقد ولدي إلى شهر ، أو سنة
 أو أقل ، أو أكثر . وقال : هي حرة ، إن لم تخرج شهراً .
 فإن تزوجت ، قبل الشهر ، أو خرجت من عقد ولده ، قبل الشهر ، بطلت
 وصيتها .

وإن أوصى ، بعقيق أمته ، على أن تزوج فلاناً ، رجلاً بعينه . ففعلت ذلك ،
 عتقت من ثلثه .

وإن تزوجت فلاناً ، بعد ذلك ، لم يضرها ذلك بعد .
 وإن أوصى لها بالعقيق ، على أن يتزوجها فلان .
 فأكثر القول : أن العتق جائز . والشرط باطل .
 وقيل : إن تزوجت حرة عبداً . ثم اشتترته ، فإنه يفرق بينهما . ووطؤها عليه
 حرام وهو عبدها .

فإن أعتقته ، تريد به وجه الله ، فلا يحل لها أن تزوج به .
 وإن أعتقته أن تزوج به ، أو ليد ، كانت له معها . فتزوجها حلال - إن

شاء الله - ولا عدة عليها منه ، إن أراد . إلا أنه يكره : أن يتزوج المولى من العرب .

فإن تزوجت به ، لم يفرق بينهما ، إذا رضى به وليها .

فصل

ومن قال : إذا طلق زوجته ، فغلامه حر . فاختلعت إيمه زوجته ، وقبل خلعها .

فعلى قول : من يرى الخلع طلاقاً : يرى أن الغلام حر . وفيه اختلاف . وإن جعل طلاقها في يدها ، فطلعت نفسها . فذلك طلاق . والغلام حر . ولا نعلم في ذلك اختلافاً .

وإن تزوج عليها أمة ، فاختارت نفسها . فيختلف في ذلك . قول : إنه طلاق .

وقول : إنه يبنونة ، بغير طلاق .

وإن ارتد عن الإسلام ، فلا نعلم أن أحداً من أصحابنا يقول : إنها تطاق . إنما تحرم عليه في حال ارتداده .

وإذا حرم عليها ، فإنها تحرم عليه في القسمية .

وإن لاعنها ، وبانت منه . فذلك طلاق - في قول أصحابنا .

وإن حلف عليها بشيء ، إن فعلته طلقت . ثم حلف عليها ، إن طلقها . ثم إنهم فعلت ذلك الشيء الذي جعل طلاقها ، في فعلها إياه . فيختلف في العتق .

-- ١٤٦ --

وإن ظاهرها ، وبانت منه ، بالظهار والإيلاء . فإن ترك الكفارة والإفاءة
من عزم الطلاق . ويمتق الغلام .

وإن ترك الكفارة لمعجز منه عنها . والله أعلم . وبه التوفيق .

* * *

القول الرابع والعشرون في العتق إذا لم يعرف المعتق وفي الاستثناء في العتق

ومن قال : كل مملوكة له ، فهي حرة ، إلا أمهات أولاده ، عتق جواريه كلهن ، إلا أمهات أولاده .

فإن قال : هذه أم ولدي . وهذه أم ولدي . ولم يعلم ذلك ، إلا بقوله ، لم يصدق على هذا .

فإن كان مع كل واحدة منهن ولد ، وقد ولدته في ملكه . فقال : ولد هذه مني ، وولد هذه مني . فإن الجوارى يعتقن جميعاً . ولا يصدق على أمهات أولاده . ولا يصرن إماء ، بعد يمينه . ويثبت نسب أولاده منه جميعاً . ويعتقن حتى يعلم ، أنه قد كان ادعى أولادهن ، قبل يمينه . فأما بعد يمينه ، فلا يصدق .

ولو قال : كل مملوكة له ، فهي حرة إلا خراسانية ثم قال : الثلاث منهن ، أو أربع هن خراسانيات . ولا يعلم ذلك إلا بقوله . فالتقول قوله مع يمينه . ولا يشبه هذا ، مامضى قبله .

وأنا أحب أن يكون هو المدعى ، في هذا . ويعتق حتى يصح ما ادعاه .

ولو قال : كل جارية لي ، فهي حرة إلا جبارة . ثم قال : هذه جبارة . وهذه جبارة . وقلت : قلن هن : ما نحن بجبارات ، فهن حرائر . ولا يصدق إلا ببينة .

ولو قال : كل جارية له حرة ، إلا جارية له بكرًا . ثم قال : إنهن أبكار .
فالقول قوله .

فإن وجدن ثيبات . فقال : أصابهن هذا بعد يمى . فalcول قوله : إن الجوارى
أبكار ، حتى يعلم أنهن غير ذلك .

وإن قال : كل جارية ، لم تلد منى ، فهى حرة فقال : هذه قد ولدت منى وهذه ،
لم يكن القول قوله . ولم يصدق ، إذا لم تلد منه ، إلا أن يصح أنها قد ولدت منه ،
قبل قوله .

ولو قال : كل جارية لم أطأها البارحة ، أو غير جبارة ، فهى حرة . ثم قال :
وطئت هذه وهذه جبارة . فalcول قولهن ، حتى يصح ما ادعاه .

وإن قال : كل جارية لى ، فهى حرة . إلا جارية اشتريتها من فلان ، عتيق
جواريه كلهن . ولم يصدق على جارية ، أنه اشتراها من فلان إلا ببينة .

فصل

رجل قال : مقبل لمقبل . ومقبل حر . ومات ولم يعرف أى مقبل هو الحر ؟
وادعى العبيد كلهم الحرية ، فإنهم يقوّمون . وتعرف قيمة كل واحد ، فيطرح له
ثلث قيمته . ويمتق . ويستسعى بالباقي ، حتى يؤدى على رفق .

وإن كان له ثلاثة عبيد . فقال : أحد عبيدى عتيق ، فإنهم يقوّمون قيمة .
ولهم ثلث أثمانهم . ويستسعون بالثلثين ، من أثمانهم . وذلك إذا أراد واحداً
منهم ، ولم يعرف أيهم .

وأما إن قال : أحد عبده - مرسلًا . ولم يعتمد واحدًا منهم ، فإنهم يعقون .
ولا سماية عليهم بشيء .
وإن قال لأمته : ولدك حر . ولها أولاد كثير .
فمن أبي سعيد : إن العتيق يقع على أولادها كلهم .
وإن قال : نويت واحدًا منهم .
فقول : له نيته .
وقول : لانية له ، في ذلك .
وإن قال لها : إن ولدت ، فولدك حر . ولها أولاد - حين قال ذلك . ثم ولدت ،
فالعتيق يقع على جميع أولادها الذين هو يملكهم .
وإن مر رجل ، على جماعة من العبيد لغيره . وفيهم له عبد . فقال : أحدكم حر .
فمن أبي سعيد - رحمه الله - أن عبده يعق .
وقول : لا يعق ، حتى يقصده بالعتق .
وإن كان الجماعة أحرارًا ، عتق عبده ، نواه بالعتق ، أو لم يفوه .
وقول : لا يعق ، حتى يسمى له باسمه .
وقول : إن نواه عتق . وإن لم يفوه ، لم يعق .
ومن أعتق نصف عبده . ولم يسم من أعتق ، فإنهم يقيمون قيمة عدل .
ثم يهدم النصف من جميعهم . ويستسعون بالنصف الباقي . وهم أحرار كلهم .
وإن ضاق ثلث مال السيد ، عن نصف قيمتهم ، استسعوا بما نقص من الثالث .
ويكون نصف قيمتهم ووصاياه ، في ثلث ماله . إذا كان قوله هذا ، في مرضه .

وقيل في رجل ، عنده ثلاثة عبيد . فدخل عليه منهم اثنان . فقال : أحدكما حر . ثم خرج واحد ، ودخل الثالث ، مع أحد العبيدين . فقال : أحدكما حر . فقول : يعق من كل واحد نصفه ، إن كان قال ذلك ، في صحته . وإن كان في مرضه ، عتق من كل واحد ثلثه ، إذا لم يكن له مال غيرهم . ويستسعون ببقية أثمانهم . فإن كان له مال ، يخرجون من ثلثه ، عتق من كل واحد نصفه .

وقول : إن الذي دخل مع الأول ، ودخل معه الثاني ، يعق كله . ويعتق من الآخرين ، من كل واحد منهما نصفه ، إن كان في الصحة .

وعن أبي الحواري - رحمه الله - في رجل ، له عشرة غلمان . فقال : إن فعل كذا وكذا ، ففلامه حر ، لوجه الله تعالى . ففلامه الغلمان . وقال كل واحد منهم : أنا الذي أعتقني ، فإنهم كلهم يعتقون . ويسعى كل واحد منهم لسيده ، بقسعة أعشار ثمنه .

ومن مر على عبيد . فقال : أنتم أحرار . وفيهم له مملوك ، أعتق مملوكه . علم أنه فيهم ، أو لم يعلم .

وسئل بعض الفقهاء ، عن رجل ، له ثلاثة ممالك . ووقفوا على الباب . فقال : واحد منهم حر . ولم يعرف أيهم أراد .

قال : إنه لا يجب عليه عتق الجميع . ولكن يؤمر : أن لا يبيع الحر منهم . ولا يستأجره . وعليه نفقة كل واحد منهم ، على الانفراد ، وكسوته ، حتى يقر بعق من أعتق .

وإن كان عليه كفارة ظهار ، جاز له أن يمتق منهم الذى هو دون المعتق .
 وإن قال : أحدهم حر . ولم يقصد إلى أحد بعيثه بنية ، ولا تسمية ، ولا إشارة ،
 لم يجز عتق أحدهم ، عن لازم عليه .
 وإن قال : أحد عبده حر . ثم قال بعد ذلك : إنه أراد واحداً منهم بعيثه
 بالمعتق ، وقصد إليه . وأنكر العبيد ذلك ، وطلبوا الإنصاف . نفى الحكم :
 ليس له نية بعد ذلك - فى بعض القول .
 وفى بعض القول : يقبل قوله ، مع بعيثه : أنه أراد فلاناً بعيثه - على قول من
 يجيز الاستثناء بالنية .

فصل

ومن أعتق جارية ، واستثنى ما فى بطنها من ولد . فقد قيل : له ذلك ، إذا
 كان قد نفخ فيه الروح .
 وقول : له منفوية فى الولد ، إذا جاءت به ، لأقل من سبعة أشهر .
 وعن الحسن : أنها حران .
 وقال الربيع : أما فى البيع ، فله أن يستثنى . وأما فى المتيق ، فأنه أعلم .
 وقال أبو عبد الله : سمعنا أن له منفوية ، إذا جاءت به ، لأقل من سبعة أشهر ،
 هذا أعتقها ، وهو مملوك .
 وإن جاءت به لسبعة أشهر ، أو أكثر ، فهو حر ، وهذا رأى أحب إلينا .
 وقال أبو المؤثر : له ما استثنى . تحرك الولد ، أو لم يتحرك .

وقال أبو الحسن : إن استثناه ، وقد تحرك . فعند بعضهم : له مشنوية .
 وقول : لا ينفعه الاستثناء ؛ لأن الولد - وهو في بطنها - : بضعة منها .
 ولا يدري أنه حي ، أو ميت .
 ووقف آخرون عن ذلك .

فصل

وقيل : من كان له غلامان اسمهما : مبارك . فقال : إن مبارك حر ، إن
 فعات كذا وكذا . فله نيته ، ويقع العتق ، على الذى أراد .
 وإن لم تسكن له نية لأحدهما ، عتقا جميعاً . ولا ينفعه أن يوقع نية . والمولى
 أن يستمعيهما ، فى نصف أثمانهما . ولا ينفعه أن يوقع نية على أحدهما ، بعد ذلك .
 إلا أن يحضر الفية ، عند لفظ اليمين . والله أعلم . وبه التوفيق .

القول الخامس والعشرون

في العتق بالولد والفكاح

قال محمد بن محبوب - رحمه الله - : من قال لجاريته : إن ولدت ولداً ، فهو حر . فولدت ولدين ، في بطن واحد . فقيه اختلاف .

فقول : يعتق الأول منهما .

وقول : يعتقان جميعاً . ويسعى كل واحد منهما ، في نصف قيمته ، إذا بلغا . وإن قال : إن ولدت غلاماً ، فأنت حر . فولدت غلاماً وجارية . فإن كان الغلام أولاً ، فهي والجارية حرتان . والغلام مملوك .

وإن ولدت الجارية أولاً . ثم الغلام ، عقت . والولدان مملوكان .

وإن ولدت غلامين . فالأول مملوك ، وهي والباقي حران .

وإن قال : كلما ولدت ولداً ، فهو حر . فباعها ، فولدت عند المشتري . فهو حر ، من مال البائع . وهو عيب في الجارية ، ترد به .

وقال بعض أصحابنا : لا يعتق من مال أحدهما . ولا يكون ذلك عيباً ؛ لأنه أعفق ما لا يملك . ولم تكن في ملكه ، إلا أن يكون باعها . وهي حامل حملاً ميتاً .

وإن قال لجاريته للصبي : كل ولد تلده هذه الجارية ، فهو حر . ثم بلغت الجارية . فما ولدت الجارية في ملكه ، فإنهم يعتقون . وما ولدت في غير ملكه ،

فهم عبيد ؛ لأنها خرجت من ملكه . وليس لها ولد ، يفسح عليه العتق ، إلا أن تكون خرجت من ملكه حاملا ، فإن ما في بطنها يمتق .

وإن قال لجارية : أول ولد تلديه غلاما ، فهو حر . فولدت غلاما وجارية ، لم تدرك أيهما أولا . وادعت أنها ولدت الغلام أولا . فمليها البينة ؛ لأنها هي المدعية .

وفي موضع : إن قال : أول ولد تلده أمة ، فهو حر . فولدت ولدين ، لا يدري أيهما أولا ، فإنهما بعثقان .
وعلى قول : يستقسمان بنصف أثمانهما .

وإن قال لأمة : إذا ولدت ، فأنت حرة . فولدت ولداً ، فهي حرة . والولد مملوك ؛ لأنها عتقت ، بعد أن ولدت .
ولو ولدت آخر ، في ذلك البطن ، فهو حر ، لأنه قال : إذا ولدت ، فأنت حرة .

وإن قال : إذا وضعت ما في بطنك ، فأنت حرة . فحتى تضع ما في بطنها .
ثم تعتق ، على ما وضعت مما يليك .

وإن قال : إذا ولدت ولداً ، فأنت حرة . فأسقطت . فإذا تبين جوارح المولود عتقت .

وإن قال : إذا ولدت ، فولدك حر .

فإن أرسل القول إرسالاً ، عتق - على قول - كلما ولدت . ورأى : أنه يعتق ما ولدت ، في الوقت .

وإن قال : كل ولد تلده أمته ، فهو حر . ولم يعلم المشتري بذلك . وإن علم وأراد ردها ، فله ذلك . وفي النفس من ذلك ؛ لأنه أعتق ما لا يملك .

وإن قال لأمة : إذا ولدت ولدآ ، فهو حر . فإن ولدت ولدآ ، فإنه يعتق . وأما إن قال لها : ولدك حر . فجاءت به لسقة أشهر ، أو أكثر ، لم يعتق .

وفي بعض النقول : أنه قال : لا يعتق على ما لا يملك . ولا يدخل الأول في هذا . ونهى النبي ﷺ ، عن إرسال العتق ، قبل الملك .

وعن أبي معاوية - رحمه الله - في رجل قال لأمة : إذا ولدت ولدآ ، فهو حر . فولدت ولدبن ، في بطن واحد .

فقال : قال مشعدة بن تميم : يعتقان جميعا . ويسعى كل واحد ، بنصف ثمنه .

وقال سليمان بن عثمان : يعتق الأول منهما ، والآخر مملوك .

وإن ولدتها في بطن واحد . ولا يعلم أيهما ولد قبل صاحبه .

فقول : يعتقان جميعا . ويسعى كل واحد منهما ، في نصف قيمته يوم ولدا .

وقول : يعتقان . ولا سعاية عليهما .

وإن تزوج رجل أمة ، على أن أول ولد تلده ، فهو حر . فولدت ولدبن ،

في بطن واحد ، لم يعرف أيهما ولد قبل صاحبه ، فهما حران . ولا شيء عليهما ، ولا على أبيهما ، بسبب التحرير .

ومن قال لجارية - وهي حامل - : إذا ولدت ، أو إن ولدت ، فأنت حرة .

فصبت حملها دما عتقت .

وقول: لا يكون ذلك ولدا ، حتى تلد ولدا ، مستقبيناً خلقه .

وقول: إذا استبان شيء من خلقه . وإلا فلا يكون ذلك ولدا .

وإن لم تكن حاملا ، فحملت وصبيته دما ، فلا تعتق .

وإن طرحه مضخة ، أو لحمة ، فلا تعتق ، حتى تطرحه خلقاً بيضا ، أو تبين مده جارحة ، كان حياً ، أو ميئاً . ثم تعتق .

وإن قال: إن ولدت ولدين ، فأحدهما حر . فولدت ولدين ، فإنهما يمتقان جميعا ويسعى كل واحد منهما بنصف ثمنه .

وقول: لا سعاية عليهما .

وإن مات أحدهما ، قبل الميلاد أو بعده . فكذلك القول فيه ، إذا كان الميت بين الجوارح .

وإن قال : إن وضعت ما في بطنك غلاما ، فأنت حرة . فوضعت غلامين ، أو ثلاثة ، فإنها لا تعتق ، حتى تضع غلاما واحدا .

وإن قال : إن ولدت ما في بطنك غلاما ، فأنت حرة . فوضعت غلامين ، أو ثلاثة ، فإنها تعتق ، بأول ولد يكون الأول من الأولاد مملوكا ، والآخران حرين .

وإن قال: إن ولدت ما في بطنك غلاما ، فهو حر . فولدت غلامين .

فقول : يمتق الأول منهما . ولا يمتق الآخر .

وقول : يمتقان جميعا ويستسعيان بنصف قيمتهما .

وإن قال : أول ولد تلديه، في بطنك هذا، فهو حر . فولدت اثنين . فالأول منهما حر ، إذا عرف ذلك .

وإن لم يعرف ، عتقا جميعا . ويستسعيان بنصف قيمتهما .

وإن قال لجاريته - وهي حبلى - : إن ولدت غلاما ، فأنت حرة . فولدت جارية . ثم ولدت غلاما ، فهي حرة . وللغلام والجارية مملوكان .

وإن ولدت غلاما . ثم ولدت جارية ، فهي حرة . والجارية حرة ، وللغلام مملوك .

وإن قال : إن ولدت ولدا ، فهو حر . فولدت ولدا ميثا . ثم ولدت ولدا حيا ، في بطن آخر ، فإنه يكون حرا .

وإن قال : إن ولدت ، فأنت حرة . فإذا ولدت صارت حرة . وولدها ذلك مملوك .

فإن طرحت آخر ، في ذلك البطن ، فهو حر ، لأنها طرحته ، وهي حرة .

وإن قال : إذا وضعت ما في بطنك ، فأنت حرة . فحتى تضع ما في بطنها ، ثم تصير حرة . والذين وضعهم في ذلك البطن مملوك .

وإن قال : إن ولدت ، فوالدك حر . ثم قال : إنه نوى ما في بطنها ذلك ، فله نيته .

وإن مات قبل أن تلم نيته وأرسل القول إرسالا . فنخاف أن يتحرر كل ولد ولده .

وإن قال: كل مملوك لى ذكر، فهو حر. وجاريته حامل. فولدت ولدا ذكرا.
فإن كان يوم قال، قد نفخ فيه الروح، فهو حر. والروح تنفخ على أربعة أشهر.
وإن قال: إن ولدت جارية، فهي حرة. فمات السيد، قبل أن تلد. ثم ولدت
فتى ما ولدت عتقت، كان ذلك فى حياة السيد، أو بعد موته. والولد يكون مملوكا.
وإن قال: كل ولد ولدته، فهو حر. فمات السيد، قبل أن تلد الأمة. فإن
كل ولد ولدته فهو حر. ويقوم هذا مقام التقدير. كانت عند قوله هذا حاملا،
أو غير حامل.

وإن قال لأمته: بكرك حر. فولدت سقطا. فليس ذلك بشيء. فإن ولدت
بعد ذلك ولدا تاما، فهو حر.

وإن قال: يوم تفصلين ولدك، فأنت حرة. فمات الولد. أو قال: إذا فصلت
ولدك، فأنت حرة. فمات الولد قبل وقت الفصل، فلا تمتق. إذا مات، قبل أن
تفصله. والله أعلم.

فصل

وقيل: إذا قال: إن تزوجت امرأة، فغلامي حر. فتزوج أمة، عتق غلامه
إلا على قول من لا يجيز تزويج الأمة، لا يثبت على تزويج الحرة. فإن هؤلاء
لا يرونه عتقا.

وإن قال لامرأته: كل منية تسريتها عليك، فهي حرة. وله يوم قال ذلك

القول - أمة . فتسراها من بعد ، فإنها تعتق ، إذا وطئ الأمة وطأً ، يلتقي فيه
 الختانان . وإن زاد على ذلك ، حرمت عليه ، لأنه وطئ حرة ، بلا عقد نسكاح .
 ومن كان له أربع جوار . فقال : إذا وطئ ، أو كلما وطئ واحدة منهم ،
 عتقن الثلاث ، ولم تعتق التي وطئ . ولا يستسعين بشيء . والله أعلم .
 وبه التوفيق .

* * *

القول السادس والعشرون

في العمق باليمين على الفعل

عن أبي الخوارى - رحمه الله - في رجل قال للجارية: إن لم أفعل كذا وكذا،
فهي حرة لوجه الله . ثم باعها .

قيل : إن لم يفعل . ثم فعل من بعد أن باعها ، وهي في ملك الآخر . فليس
له أن يطأها ، ولا يبيعها ، حتى يفعل ، أو يموت هو ، أو هي . فإذا مات ، ولم
يفعل ، عقت الجارية .

وإن حلف على فعلها . فإن لم تفعل هي ذلك ، حتى مات هو . ثم فعلت من
بعد موته ، لم تعق الجارية . وهذا إذا قال لها : إن لم أفعل . وهو غير قوله : إن
فعلت .

قال أبو معاوية : إذا قال لها : إن لم يفعل كذا وكذا . فليس له أن يطأها .
ويستخدمها . فإذا هلك ذلك الشيء عقت .

وإن قال : إن فعلت ذلك الشيء ، بعد موته ، عقت .

وقال أبو الخوارى : إذا مات السيد . ولم تفعل الجارية ذلك ، فهي مملوكة .
ولا عتق بعد موت السيد ؛ لأنها قد خرجت من ملكه ، ولو لم تفعل ذلك . ولو
أنت حالة ، لا يقدر على فعل ذلك ؛ لأنه لا معنى لقوله : إن فعلت ذلك . لم تعق ؛
لأنها في الأصل ؛ إنما تكون مملوكة بفعله . وإنما تكون حرة ، بترك فعله .

وحفظ أبو المؤثر ، عن محمد بن محبوب - رحمه الله - فيمن قال لغلامه : إن لم أضربك ، فأنت حر . فليس له أن يبيعه ، ولا يهبه .

فإن مات السيد ، قبل أن يضربه ، فالعبد حر .

وإن مات العبد ، قبل أن يضربه السيد ، فعليه أن يعتق مثله .

ولو قال السيد لعبده : إن لم تدخل هذه الدار ، هذه الليلة ، فأنت حر . وإن لم تلبس هذا الثوب ، فأنت حر . وإن لم تأكل هذا الطعام ، فأنت حر .

فقال السيد : إن العبد قد لبس الثوب ، أو دخل الدار ، أو أكل الطعام . وقال العبد : لم أفعل شيئاً من ذلك .

فأقول قول العبد ، في ذلك . ويعتق ، إلا أن يأتي السيد ببينة ، على قوله . وإن قال له : إن فعلت الليلة كذا وكذا ، فأنت حر .

فإذا قال : إنه قد فعل ذلك ، في تلك الليلة ، فهو حر .

وإن قال ذلك بعد الليلة ، فهو مدع . وعليه البينة على فعله ، إلا أن يكون مما لا يمكن فيه البينة ، على فعله . مثل أن يقول له : إن وطأت امرأتك الليلة ، فأنت حر . وإن احتملت ، أو إن بت عرياناً ، وأشبه هذا . فهو مصدق . ويعتق ، وإن قال : في الليلة ، أو بعد الليلة .

ومن قال لغلامه : إذا أتيتني بكذا وكذا ، من قرية كذا ، فأنت حر . فخرج الغلام فجاء به ، وقد مات السيد . فأخاف أن لا يعتق الغلام .

وحفظ أبو المؤثر - في رجل قال لعلامة : إن أكلت هذه الخبزة ، فأنت حر . فله أن يبيعه ، أو يأكلها .

فإن قال له : إن لم تأكل هذه الخبزة ، فأنت حر . فليس له أن يبيعه ، حتى يأكلها . فإن جاءت منزلة ، لا يقدر على أكلها ، عتق .

وقول : لا يبيعه ، إذا قال له : إن أكلت هذا الرغيف ، حتى تأبى حالة ، لا يقدر على أكله . ثم يجوز يبيعه .

وإن قال لعلامة : إذا فعلت كذا وكذا ، فأنت حر . فقال الغلام - بعد ذلك المجلس - : قد فعلت فالقول قوله .

وإن قال لعلامة : إن لم تفعل كذا وكذا ، فأنت حر . فقال العبد : لا أفعل . فهو مملوك ، حتى يموت السيد ثم هو حر . أو يعلم أن الشيء الذي قال له : إن لم تفعله ، قد فات فعله . فإنه يقع العتق بذلك ، قبل موت السيد .

وعن محمد بن محبوب - رحمهما الله - فيمن حلف ، بعتق رقيقه ، وطلاق نسائه ، لا أفعل كذا وكذا . ثم باع بعض الرقيق ، وطلق بعض النساء . وأخلف غيرهم . ثم حنث .

قال : يطلق ما كان في حباله من النساء . ويعتق ما كان في ملكه من الرقيق ، يوم يحنث .

ولو قال : لو تزوج فلانة ، فهي طالق ، أو ملك فلاناً ، فهو حر . ثم تزوج

— ١٦٣ —

فلانة ، وملاك فلانا ، لم يقع طلاق . ولا عتق ؛ لأنه لا طلاق إلا بعد نسكاح .
ولا عتق إلا بعد ملك يمين .

ومن قال : إن فعلت كذا وكذا ، فعلى عتق رقبة .

قال أبو يحيى : يكفر بيميناً .

وقال أبو الحواري - عن أبي معاوية - : إن لم يحد عتق رقبة ، صام شهرين
مقتامين .

ومن قال : إن لم آكل هذه اللحمة ، فعبدى حر . فملك اللحم ، من قبل أن
يأكله ، عتق العبد .

وقيل في امرأة ، حلفت : لا تزوج فلاناً ، بصدقة مالها ، وعتق عبيدها . فأمرها
جابر بن زيد : أن تبيع عبيدها . ثم تزوج - إن شاءت .

وأما إن جعل العتق ، على فعل العبد . فليس للمولى بيعه .

وإن جعل عتقه ، على فعل سيده . فله أن يزيله ، ببيع ، أو هبة ، أو بما شاء .

وقول : لا يجوز بيعه ، كان العتق على فعل السيد ، أو العبد ، إلا أن يقول :
إن لم يفعل السيد ، أو للعبد الشيء الفلاني . فعلى هذا ، لا يجوز بيع العبد ، على
حال ؛ لأن إن لم ، غير إن . و « إن » لا يقع بها إيلاء .

وكذلك لا يقع بها حجر البيع ، ولا حجر الوطء ، إلا في قوله : إن وطئت ،
فأنت طالق ، فإنه يحجر الوطء عليه . وتبين بالإيلاء .

وقول : إن قال ابعده : إن فعلت كذا وكذا ، إنه لا يقع موقع اليمين . وله
بيعه ، قبل أن يفعل ، وقبل وجوب الحفث .

وقول : إنه يقع موقع التدبير فعلى هذا لا يجوز له بيعه . وهو بمنزلة المدبر .
فمضى ما فعل ، وقع العتق . والله أعلم . وبه اليونانيق .

* * *

القول السابع والعشرون

في المدبر وأحكام التدبير

والترغيب في التدبير

اجتمع أهل العلم على أن من دبر عبده ، أو أمته ، ولم يرجع عن ذلك ، حتى مات . فالمدبر يخرج من الثلث ، بعد قضاء دينه ، إن كان عليه دين ، وإنفاذ وصاياه ، إن كان أوصى بها ، أو تجب حرية المدبر ، بعد وفاة من دبره عليه .

والتدبير ضربان : تدبير مطلق . مثل قوله لعبده : أنت مدبر .
والثاني : ما عقد على صفة . مثل أن يقول : إذا قدم زيد ، فأنت مدبر . فإذا قدم زيد ، كان مدبراً وإذا لم يقدم ، فليس بمدبر . والتدبير يقع بعد الموت .
وقال الشيخ أبو محمد - رحمه الله - : اختلفوا في التدبير ، في حال الصحة .
فنقول : يكون من رأس المال .

وقول : من الثلث وفي المرض : من ثلث المال .
وقال آخرون : تدبير الصحة والمرض ، من الثلث وهذا القول أنظر ؛ لأن العتق يقع بالموت ؛ لأن الوصية - في الصحة والمرض - من الثلث . والعتق مثله .
وهو قول جابر بن زيد .

وقال ابن مسعود وغيره : إنه من جميع المال ؛ لما روى عن ^(١) النبي ﷺ -

أنه قال : المدبر من الثلث .

(١) أخرجه البيهقي عن ابن عمر .

وأجمعوا : أنه - إذا دبره في المرض - إنه من ثلث المال ، مع الوصايا .
 والتدبير : مأخوذ من التدبر ؛ لأن سيده أعتقه بعد عمانه . والمات : دبر
 الحياة فقيل : مدبر .

وقد يقال أيضاً : أعتقه عن دبره . ولا يقال ذلك ، في غير العبيد .
 ولو جعل فرساً في سبيل الله ، أو نخلاً ، أو داراً ، بعد وفاته ، لم يجوز في اللغة ،
 أن يقع على هذا اسم تدبير .

ولا يقال : فرس مدبر . ولا نخل مدبرة .

وجفاية المذبر جفاية عبد ، غير مدبر .

ولا طلاق للمدبر ، في حياة سيده ، إلا بإذنه .

ولو مات المدبر ، مات عبداً . وميراثه لمولاه ؛ لأنه يعتق بموت السيد .

ومن دبر عبده ، في صحته ومات ، وعليه دين ، يحيط بالعبد ، فإنه يعتق .
 ولا يستعصيه الغرماء في ثمنه بمحقوقهم .

ومن دبر عبده ، على نفسه . فقتله خطأ . فإن الدية تكون على عاقلة السيد ؛
 لأن عاقلة المدبر ، هي عاقلة السيد .

فإن قتلته متعمداً ، قتل به ، إن اختار ولى الدم ذلك .

وإن استبقاه ، فهو مملوك ؛ لأنه قتلته متعمداً . فكان سبيله ، سبيل من قتل
 وارثه فحرم الميراث . فهكذا العبد ، يحرم الحرية ، قياساً عليه .

وفي بعض القول : إنه يعتق .

ومن كان له جارية يطؤها . فدبرها على نفسه في حيساته . فاشترت الجارية عبداً ، أو أرضاً ، أو نخلاً ، من عند السيد ، أو غيره . ثم مات السيد بعد ذلك . ولم يغير عليها . فإن كان أوصى لها به ، فهو لها . وإلا لم يثبت ذلك لها ، على الورثة .

وإذا صارت حرة . ففأى يدها جائز شراؤه ، حتى يعلم أنه لغيرها ، أو تقر به للغير .

ومن دبر عبده ، على نفسه ، أو غيره ، فلا رجعة له في التدبير . وله الرجعة في الخدمة ، حتى يموت ، أو يموت من دبر عليه .

ومن دبر عبده ، فقتل العبد السيد . فهو عبد للورثة . ولا يعتق . وقال أبو الوائيد : من قتل عبداً مدبراً ، إن على القاتل ثمنه . أو عبداً مثله . فإن أخذ عبداً مثله . فأحب أن يكون ذلك العبد مدبراً . وإن لم يدبره ، فهو مملوك . ولا تدبير عليه . وعلى القاتل عتق رقبة .

والمدبر والمدبرة - إذا سبها المدو ، أو اشتراها مولاها الأول - فمهما على تدبيرهما . والله أعلم .

ومن دبر غلامه ، وعليه دين . ولم يترك وفاء لدينه . فإن كان ذلك في الصحة ، فلا تبعه على الغلمان . وهم أحرار . وإن كان عند موته ، سعى الغلمان للديان بشتمهم وهم أحرار .

وعن أبي حنبل - رحمه الله - من أقر بتدبير جارية له ، بعد ما باعها ، وصارت في ملك غيره . فعليه أن يعالج ، في خلاصها من المشتري . فإن أدرك ذلك ، فهي أولى بالتدبير . وإن مات ، فليوص في ماله .

ومن قال في مرضه : إن مت في مرضي هذه ، فعبدى حر . وإن حييت ، فهو رقبة فلما صح من مرضه . قال : قد رجعت عن ذلك .

قال : قد يكون العبد رقبة ، وليس له فيه رجعة - إذا صح .

وإذا دبر عبده ، على أجنبي ، جاز تدبيره . والمدير عليه خدمته ، أيام حياته . فإذا مات ، صار المدير حرّاً .

وإن دبره ، على بعض الورثة ، صح فيه التدبير . وبطلت الوصية للوارث منه . وكانت خدمته لسائر الورثة .

وإذا مات المدير عليه . وخرج المدير بالحرية ، بشرط التدبير ، اعتبرت قيمته .

وإن كانت تخرج من ثلث المال ، الذي دبره ، خرج حرّاً . ولا شيء عليه .

وإن لم يخرج من الثلث ، سعى بنفسه ، ببقية الحصّة ، على ما يراه العبدول .

والمدير إذا كان له مال . ومات سيده . أو الأمة المدبرة ، إذا كان لها على زوجها صداق ، فيموت سيدها . فإن مال المدير له .

وقول : إن المدير كالمعتق . وهو عبد ، حتى يعتق .

فإذا عتق العبد فقد اختلف في ماله الظاهر ، من صداق ، أو غيره .

فقول : إنه له ، حتى يشترطه السيد .

وقول : للسيد . ما لم يشترطه له السيد . هذا في المال الظاهر وأما في المال

المنفي ، فهو للسيد .

فصل

وإن قال رجل : غلامى فلان مديبر ، على ولى فلان ، دون أولادى ، إنه لا يكون للولد مديبرا ، دون الورثة .

وقول : إن مات الولد ، المديبر عليه العبد . فالعبد حر ؛ لأنه أوصى بمقتين : حق لله ، وحق المخلوق . وحق المخلوق باطل ؛ لأنه وارث . وحق الله ثابت . وإن دبر عبده ، على زوجته فيوم تموت زوجته ، فهو حر .

فإذا ماتت زوجته ، فليس لورثته ، ولا لورثتها - فى ذلك - رجعة .

وأولاد المديرة ، قبل أن تعق ، هم بمالك .

ولو مات المديبر ، وقد خرج نصف الولد منها . فالولد حر - فى قول بعض الأشياخ .

وأما كل ولد ولده ، فى حياة من دبرها . ولم تكن عفت ، فهم بمالك . ومن دبر من عبده شيئا ، صار العبد كله مديبرا .

وكذلك إن أعقق مئة شيئا ، عتق كله .

ومن دبر أمته ، فى مرضه . ثم ندم . ثم قال : إني أوصى أن يخرج عني بشئها . فإن كانت الأمة ، تخرج من ثلث ماله ، فهي حرة .

وليوص بالحبس - إن شاء - فى بقية ثلث ماله ، إن كانت تخرج من الثلث .

فإنما لها من ثمنها الثلث . وتستسمى - فى ثلثي ثمنها - لورثته

وإن قال : غلامى رقيق على والدتى . فإذا ماتت والدتى ، فهو حر . وهى وصية

من الثلث .

. وإن لم يخرج من الثلث ، استسمى الغلام ، بما بقي . وإنما يحسب ذلك ، إذا أعتق الغلام .

ومن دبر عبداً صغيراً ، فنفقته في الثلث . فإذا أدرك . وكان عليه سماية ، تلحقه في رقبته ، سعى لأهل المال .

وقول : إذا دبره في الصحة ، أو أعتقه ، كان من رأس المال . ونفقته : ضمان عليه من رأس المال ، ديناً عليه . ولا سماية على الصبي ، بعد بلوغه .

وإذا أعتقه أو دبره في المرض ، فهو من الثلث . ونفقته في الثلث ولا سماية على الصبي .

ومن دبر غلامه ، في صحته . وعليه دين ، يحيط بثمنه . وليس له مال غيره ، فالغلام يصير حراً . ولا يلحقه الفرمان بشيء .

وإن دبره مرضه ، استسماه للفرمان بثمنه .

وقال الحسن بن أحمد - رحمه الله - : إذا دبره في مرضه ، فإنه يباع في الدين

فصل

ومن دبر عبداً له ، على اثنين . وجعل خدمته بينهما . فمات أحدهما ، فلا يعتق ، حتى يموتا جميعاً . فإذا مات أحدهما ، فالخدمة للباقي منهما ؛ لأنه جعله مدبراً عليهما ، يخدمهما . ولم يحمل لكل واحد منهما ، شيئاً معلوماً . فعليه خدمتهما إلى مماتهما . فن مات منهما ، فقد انقضى الذي له . والخدمة للحي منهما ، إلى أن يموت .

والمدبر والمذبرة - إذا سباهما العدو ، واشترهما مولاهما الأول - فهما على تدبيرهما . والله أعلم .

فصل

وعن أبى الخوارى - رحمه الله - فى رجل أرقب عبدا له ، على ابنه إلى أن يموتا . ماتت إحداها . فإن الرقبة لا تجوز للوارث إلا بحق . والرقبة إنما هى وقف ، وليست بتدبير ؛ إلا أن يقول : قد أرقبت هذا العبد ، على فلان ، أو على بنه ، إلى أن يموتا . ثم هو حر .

فإذا ماتت إحدى المدبر عليهما ، فالعبد مملوك إلى أن تموت الأخرى . وتخدم للباقية ، بقدر سهمها ونصيبها من ميراثها ، من أختها . وتخدم ببقية ورثة الأخت الميتة ، بقدر ميراثهم منها . وهذا إذا كان مدبرا .

وأما الرقة والوقوف ، فلا تجوز للوارث . وإنما له من العبد ميراثه . وإن قال - وهو مريض - : اشهدوا أن جاريتى فلانة رقة ، على ولدى فلان ومات المرقب ، وماتت الجارية . فإن الوقف والرقة ، لا تجوز لوارث . فما تركت هذه الجارية ، فهو لجميع الورثة .

وإن رقبها على أجنبي . ثم ماتت الجارية . فما تركت ، فهو للورثة . وليس لمن أرقب عليه ، إلا الخدمة . وليس بين الرقة والتدبير فرق فى المعنى .
وأما اللفظ فيقال : هذا مرقب وهذا مدبر . وهما ينتظر بهما ، موت من دبر ورقب .

فإذا قال : قد دبرت عبدي ، على نفسى ثبت ، ولو لم يقل : إنه حر بعد موتى .
وأما إذا قال : قد رقبت عبدي ، على نفسى ، أو على فلان .
فقول : لا يصح ، حتى يقول : فإذا مت فهو حر .

وفي الضياع :

والرقبة - إذا قال : هذه للدار ، أو هذا العبد رقبة على فلان ، له غلته إلى وقت كذا وكذا .

وإن قال : هو عليه رقبة . ولم يبين غير ذلك ، فهو ضعيف عندنا ، حتى يبين ذلك . .

وكذلك إذا قال : هذا العبد رقبة على فلان ، له غلته . فما كان حيناً ورجع ، فله الرجعة . وكذلك في المعرى .

وقال أبو إبراهيم : من قال - وهو صحيح لآخر - : قد أرقبت عليك غلامي هذا . ثم أقبضه إليه . فأرجو أن يكون هذا رقبة ؛ لأن الرقبة عطية . والعطية جائزة ، في الصحة .

وإن قال - عند وفاته - غلامي رقبة على ولدي فلان . وله أولاد ، فإنه يكون بين الجميع . فإذا هلك من رقب عليه ، عيق العبد . وأولاد المرقبة مما يليك ، ثورثة من رقبها . وإن ولدت - بعد ما عتقت - عتقوا .

وقال أبو الحواري - رحمه الله - : إذا قالت امرأة : جاريتي فلانة رقبة ، عن ابنتي فلانة ، إلى أن تبلغ ، فهو ثابت . وهي رقبة عليها . وهذا شبه الإقرار ، إلا أن يقول : قد أرقبت جاريتي ، على ابنتي فلانة . فهذا ليس بشيء ، حتى يقول بحق . والله أعلم . وبه التوفيق .

القول الثامن والعشرون

في بيع المدبر

وأفراط التدبير

قال أبو عبد الله: لا يباع المدبر. وأرخص ما سمعنا: أنه إذا دبر الرجل عبده . ثم تلف ماله . ولم يبق له مال . ولزمه دين ، إنه يجوز له أن يبيعه ، في مرضه ، في بلده ويكون البيع في خدمته ، حتى يبلغ التدبير أجله . ويشهد على ذلك عدولا .

فإن رضى المشتري ، بهذا البيع . فذلك إلميه .

وإن نقض البيع ، لحال التدبير ، فله ذلك .

وأما أن يبيعه ، من غير دين ، فلا .

وقول : إن بيع الخدمة جائز ، ولو لم يكن على المدبر دين .

ويوجد في بعض الآثار - في المدبر - إذا احتاج سيده إلى بيعه .

فمن فتادة ، عن الشعبي: أنه يجوز له ذلك .

وبعض : كره ذلك .

وبعض لم يجوز بيعه ، على كل حال . احتاج ، أو لم يحتج .

وبعض يميز بيعه في الدين . ويحكم عليه بذلك .

وقول : يجوز بيعه في الحاجة والدين .

وقول : لا يجوز بيعه ، في دين ، أدانته بعد التدبير .

ويجوز بيعه في دين ، أدانته قبل التدبير .

وقول : لا يجوز بيعه ، إلا أن يبيع خدمته .

وقول : لا يجوز بيع خدمته ؛ لأنها مجهولة . ولكن يؤجر سفين معروفة .

فإن مات قبل المدة ، رد على المستأجر له ، بقدر ما نكس من الأيام .

وقول : بيع الخدمة ، يتم مع المتاعمة ، وينقضى عقد المفاوضة .

وقول : يجوز بيعه لمن يعتقه .

وقول : يجوز بيعه لنفسه ؛ لأنه يعتق ، إذا ملك نفسه .

فإن مات السيد ، قبل أن يسلم الثمن ، كان الثمن للورثة .

ومن كتاب الأشياخ :

وسأله عن المدبر : جائز أم لا ؟

قال : لا ؛ لأنه عاهد الله . فعليه الوفاء ، لأن الله يقول « كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ

أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ » . وإن شرط أنه مدبر . وأشهد على ذلك ؛ لأنه يمكن

موت البينة ، وموت المشتري . فيصير مملوكاً للورثة . وهو حر .

وإن باع الخدمة ، فذلك شيء مجهول . والخدمة عرض

وإن ولدت الأمة المدبرة عند المشتري ، فهم ممالك للمشتري . ولا يثبت له

شيء من الأولاد .

ومن باع مدبراً ، واستثنى أنه مدبر . فليس عليه شيء ، إذا لم يقدر على رده .

وإن لم يستثن حين باعه ، فلم يقدر عليه ، فإنه يعتق عبداً ، بقيمة العبد الذي

باعه ، قيمة مدبر .

فإن لم يبلغ قيمة عبد ، جعل في رقبة تعتق .

ويوجد عن جابر بن زيد - رحمه الله - أن المدبر، لا يباع في الدين . ووافقه على هذا أبو حنيفة .

وأما الشافعي وداود، فإنهما جوزا بيع المدبر، على كل حال . وأجاز بيع خدمته مالك والشافعي وأصحاب الرأي .

والأصح : قول جابر بن زيد : أنه لا يجوز بيع المدبر؛ لأنه إنما له الخدمة، دون الرقبة . والله أعلم .

فصل

ومن قال : غلامي مدبر على ، أو مدبر . ولم يقل : على . فكل ذلك سواء ، وهو مدبر .

وإن قال في مرضه الذي مات فيه ، أو لم يميت فيه - : إن مت من مرضي ، أو حدث بي حدث فيه ، فغلامي : فلان وفلان ، لا يملك كان بعدي فهذا تدبير . فإذا مات ، فقد هتق العبدان . وهما حران بعده .

وقال أبو سعيد - رحمه الله - : إن المدبر على زيد ، إنما يملك منه زيد الخدمة خاصة ، دون الرقبة . والرقبة للمدبرة .

وإن قال السيد : قد جعلت هذا العبد مدبراً ، على فلان فهذا تدبير ، يبيع له الخدمة .

وإن قال : إذا مات رلدي هذا ، فليس لأحد في عيدي هذا ملكة . وهو قد وقف عليه . فهذا تدبير .

— ١٧٦ —

وإن قال لعلامه : لا يملك ولا يملك عليه ، أو لا يملك معه ، أو لا يملكه ،
أو لا يملكونه إن هذا كله ، لا يقع به عتق ، ولا تدبير ، إلا أن يقول : غلامه
هذا لا يملك بعده ، أو لا يملك بعد موته ، أو بعد وفاته ، أو لا يملكه مالك بعده .
فإن هذا يكون تدبيراً . إذا مات عتق العبد .

فإن قال : لا يملكه فلان ، فليس بتدبير .

وإن قال : أمة فلانة حرة ، إذا مات ، أو مات فلان ، أو كان كذا وكذا .
وإن قال لعبد : لا يملك من بعدى .

فقال محمد بن محبوب ، عن موسى بن علي - رحمهم الله - : إنه حر . ولا يملك
من بعده . والله أعلم .

وقيل : التدبير : هو أن يقول لعبد : إذا مات ، فأنت حر ، أو أنت حر ،
عن دبر منى ، أو أنت مدبر . وقد دبرتك ، أو أنت حر ، مع موتى ، أو عند
موتى ، أو فى موتى ، أو أوصيت لك بنفسك ، أو برقبته ، أو بثلاث مالى .

فإذا قال هذا ، فقد صار مدبراً ، لا يجوز له إخراج من ماله ، إلا بالعتق .
وتجوز مكاتبته واستخدامه وإجارته . وإن كانت أمة ، جاز وطؤها .

وإن مات المولى ، عتق من ثلث ماله . وإن لم يخرج من الثلث فبحسابه .
وإن كان على المولى دين ، سعى فى قيمته .

— ١٧٧ —

وإن كان بين شريكين . فدبره أحدهما ، فإنه يضمن نصيب شريكه .
فإذا مات الشريك المدبر ، عقق نصفه بالتدبير . ويسمى في نصفه .
وإن قال له : إن مت من مرضى هذا ، أوفى سغرى هذا ، أو إن مت إلى
عشرين سنة . فإن مات على تلك الصفة فهو حر . والله أعلم . وبه التوفيق .

* * *

القول التاسع والعشرون

فيما يلزم المعقق والمكاتب والمدبر لشركائه

وقيل في رجل ، دبر نصيبا له ، من عبد . فقال شركاؤه : إنا نريد أن نبيع غلامنا . وقد أسندته علينا . فإن كان فيه حصّة ليتيم ، لا مال له . فهل لهم أن يأخذوه بحصصهم ، أو لهم ، حتى يموت الذي دبر العبد ؟

قال : إن كان شريك المدبر يتيما ، نودي على العبد . فإن كان تدبيره ، ينقص من ثمنه ، يرد المدبر على اليقيم حصته ، من النقصان ، مما قوامه المدول . وهو غير مدبر .

وإن كان شريك المدبر مدركا ، فباعه .

فقول : ينظر ثمنه ، إذا كان عليه في ذلك مضرة ، لحال تدبيره . فله ما زاد عليه قيمة المضرة ؛ لأن هذه بمنزلة الجناية . وإن اشتراه الذي دبره من شركائه ، فذلك جائز .

وإن أعطاهم ، قدر ما انكسر من ثمنه ، فبجائز لهم ذلك . وإن استخذه ولم يبيعه ، فلهم ذلك .

وإن مات الذي دبر العبد ، كان الموالى الذين لم يدبروا باختيار - إن شاءوا - رجعوا على ورثة المدبر ، في ماله . واستسعى ورثته العبد . وإن شاءوا ، استسعوا العبد . ولم يكن لهم في ماله شيء .

وإن لم يترك المدبر مالا ، فلا سبيل لهم ، على ورثته . واستسعوا العبد .

وقال الأزهري بن محمد : من دبر حصة له من عبد . فقول : لا قيام عليه ، حتى يموت . ويقع العتق . ثم يكون لشركائه عليه في ماله ، قيمة حصتهم .
وقول : يقوم حين التدبير . فيكون على المدبر لشريكه ، قيمة ما نقص بالعديد ، من ثمنه .

وقيل في رجلين ، ورثنا من أبيهما عبداً . فأقر أحدهما : أن أباه أعتقه في صحته . وأقر الآخر : أنه أعتقه أبوه في مرضه . وليس للهلك مال ، سوى العبد .
فإن الذي أقر بالعتق ، في صحة أبيه ، تسقط حصته من العبد .
والذي أقر : أنه أعتقه أبوه ، في مرضه ، يستعصم به ثمنه . والعبد حر ؛ لأنه يقر أن ثلث العبد ، قد ذهب . وبقي فيه الثلثان . فلكل واحد الثلث .
وقال أبو المؤثر - رحمه الله - : من دبر نصيباً له ، في عبد . وأراد شركاؤه بيع العبد ، حكم على الذي دبره : أن يأخذه بقيمته ، يوم دبره ، برأى المدول . ولا يفادى عليه .

وإن استخدموه ، واستعملوه ، من بعد ما علموا ، أن الشريك قد دبره . ثم أرادوا بيعه ، فليس لهم على الشريك تبعة . وهو بحاله .
فإن مات العبد ، قبل المدبر ، فليس على الذي دبره تبعة .

وإن مات الذي دبره ، قبل العبد . فالشركاء بالخيار - إن شاءوا - تبعوا العبد في قيمته ، بقدر حصصهم . وإن شاءوا ، رجعوا على مال المالك ، في قيمة العبد ، بقدر حصصهم . ولورثة الذي دبره : أن يرجعوا على العبد ، بقدر ما أخذ الشركاء من ماله . ويستمعونه به ، ديناً لهم عليه .

وقيل في عبد ، بين ثلاثة نفر . ولذلك العبد أم حرة ، فأعطى رجل حصته من العبد ، أم العبد . فقال : قد عتق العبد ، لما ملكته أمه منه طائفة . ويتبع الشركاء المعطى ، بمحصصهم من العبد . ولا يتبع أم العبد بشيء ؛ لأنه عتق بهبة المعطى . ولكن لو بايعها حصته من العبد ، فإنهم يتبعونها . ولا سبيل لهم عليه . وعن موسى بن علي ، في رجلين شريكين ، في غلامين . فقال أحدهما : إني أعتقهما .

قال : إن كان المعتق غنياً موسراً ، فإنه يلزمه نصف الثمن .

وإن كان معديماً ، استسعى الغلامان جميعاً ، في نصف الثمن .

وقول : إن كان معسراً ، أو موسراً ، غرم لصاحبه . ولم يتبع هو العبدین بشيء . وإن كان موسراً ، غرم هو لشريكه . ويتبع هو العبدین ، بما يأخذ منه شريكه . وإن شاء تبع العبدین .

وقول : إن الشريك بالخيار ، كان شريكه موسراً ، أو معسراً - إن شاء تبع العبدین . وإن شاء ، لحق شريكه ، الذي أعتق . ولحق الشريك العبدین ، بما أخذ منه .

وقيل في ثلاثة ، بينهم عبد . فأعتق واحد . ودبر واحد . وتمسك واحد .

قال : أيهم بدأ ضمن لشريكه حصتهما .

فإن بدأ المعتق ، ضمن لهما . وإن بدأ المدبر ، ضمن لشريكه ، ما بين قيمته عبداً ، وقيمه مدبراً . ثم يضمن المعتق لشريكه ، قيمته مدبراً .

فصل

عن ابن عمر ، عن النبي ﷺ أنه قال : من أعتق نصيباً له ، من مملوك .
وكان له من المال ، قدر ثمنه . فعليه أن يعتقه كله .

قال الربيع : نعم . إلا أن يكون أعتقه ، عند الموت . وليس له مال غيره
فيعتق ثلثه . وبسعى بما بقي ، أو يكون والداً ، أو ولداً ، أو أخاً ، أو ذا رحم ،
يملك منه شيئاً ، فأعتق نصيبه ، فلا غرم عليه .

قال أبو عبد الله : إن أراد الشركاء أن يقتصوه حصصهم ، كان لهم ذلك .
ويستسعى هو العبد ، بما غرمه من شركائه .

وقيل : إن رجلاً أعتق نصيباً له ، في مملوك . فرفع ذلك إلى رسول الله ﷺ
فجعل خلاصه ، في ماله وقال : إنه ليس لك شريك .

ومن أحكام أبي سعيد - رحمه الله - وسئل عن شريكين ، في عبد . كل
واحد منهما في مصر . فبلغ أحدهما أن شريكه أعتق نصيبه من العبد . فلما بلغه
ذلك ، أعتق حصته . فالضمان يلزم الذي أعتق ، قبل صاحبه ؛ لأنه يعتق بعق
الأول منهما .

فصل

وسئل عن رجل أعتق عبده في مرضه . هل يعتق العبد ؟ وهل يضمن
لشريكه ؟ وإن ضمن فيكون ما يضمن ، يخرج من رأس المال ، أو من الثلث ؟
قال : معنى أن حصته شريكه جف - آية . وهو من رأس المال . وحصته هو ،
من الثلث .

وإن مات المعتق ، قبل موت من أعتقه ، فلا ينهدم عفه الضمان .
وإن دبر حصته ثم مات . ومات العبد ، ولم يدبر أيهما مات قبل الآخر ، فإنه
تلازمه حصه شريكه . يقوم مدبراً ، أو غير مدبر . وينظر ما نقصه القدير . فيكون
ضامناً له على حال . وما بقى يقوم من حالين : حال يكون فيها ميماً ، قبل السيد .
فلا شيء عليه ؛ لأن العبد مات عبداً في الحكم . وحال يكون فيها السيد ميماً ،
قبل العبد . فيكون العبد حراً . ويكون متلفاً لحصه شريكه . فلما عدم معرفة ذلك ،
في الصحة ، أشبه أن يضمن نصف حصه شريكه ، لمعنى الإشكال .
وإن ماتا جميعاً معاً وصح ذلك . فإذا كان مدبراً لموته . نفى الاعتبار : أنه
مات عبداً ؛ لأنه لم يقع عليه العتق . والله أعلم . وبه التوفيق .

القول الثلاثون

في نفقة المعتيق وأولاده

وقيل : من أعتق صبيًا . وله والد ، أو أخ ، أو عم ، أو من يلزمه عوله ،
إن المعتق له عليه نفقته ، دون أوليائه . وذلك في الكفارة ، في اللازم .
وأما إن أعتقه تطوعا . فقول : نفقته على أوليائه ، إلا أن يكون الوارث
لا يقدر على شيء .

ومن أعتق صبيًا في مرضه ، فنفقته في ماله .

وقول : من الثالث .

وقول : من رأس المال .

ومن أعتق صبيًا عن ظهار ، أو غير ظهار فعليه نفقته ، إلى أن يبلغ . فإن
مات وهو صبي ، جعل ما يلزمه من نفقته ، إلى أن يبلغ ، في الفقراء ، أو في رقبة
تعتق ، أو يعول صبيًا فقيرًا مثله ، حتى يبلغ ، ويكفي نفسه .

وإن أعتق الصبي ، عن غير ظهار . فإذا مات ، فلا يلزم المعتق شيء .

وقيل : لو أعتق رجل صبيًا في الصحة ، عتق من رأس المال ونفقته - في حياة
المعتق - عليه . وإن مات فنفقته في الثالث .

ومن أعتق مملوكه وهو طفل ، وأمه ذمية ثم أسلمت فاشتراها مسلم ، أو عتقت
فإن مؤونة الصبي - على كل حال - على من أعتق ، حتى يبلغ أو يكتسب لنفسه ،
قبل بلوغه ما يكتفي به . وإن كسب شيئًا لا يكفيه . فعلى من أعتقه تمام ذلك .

وإن كان الصبي في حد من يكتسب ويعمل . فسكره أن يعمل . فلا يجبر على العمل وعلى من أعتقه مؤونته حتى يبلغ . فإن عمل شيئا ، كان مرفوعا من مؤونته ، عن الذي أعتقه .

وكذلك إن اشتراه رجل ، فأعتقه تطوعا ، أو عن واجب . فعليه مؤونته حتى يبلغ . وسبيله سبيل الأول .

وقال أبو علي : من أعتق صبيا ، فعليه عوله .

وكذلك إن أعتق أعمى ، أو زمنا ، لا يقدر على مكسبته . فعليه عوله ، ولو طلب العتق .

وإن أعتق عبدا أعمى ، أو زمنا ، يقدر على مكسبه ، أو يسأل الناس ، أو غير ذلك من المكاسب . فليس عليه عوله ، إذا كان يصيب ما يكفيه .

فإذا طلب أن لا يسأل الناس ، وأن يعوله من أعتقه ، لم يأمره الحاكم بذلك ، إذا كان يصيب من سؤال الناس ما يكفيه . هكذا عن الفضل .

وقيل : من أعتق صبيا تطوعا من غير واجب . فنفقته على المسلمين . والمعتق كواحد منهم .

وإن أعتقه عن واجب . فعليه نفقته حتى يبلغ .

وقول : إن كان المعتق تطوعا . والمعتق فقير ، لا مال له . فإله أولى بالعدر .

وإن كان المعتق ، يقدر على نفقة المتيق ، أنفق عليه .

وإن مات أوصى له بمؤونته في ماله .

وقول : لا شيء عليه .

وإن خرج العتيق إلى بلد، فرزقه الله مالا. وصار غنياً. فليس على من أعتقه، أن يدفع إليه، ما لم يكن أنفقه عليه. كما أن الرجل إذا عجز عن نفقة زوجته، وأخذها الحاكم. وطلق بأمر الحاكم. ثم أيسر من بعد، لم يروا عليه نفقة، لما كان من وقت إعدامه.

ومن أحكام أبي قحطان : أحسب عن أبي عبد الله - رحمه الله - في ممالك حررهم سيدهم وهم صغار. وأمرهم حرة، متزوجة بملوك. فطالب وارث المالك : أن يطعمهم في منزله، حتى يبالغوا. وطلبت أمهم : أن تأخذ لهم فريضتهم، ويكونوا معها. وهى مع زوجها المملوك. فإني أرى أنها أولى بهم، من وارث المالك. وتأخذ لهم نصيبهم، برأى العسودل. ويدفع إليهما لهم، امشرة أيام، أو لنصف شهر، على قدر منلهم. ومن كانت جاريته، لها ولد صغير. فماتت الجارية، وبقي ولدها. فإن كان ولدها حراً، يوم كاتبها، فلا شيء عليه.

وإن كاتبها على نفسه وولدها، فعليه نفقة الصغير، حتى يبلغ.

وإن لم يسكن عنده نفقة. فعلى للمسلمين أن يدفعوا عليه من الصدقة. ولا يضعح.

والله أعلم. وبه التوفيق.

القول الحادى والثلاثون

فى المكاتب وأحكامه

قال الله تعالى: «والذين يَبْتَغُونَ الْكِتَابَ مِنْكُمْ فَاعْتَبِرُوا أَنَّهُمْ لَمْ يَكُنُوا فِيكُمْ فَاعْتَبِرُوا»
 «إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا» أى وفاء وصدقًا وأمانة .

وينبغى لسيدته : أن يضع عنه من ثمنه - الربع ، أو بقدر ذلك . فإن لم يفعل ،
 فهو آثم .

والمكاتب حر ، من حين ما كاتبه سيده . والتمن عليه ، ولو كان البيع
 ضعيفًا .

وقول : لا يصير حرًا ، حتى يؤدى ، ما كوتب عليه . والرأى الأول
 أحب إلينا .

ومن كاتب أمته : ولها أولاد ، فى ملكه . فهم مملوك ، حتى يجرى البيع
 عليهم أيضًا . وما ولدت - بعد المكاتبه - فهم أحرار .

وإن كانت المكاتبه إلى آجال ، فيكره للمكاتب : أن يتمجل حقه ، قبل
 الأجل ، ولو حط منه .

وإن أحب الغريم ، أن يؤدى عن نفسه ، بطيب قلبه ، فلا بأس ، ولو لم يحط
 عنه شيئًا .

قال أبو المؤثر : قال محمد بن محبوب - رحمه الله - : لا يأخذ شيئًا ، قبل
 محل الأجل .

قال أبو المؤثر : رفع إلينا في الحديث : أن عبداً اشترى نفسه من مولاه .
ثم جاء إلى أبي موسى الأشعري . فقال له : إن عليّ ديناً من المكاتبه . فحث
الفاط على إعاقته . فأعطوه من الدراهم ، حتى قال : يكفيني . فأدى مكاتبته ،
وفضل عنده شيء من الدراهم . فأمره أبو موسى : أن يؤديه ، في ثمن مكاتب مثله .
ومن جبر مكاتبه على وطئها ، فعليه عقربا والحد .
وإن طارعه ، فلا عقربا لها . وعليهما الحد . وفي الحد اختلاف .
وإذا كوتب المكاتب ، على ثمن معروف ، وخدمته سنة . فإن كان أوقع
البيع ، بعد الخدمة سنة . فإذا انقضت السنة ، وقع البيع بالثمن والخدمة .
وإن كان أوقع البيع ، في وقته ، على أن يخدمه سنة ، ثبت البيع .
والاستخدام ، على سبيل العبودية .
ومعنى الرق : أنه لا يملك رأيه ، في تلك السنة ، عقد السيد . ولا يجوز رده ،
في الوقت ، بعد حريقه ، وانفصاله عن عقد عبوديته ، بالقصد إلى مكاتبته .
وإذا وقع البيع ، على المكاتب ، بالثمن المسمى ، وأجرة المثل للسنة ، باستثناء
الخدمة فيها ، ما لم يرد الثمن ، المسمى في البيع . وأجرة السنة ، على قيمة العبد .
فإذا أراد ذلك ، بطلت الزيادة ، وثبت ما سمي إلى الوقت .
وإن مات السيد ، قبل السنة ، وقع التحرير . وعليه أداء الثمن إلى الورثة .
وهذا يشبه القدير .
وعلى قول من لا يرى ثبوت البيع ، بدخول الشروط المجهولة . فتنتقض
المكاتبه ، إذا دخلها ، مثل ذلك ؛ لأن المكاتبه بيع ، مثل البيوع .

وإن قال المولى لغلّامه : قد بعث لك نفسك . فقال الغلام : قد قبلت ، ولم يسميّا ثمنًا ، ولم يحدا حدا .

فقال أبو الحواري : يستسعى العبد لسيدته بقيمته . ويعتق .

ومن كتاب مملوكه ، على وصفاء .

فمن قتادة : أن عمر بن عبد العزيز ، كان يكره ذلك ، إلا أن يكون عاجلاً يدًا بيد .

وقال الربيع مثل ذلك .

ومن كتاب غلامه . وله أم واد وواد ، لم يشترطهم في مكاتبته . فإن كان موالية ، يوم كاتبوه ، يعرفون ماله ، وولده ، وأم واده . ولم يشترطهم ، ولم يستثنهم المولى ، فهم له . وإن استثنوه ، فهو لهم . وإن كان شيء من المال ، خفي على مواليه . ثم إنهم علموا به ، بعد ذلك ، فهو لهم .

قال أبو عبد الله : أم ولده وولده ممالك ، إذا لم يشترط المسكاتبه عليهم .

وأما ماله ، فهو له — على ما قال — في المسألة ،

ومن كتاب على نفسه وأولاده ، وكتب السكتاب عليهم جميعًا . فمات أحدهم ، ألقيت حصّة الميت .

وإن كاتب عليهم أبوهم . وضمن المال ، فهو لازم عليه .

ومن كتاب مملوكه ، على وصيف ، معروف بعينه . فجاز أن يقوم ذلك الوصيف بدراهم .

وأما إن كان الوصيف مجهولا ، أو نسيته ، فلا يثبت ذلك ، إلا أن يفقهوا على شيء . وإلا عقق المكاتب بقيمة على نفسه ، وإن كاتبه بدرهم مسماة ، وقصارة ثوب ، كل شهر - ما بقي - فلا يجوز ذلك ؛ لأن الثوب ليس له مدة تعرف . قال أبو الحواري : تمضي المسكاتبة . ويلحقونه بما نقص من ثمنه ، يوم كاتبوه ، من أجل شرطهم ، لقصارة الثوب .

وإن كاتب رجل عبده ، عند الموت ، نظر في ثمنه . وأجيز له من الثلث ، واستسعى في بقيمة ثمنه الذي عليه .

ومن كاتب عبده وشرط عليه - إن عجز عن اللوفاء - : أن يرجع إلى الرق ، فليس له ذلك . ويكون ذلك ديقا عليه ، إلى ميسوره . وكذلك إذا اشتراه من العدو ، قيمته دين عالية .

وإن كان العبد مونسرا . وعرض له مواليه المسكاتبة ، فلا تسعه الإقامة على العبودية . إلا أن يخاف أن يكون كلاً على الناس .

وروى أن عائشة^(١) زوج النبي ﷺ ، أتتها بريرة تسعطيها شيئا ، في كتابتها .

فقات لها عائشة : ارجعي إلى أهلك . فإن أحبوا أن أفضى عنك ، ويكون ولاؤك لي ، فعلت .

فذكرت ذلك بريرة إلى أهلها ، فأبوا . فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ . فقال لها : ابتاعني . وأعتقي ، فإن الولاء لمن أعتق .

(١) متفق عليه .

وقال ابن مسعود : إذا مات المسكاتب ، وترك مالا ، إنه يؤدى عنه ، ما بقى عليه . وفضله لورثته .

وقيل : كاتب ابن عمر غلاماً له . فجاءه بمال . فقال له : من أين اكتسبت هذا ؟

قال : كنت أعمل ، وأسأل الناس .

قال : جئني بأوساخ الناس ، تريد أن تطعمني . أنت حر . والمال لك .
ومن كاتب عبده ، أو أعاقه . وله مال طاهر ، لم يستغنه المولى ، فهو للعبد .
وماله الخافى للسيد .

وقيل : غير هذا . وهذا الرأي أكثر معفا .

وعند أصحابنا : أن المسكاتب حر ، يوم كاتبه سيده . وجنابته جنابة الأحرار .

فصل

والمسكاتب : شراء العبد نفسه ، من سيده .

فإذا طلب العبد ذلك . وكان مما يرجى فيه ولاء ، فإن سيده يؤمر أن يكاتبه ، ولا ينفعه ؛ لأن المسكاتبه توجب الحرية . والحرية أفضل من الرق .
فإذا حصل للسيد ثمن عبده ، وأجر المسكاتبه ، فلا يحب له أن يتمتع من ذلك .
وبعض حثه على ذلك .

وبعض حكم عليه بذلك . ويكون ولاء المسكاتب لسيده ، الذي كاتبه .

وإن اشترى المكاتب سرية ، فولدت منه . ثم مات ، قبل أن يؤدي ثمن
المكاتبه ، فالجارية تباع في الذي تملكه . ولا سبيل لهم ، على ولده .

وقال أبو سعيد - رحمه الله - : إن وقع البيع ، في المكاتبه ، على وصفاء ،
غير حاضرين ، فهي مكاتبه فاصدة .

وإن انفقوا على المكاتبه ، على الوصفاء . ثم أرادوا أن ينظروا قيمة ذلك
دراهم . وتكون المكاتبه عليها ، جاز .

وإن فسدت المكاتبه ، عتق العبد . وعليه قيمته في نظر العدول .

والأعشى إذا كاتب عبده ، جاز منه . وعليه .

وإن باعه لغيره ، لم يحز ، إلا أن يمتقه المشتري .

وقيل : يجوز لمن يعطى العبد دراهم ، يشتري بها نفسه ، من عبده سيده ،
قبل المكاتبه ، أو بعده . والعطية تكون له ، دون سيده .

وقول : إن العطية توقف إلى عتقه . فإن أعق ، كانت له . وإن لم يعق ،
فهي موقوفة ، إذا أحرزوها .

وإن أعطاه إياها ، على سبيل القرض . فاشترى بها نفسه ، ووجب له حكم
الحرية . ثم طالبه الذي سلم إليه ما أقرضه ؛ أن يقضيه ، إياه . أن يلحقه بما
أقرضه ، إذا أعق .

وإذا أمر المملوك رجلاً : أن يشتريه من سيده ، لفقس العبد . فاشتراه بعلم من
السيد بذلك ، أو بغير علمه . فالبيع ثابت ، والعبد حر . وعلى المشتري الثمن .

فإن كان العبد وعد المشتري : أن يدفع الثمن . فدفعه إليه ، بعد أن استوجبه ،
من سيده ، فيجائز .

وإن دفع إليه الدراهم ، قبل البيع ، فالدراهم للسيد . وعليه للسيد ثمن ثان .
وإن اشتراه بالدراهم ، التي دفعها له . وهو عبد ، بطل البيع . وهو والمال
لسيده ، إلا أن يكون اشتراه لنفسه ، أو لنفس العبد . ثم قضاء الدراهم ، بعد
أن استوجبه .

والوجبة : أن يقول له : قد بعته لك ، أو بعته لنفسه بكذا وكذا . فيقول
المشتري : قد قبلت ، أو أخذته بذلك .

وأما إن باع السيد عبده لنفسه . فيقول له : بعته لك نفسك ، بكذا وكذا ،
من الثمن . فإذا قال ذلك ، فقد وجب عقبه ، رضى العبد ، أو لم يرضى ؛ لأنه
لا يجوز أن لا يرضى . ويكون ثمنه ديناً عليه .

فصل

يقال : عبد مكاتب ومكاتب - بفتح التاء وكسر ها - .

روى ابن عباس عن النبي ﷺ أنه قال : إذا عجز المكاتب عن الأداء ،
فلا يرجع إلى الرق . ويكون ديناً عليه .

وجفاهه المكاتب : جفاهة حر ، وحدود الأحرار . وشهادته جائزة ، إذا كان
عدلاً .

وروى أبو بكر الموصلي وأبو عبيدة والربيع بن حبيب : أن المسكاتب يعطى بعض ما يصب من مكاتبته ؛ لقول الله تبارك وتعالى : « وَأَتَوْهُمْ مِّن مَّالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ » .

وقول : إن هذا أمر تأديب .

والعبد لا يقبل دعواه : أن سيده كاتبه ، إلا بالبيضة .

واختلفوا في مكتبة الوصى عبد اليتيم .

فقول : يجوز .

وقول : لا يجوز . والجواز أحب إلينا ؛ لأن المسكاتب من أسباب الحرية .

ولو أعتق الوصى عبد اليتيم ، من غير مكتبة ، لم يجوز ذلك .

ومن قال لفلانة : أدلى كل شهر خمسة دراهم ، وأنت عتيق . فإنه يعتيق .

وعليه خمسة دراهم ، كل شهر - ما عاش .

ويجوز أن يعطى المسكاتب ، من الصدقة ، ومن بيت المال ؛ لأنه غير مملوك ،

باتفاق من أصحابنا ، لأنه مكاتب وغارم . والله تعالى يقول : « وفي الرقاب والغارمين »

وفي هذا دلالة ، على دفع الزكاة لهم ، يؤدونها في ما يجب عليهم ، من قيمتهم .

والمسكاتب لا نفقة له ، على من كاتبه .

ومن وطئ مكاتبته ، يظن أنه حلال .

فمن أبى أيوب : أن عليه مهر مثلها . ويدراً عفه الحد لجهاقه .

وإن كانت لم تعلم حالها . وظفت أن وطأه لها حلال ، فلها مهر مثلها . وعليها

الحد . والله أعلم .

فصل

روت^(١) عائشة - رضى الله عنها - : أنه لما قسم رسول الله ﷺ سبايا بنى المصطلق، وقعت جويرية ابنة الحارث بن أبي ضرار - في لاسهم - لثابت بن قيس ابن الشماس . فكتاتبه على نفسها ، وكانت امرأة مليحة ، لا يراها أحد إلا حدث بها قلبه .

فأتى رسول الله ﷺ ، تستعينه في كتابتها .
 فقالت عائشة : فوالله ما هو إلا أن رأيتها على باب حجرتي . فكرهتها .
 وعلمت أن رسول الله ﷺ سىرى منها ، ما رأيت منها .
 فدخلت عليه فقالت : يا رسول الله ، أنا ابنة سيد قومي . وقد أصابني من البلاء ، ما ترى . وقد جئتك ، أستعينك على كتابتي .
 فقال لها رسول الله : وهل لك في خير من ذلك ؟
 فقالت : وما هو ؟
 فقال : أقضى كتابتك ، وأنزوجك .
 فقالت : نعم يا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قد فعلت .
 فخرج الخبر إلى الناس : أن النبی ﷺ تزوج جويرية .
 قالت : فأرسل أصحاب رسول الله ﷺ ما في أيديهم ، من سبايا بنى المصطلق .
 وأعقب بتزويجه مائة من أهل بيت بنى المصطلق . فما أعلم أن امرأة ، كانت أعظم بركة على قومها منها .

(١) أخرجه أبو داود .

والذى نجهز المسكاتب والغريم : أن يجتهدا ، فى خلاص أنفسهما ،
 ويفسكا رقابهما من الدين الذى تحملاه ، اختيارا منهما ، اثلا يتكلا على الصدقة ،
 فيكونا كالأعلى المسلمين ؛ لما روى أن ابن عمر كان يحث على ذلك .
 وأجمعوا على أن السيد لا يجبر على مكاتبه عبده ، على أقل من قيمته .
 ولا تجوز المكاتبه ، بشئ من المحرمات . مثل الخمر والخنازير ، أو غيرها ،
 من المحرمات . وإن وقعت المكاتبه ، على ذلك ، لم يقع العتق .
 وفى بعض القول : إنه إذا أدى ذلك عتق . وعليه قيمة نفسه .
 وأما الكتابة على الميتة والدم فباطلة .
 وتجوز الكتابة على الحيوان والثياب والعروض ، كالتزويج .
 وإن كاتب الذمى عبده ، على خمر جاز . وأيهما أسلم ، فالمولى قيمة الخمر .
 ومن كاتب عبده ، على مال . وقبل ذلك ، صار مكاتباً . وثبتت المكاتبه ،
 من الصغير الذى يعقل ، كالكبير . وسواء شرط القيمة حالة ، أو آجلة ، أو إلى
 نجوم . والله أعلم . وبه التوفيق .

القول الثاني والثلاثون

في الولاء وأحكامه

جاء الأثر : أن الولاء لمن أعتق فإذا أعتق رجل عبداً، فهو مولى له ولقومه .
يعقل عنهم ، ويعقلون عنه ، في جنایات الخطأ .

وإن كان له أب ، قد أعتقه قوم آخرون ، جسر أبوه ولاده ، إلى موالى
الأب .

وإن كان أبو الأب ، لقوم آخرين ، جر أبو الأب ، ولاد ابنه ، إلى موالیه .
وجر ابنه ابنه أيضاً . فصار ولاؤهم كلهم ، لموالى الأب الأكبر . يعقل بعضهم
عن بعض . وزال ولاؤهم عن موالیهم ، الذين أعتقوهم .
ولو كان قد عقل بعضهم عن بعض ، رجع الولاء إلى الآباء .

وقول : إن الولاء لا يفتقل . والى لاء لمن أعتق ، حتى لا يكون أحد من الذين
أعتقوا ، ولا من قومهم . ثم يفتقل الولاء حينئذ ، إلى موالى الآباء ؛ لأن الذى أعتق ،
أولى بمن يعتق . ولا تجر الأم ولا بنتها إلى موالیهما ، غير موالیهن ، إلا أن
يكون أبوهن مملوكاً ويكون ولاد بنتها لموالیهما . وذلك إذا لم يكونوا هم أعتقوا .
بسببها وإن أعتقوهم ، فولاؤهم لمن أعتقهم .

وإن كان عبد ، بين رجلين . فأعتقاه جميعاً . وكل واحد ، من قبيلة أخرى .
فولاؤه لهما ، واقومهما جميعاً . يعقل عنهما ، ويعقلان عنه .

وكذلك إن كانوا ثلاثة ، فأعتقوه ، أو أكثر . فولاؤه لهم جميعاً .

وإن كان الولاء لامرأة ، فهو لعصبتها وقومها . وإيس ذلك لأولادها .
إلا أن يكونوا من عصبتها .

وإن كان المعتوق ذميا ، فولاء من أعتقه له ولقومه .

ومن كان من العبيد ، ليس له في الأحرار حد قريب ، ولا بعيد . فأعتق
رجل أمة ، أو أم أمة وإن بدت . ثم تفا سلوا منها . ولا يعرف له أب حر ، كان
أولاد تلك الأمة موالى ، للذى أعتق جدتهم ، أو أمهم ، إذا لم يعرف لهم أب ،
أو كان لهم أب مملوك . ومات عبداً . فولأؤهم للذين أعتقوا أمهم . وعليهم أن
يعقلوا عنهم .

وإن كان موالى العبد ، من قبائل شتى . كان كل من له شريك ، في العتق
يعقل قومه . وكل واحد منهم ، بقدر حصبة صاحبهم ، من المعتق ، على عدد
المعتقين ، كانوا ذكورا ، أو إناثا ، على الرؤوس ؛ لأنه جاء في الأثر : إن المرأة
إذا أعتقت عبداً ، إن ولاده لعشيرتها . فإذا ماتت ، رجع ولأء من أعتقه إلى
أولادها ، ولو كانوا من قوم آخرين .

وقال هاشم ومبشر : الولاء لإخوتها وعشيرتها .

وإن أعتق مشرك عبدا مسلما .

فقول : ولأؤه لمن أعتقه .

وقول : ولأؤه لجميع المسلمين .

وإن أسلم من أعتقه ، رجع ولأؤه له .

ومن أعقق عن والده عبدا ، بعد موته . فإن كان المعتق ، من مال الهالك ،
ومن سببه ، فولأؤه للأب .
وإن كان الولد ، مقطوعا به ، عن أبيه ، أو عن وصية ، أوصى بها الأب .
فأعقق الولد ، من ماله ، دون مال الوالد ، فالولاء للولد .
وقيل في نصراني ، كان له عبد : فأسلم العبد ، فأعتقه النصراني ، ولحق
النصراني بأرض الحرب . فأسره المسلمون ، وباعوه . فاشتراه الذي أعتقه النصراني
قبل أن يسلم فأعتقه أيضا . إن ولاء هذا لهذا .
وإن كان عبد ، بين رجلين . كاتبه أحدهما ، وأعتقه الآخر .
فقال قيادة : ولأؤه لمن أعتقه .
وقال أبو عبد الله : الولاء لمن كاتبه .

* * *

قد انتهى عرض الجزء السابع عشر ، من : « منهج الطالبين » . على
نسختين :

الأولى : بخط مجهول . ولا تاريخ لها ، من وزارة التراث . ويدل أنها أقدم
من الثانية .

والثانية : بخط عامر بن سليمان بن عامر المسرورى . قد تم نسخها
عام ١٢٨٢ هـ .

وكان تمام عرضه : بتاريخ غرة ربيع الأول عام ١٤٠٢ هـ على يد محققه :
سالم بن حمد بن سليمان الحارثي .

* * *

فهرست القسم الثالث من الجزء السابع عشر
من كتاب : « منهج الطالبين وبلغ الراغبين »
في أحكام العبيد وتمايلكمهم وعقمتهم وتديبرهم
وهو اثنتان وثلاثون قولاً

الموضوع	الصفحة
القول الأول :	٥
في العبيد وأسمائهم والرفق بهم .	
القول الثاني :	١٣
في نفقة العبيد وكسوتهم واستخدمهم .	
القول الثالث :	١٧
فيما يجوز للسيد وغيره في عبيده وماله .	
القول الرابع :	٢٧
في جنائيات العبيد وأحكامهم والجناية فيهم .	
القول الخامس :	٣٨
في العبد المخرج للتجارة ودينه .	
القول السادس :	٤٣
في العقق وأحكامه ومعانيه .	

الصفحة	الموضوع
٤٧	القول السابع :
	فيما يقع به العتق من الكلام وما لا يقع .
٦١	القول الثامن :
	في عتق الرجل عبد غيره وما لا يملك .
٦٣	القول التاسع :
	في عتق العبد المشترك وشهادة الشركاء في العتق .
٧٠	القول العاشر :
	في عبيد المشركين وملسكهم ويومهم .
٧٣	القول الحادي عشر :
	في أم الولد وفيما يلزم من يعتق بسبب ميراثه .
٨١	القول الثاني عشر :
	في إقرار الأمة بالملسكة ولها أولاد .
٨٣	القول الثالث عشر :
	في الشهادة في العتق والغية فيه .
٨٦	القول الرابع عشر :
	في الدعاوى في العتق وغير ذلك من ضروب العتق .

الصفحة	الموضوع
٩١	القول الخامس عشر : في عتق الوالد عبد ولده وإقرار الولد أن أباه أعتق أحد ممالئكه والانقضاء بالعتق .
٩٤	القول السادس عشر : في من يعتق بالملك والنسب .
٩٨	القول السابع عشر : فيما يعتق به العبد من إحداث سيده فيه .
١٠٥	القول الثامن عشر : في العتق بالبيع والشراء وشرط العتق عند البيع .
١١٤	القول التاسع عشر : في العتق بالخدمة والحمل والدخول والخروج والتقدم .
١٢٠	القول العشرون : في العتق بالقضاء والمرض والموت .
١٢٨	القول الحادي والعشرون : في العتق بالعتق والعتق بالوطء والضرب والمطية .
١٣٧	القول الثاني والعشرون : في العتق بفعل المولى أو العبد .

— ٢٠٣ —

الموضوع	الصفحة
القول الثالث والعشرون :	١٤١
في العتق لشرط التزويج وبالتزويج والطلاق .	
القول الرابع والعشرون :	١٤٧
في العتق إذا لم يعرف المعتق وفي الاستثناء في العتق .	
القول الخامس والعشرون :	١٥٣
في العتق بالولد والنكاح .	
القول السادس والعشرون :	١٦٠
في العتق باليمين على الفعل .	
القول السابع والعشرون :	١٦٥
في المدبر وأحكام التدبير والترغيب في التدبير .	
القول الثامن والعشرون :	١٧٣
في بيع المدبر وألغاظ التدبير .	
القول التاسع والعشرون :	١٧٨
فيما يلزم المعتق والمسكاتب والمدبر لشركائه .	
القول الثلاثون :	١٨٣
في نفقة العتيق وأولاده .	

— ٢٠٤ —

الموضوع	الصفحة
القول الواحد والثلاثون :	١٨٦
في المكاتب وأحكامه .	
القول الثاني والثلاثون :	١٩٦
في الولاء وأحكامه .	

* * *

رقم الإيداع بدار الكتب ٣٧٩٠ / ١٩٨٤

